برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 3-2014/6/6

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2013

للموافقة

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2014/6-A/1
2 May 2014
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي
في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://executiveboard.wfp.org)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مساعد المدير التنفيذي لإدارة تسيير الموارد والمساءلة، ورئيس الشؤون المالية:	السيد M. Juneja	هاتف: 066513-2885
مدير شعبة المالية والخزانة بالنيابة:	السيد R. van der Zee	هاتف: 066513-2544
رئيسة فرع الحسابات العامة:	السيدة T. Tropea	هاتف: 066513-2426

للاستفسار عن توفر وثائق المجلس التنفيذي، يرجى الاتصال بوحدة خدمات المؤتمرات (هاتف: 066513-2645).

بيان المحتويات

	الصفحة
عرض	4
مشروع القرار	5
القسم الأول	7
• **بيان المدير التنفيذي**	7
• **بيان الرقابة الداخلية**	16
• **الكشف الأول**	21
• **الكشف الثاني**	22
• **الكشف الثالث**	23
• **الكشف الرابع**	24
• **الكشف الخامس**	25
• **مذكرات على الكشوف المالية بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2013**	26
• **الملحق الأول**	72
القسم الثاني	74
• **خطاب الإحالة لتقرير مراجع الحسابات الخارجي**	76
• **تقرير مراجع الحسابات المستقل**	78
• **تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي عن السنة المنتهية في ديسمبر/كانون الأول 2013**	80

يسر الأمانة أن تعرض الحسابات السنوية المراجعة لعام 2013، مشفوعة برأي مراجعي الحسابات وتقرير المراجع الخارجي. وأُعدت الكشوف المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقام المراجع الخارجي بمراجعة الحسابات وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وقدم رأيا لا تشوبه أية تحفظات على الكشوف المالية.

وتُعرض هذه الوثيقة على المجلس عملا بالمادة الرابعة عشرة – 6 (ب) من النظام الأساسي والمادتين 13-1 و14-8 من النظام المالي التي تنصّ على تقديم كشوف **البرنامج** المالية المراجعة وتقرير مراجع الحسابات الخارجي المتعلق بها. وتُقدم الكشوف والتقرير معا في وثيقة واحدة.

وتتضمن الوثيقة بيانا بشأن الرقابة الداخلية يوفر ضمانا محددا بفعالية الرقابة الداخلية في **البرنامج**.

وترد ردود الأمانة على توصيات مراجع الحسابات الخارجي في الوثيقة المعنونة "تقرير بشأن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي" (الوثيقة WFP/EB.A/2014/6-I/1).

مشروع القرار*

إن المجلس:

1) يوافق على الحسابات السنوية المراجعة **للبرنامج** لعام 2013، مقترنة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، عملا بالمادة الرابعة عشرة – 6 (ب) من النظام الأساسي؛

2) يلاحظ استخدام 238 3 مليون دولار أمريكي من الحساب العام في عام 2013 لشطب الخسائر النقدية والمبالغ المستحقة؛

3) يلاحظ أن خسائر ما بعد التسليم للسلع في عام 2013 تشكل جزءا من النفقات التشغيلية في نفس الفترة.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

القسم الأول

بيان المدير التنفيذي

مقدمة

1- وفقا للمادة الرابعة عشرة -6 (ب) من النظام الأساسي والمادة 13-1 من النظام المالي، أتشرف بأن أعرض على المجلس التنفيذي (المجلس) الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، بقصد الموافقة عليها. وقد قدم مراجع الحسابات الخارجي رأيه وتقريره عن الكشوف المالية لسنة 2013، وهما مقدمان أيضا إلى المجلس بموجب المادة 14-8 من النظام المالي وملحق النظام المالي.

2- وقد واجه **البرنامج**، وجهاته المانحة، والمستفيدون تحديات ضخمة في عام 2013، من بينها أربع حالات طوارئ رفيعة المستوى في الفلبين، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية. وعلى الرغم من الظروف المالية والاقتصادية الصعبة، واصلت الجهات المانحة تقديم دعم قوي لعمليات **البرنامج** على نطاق العالم، مع مساهمات بلغت 4 379.6 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 8 في المائة عن عام 2012. وظلت خدمات **البرنامج** وثيقة الصلة ومطلوبة بدرجة كبيرة، مع وجود 840 مليون شخص تأثروا بالجوع في وقت اتسم بانعدام الأمن الغذائي المستمر، وتقلب أسعار الأغذية والوقود، والقلاقل السياسية والاجتماعية، والكوارث الطبيعية.

3- و**البرنامج**، بوصفه منظمة تمول بصورة طوعية وبشكل كامل، ملتزم بالحفاظ على أعلى معايير إدارة الشؤون المالية والميزانية، والإبلاغ المالي. وواصل **البرنامج** أيضا تعزيز عمليات الشفافية والمساءلة، وإدارة المخاطر في المؤسسة، وإدارة المخاطر المالية خلال عام 2013.

التحليل المالي وتحليل الميزانية

ملخص

4- يوضح التحليل المالي وتحليل الميزانية زيادة مستويات الإيرادات، والمصروفات، والميزانية، واستخدام الميزانية في عام 2013. ويشير التحليل أيضا إلى القوة المالية **للبرنامج** من حيث الأصول الصافية، وحسابات الصناديق، والاحتياطيات، والتي ظلت على نفس مستوياتها في عام 2012. ويعكس التحليل الطلب المتزايد على خدمات **البرنامج**، ويمثل تأكيدا لاستمرار دعم الجهات المانحة عن طريق تلبية الاحتياجات الحرجة للمستفيدين.

5- ويواصل **البرنامج** الإبلاغ المالي تمشيا مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المعايير)، ويعترف بالإيرادات التي تحققها المساهمات عند تأكيدها تحريريا، وبالمصروفات عند تسلم السلع والخدمات، أو عند تقديم السلع الغذائية أو النقد والقسائم. وهناك دائما فجوة زمنية بين إثبات الإيرادات وإثبات المصروفات. ولذلك فإن الموارد المتاحة للإنفاق في عام 2013 تشمل أرصدة الصناديق في نهاية عام 2012، والمساهمات الجديدة المؤكدة من جانب الجهات المانحة خلال عام 2013. وبناء على ذلك، قد تكون المصروفات في سنة ما أعلى أو أقل من الإيرادات العائدة من المساهمات في هذه السنة نظرا لقيام **البرنامج** باستخدام أو تجديد أرصدة الصناديق.

الأداء المالي في عام 2013

6- بلغ مجموع الإيرادات 535.8 4 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 324.4 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 8 في المائة فوق إيرادات عام 2012 التي بلغت 211.4 4 مليون دولار أمريكي. وشمل مجموع إيرادات عام 2013 ما يلي:

- 379.6 4 مليون دولار أمريكي من المساهمات النقدية والعينية؛
- فروق صرف العملات الأجنبية 19.8 مليون دولار أمريكي؛
- 20.1 مليون دولار أمريكي من عائد الاستثمار؛
- 116.3 مليون دولار أمريكي من الإيرادات الأخرى.

7- وبلغت مصروفات **البرنامج** 514.8 4 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 119.1 مليون دولار أمريكي أو 3 في المائة عن عام 2012. وزادت مصروفات النقد والقسائم إلى 498.1 مليون دولار أمريكي بعد أن وصل مستواها في عام 2012 إلى 191.8 مليون دولار أمريكي. وانخفضت السلع الغذائية الموزعة في عام 2013 بمقدار 0.4 مليون طن متري بعد أن بلغت 3.6 مليون طن متري في عام 2012، لتصبح 3.2 مليون طن متري في عام 2013، بانخفاض قدره 11 في المائة. وتماشيا مع الانخفاض في كمية السلع الموزعة، انخفضت قيمة السلع الموزعة وقدرها 053.4 2 مليون دولار أمريكي بنسبة 9 في المائة.

8- وشهد عام 2013 فائضا في الإيرادات على المصروفات بلغ 21 مليون دولار أمريكي، مقابل عجز قدره 184.3 مليون دولار أمريكي في عام 2012. وجاء هذا التغيير كمحصلة صافية لما يلي:

أ) زيادة قدرها 335.3 مليون دولار أمريكي في الإيرادات العائدة من المساهمات وذلك من 044.3 4 مليون دولار أمريكي في عام 2012 إلى 379.6 4 مليون دولار أمريكي في عام 2013؛

ب) زيادة قدرها 119.1 مليون دولار أمريكي في الإنفاق العام من 395.7 4 مليون دولار أمريكي في عام 2012 إلى 514.8 4 مليون دولار أمريكي في عام 2013. وقد جاءت هذه الزيادة أساسا من زيادة في توزيع المعونة على المستفيدين من **البرنامج** (الزيادة في معونة النقد والقسائم عوضها الانخفاض في المعونة الغذائية)؛

ج) انخفاض صافٍ قدره 10.9 مليون دولار أمريكي في الإيرادات الأخرى.

المركز المالي في نهاية عام 2013

9- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، بلغ مجموع الأرصدة والاحتياطيات المالية **للبرنامج** 672.7 3 مليون دولار أمريكي، منها 796.5 2 مليون دولار أمريكي تتعلق بمشاريع **البرنامج**، وهي تمثل تقريبا ستة أشهر من النشاط التشغيلي (ستة أشهر في عام 2012). ويتعلق الرصيد بالحساب العام، والحسابات الخاصة، والاحتياطيات، والعمليات الثنائية، والصناديق الاستئمانية.

10- وزاد مجموع المساهمات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل بمقدار 162.2 مليون دولار أمريكي أو 13 في المائة وذلك من 274 1 مليون دولار أمريكي في عام 2012 إلى 436.2 1 مليون دولار أمريكي في عام 2013. وجاءت الزيادة أساسا من ارتفاع مستويات الإيرادات العائدة من المساهمات في عام 2013.

11- وتغطي نقدية **البرنامج** واستثماراته القصيرة الأجل في شريحة صناديق فئات البرامج البالغة قيمتها 079.4 1 مليون دولار أمريكي ثلاثة أشهر من النشاط التشغيلي مقابل شهرين أو ثلاثة أشهر في عام 2012.

12- وانخفضت قيمة مخزون السلع الغذائية لدى **البرنامج** في نهاية عام 2013 بمقدار 45.6 مليون دولار أمريكي، أو 7 في المائة عن القيمة في عام 2012، ويُعزى هذا أساسا إلى انخفاض في قيمة الأغذية المحتفظ بها، بينما ظلت الأطنان المترية المحتفظ بها عند نفس مستوياتها كما كانت في عام 2012 (1.1 مليون طن متري في عامي 2013 و2012). وباستخدام المتطلبات التشغيلية المتوقعة في خطة الإدارة (2014-2016)، فإن مخزون السلع الغذائية البالغ 1.1 مليون طن متري يمثل أربعة أشهر من النشاط التشغيلي.

تحليل الميزانية

أساس الميزانية

13- استُمدت أرقام الميزانية بالنسبة لتكاليف المشاريع المباشرة وتكاليفها غير المباشرة (ميزانية دعم البرامج والإدارة) التي أُعلن عنها في *الكشف المالي الخامس "كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية"* من برنامج العمل المحدد في خطة الإدارة (2013-2015). وتعبِّر خطة الإدارة عن مجموع ميزانيات التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي وافق عليها المجلس التنفيذي مباشرة أو من خلال ما فوضه من سلطات، وتستند عموما إلى الاحتياجات. وتتاح الموارد لتغطية التكاليف المباشرة عندما تتأكد مساهمات الجهات المانحة للمشاريع المعتمدة، ومن خلال آليات التمويل بالسلف. وتتاح الموارد لتلبية التكاليف غير المباشرة من خلال الموافقة على خطة الإدارة.

14- ووصل مجموع برنامج العمل لعام 2013 إلى 5 238.7 مليون دولار أمريكي حسب ما حددته خطة الإدارة الأصلية (2013-2015) التي عرضت على المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2012. ويرد ذلك في *الكشف المالي الخامس* بوصفه 'الميزانية الأصلية'. ومع نهاية عام 2013، اتسع برنامج العمل ليعبِّر عن التغييرات في احتياجات مشاريع **البرنامج**. وبلغت المتطلبات الزائدة للاستجابة للأزمة السورية المتصاعدة 889 مليون دولار أمريكي، أو 68 في المائة من مجموع الزيادة. وتتعلق الزيادات الكبيرة الأخرى بالنزاع والجفاف في مالي، والجفاف في ملاوي، والإعصار في الفلبين. ووصل المستوى النهائي لبرنامج العمل لعام 2013 إلى 6 545.5 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 1 306.8 مليون دولار أمريكي، أي 25 في المائة. ويرد بيان ذلك في *الكشف المالي الخامس* بوصفه 'الميزانية النهائية'.

استخدام الميزانية

15- من المهم ملاحظة أن **البرنامج** لا يمكنه استخدام الموارد إلا عندما تتأكد المساهمات للمشاريع المعتمدة، أو من مبالغ أموال محدودة تتاح عن طريق مرافق التمويل الآجل أو عن طريق مشتريات استراتيجية من مرفق الشراء الآجل، حيث تكون التوقعات الخاصة بالمساهمات المحتملة عالية أو متوسطة. ولذلك كان استخدام الميزانية خلال العام مقيَّدا بحجم المساهمات المؤكدة، وتوقيتها، والقدرة على التنبؤ بها، فضلا عن القيود التشغيلية المتأصلة. وبلغت الميزانية النهائية للتكاليف المباشرة **للبرنامج** 6 276.0 مليون دولار أمريكي في عام 2013. وتنعكس هذه القيود في نسبة استخدام الميزانية النهائية لتكاليف المشاريع المباشرة التي بلغت 62 في المائة في عام 2013.

16- وتعبِّر معدلات استخدام مختلف عناصر التكاليف عن معدل الاستخدام ذاك على النحو المبيَّن أدناه.

- معدل استخدام تكاليف الأغذية وتكاليف التشغيل المباشرة المتصلة بها – 59 في المائة؛
- معدل استخدام تكاليف النقد والقسائم وتكاليف التشغيل المباشرة المتصلة بها – 67 في المائة؛
- معدل تعزيز القدرة – 74 في المائة؛
- معدل استخدام تكاليف الدعم المباشرة – 69 في المائة.

17- وكان توسيع نطاق النقد والقسائم إلى حد بعيد بمثابة المبادرة التشغيلية الأضخم والأهم في **البرنامج** خلال السنوات القليلة الماضية. وكان النقد والقسائم يمثلان 8.9 في المائة من الميزانية الأصلية (مقابل 5 في المائة في الفترة المالية السابقة)، و13.8 في المائة من الميزانية النهائية. وتعزى الزيادة الكبيرة في النقد والقسائم أساسا إلى استخدام النقد والقسائم باعتبارهما الاستجابة البرنامجية الرئيسية للاجئين السوريين في الأردن، ولبنان، وتركيا، والعراق، ومصر.

18- وانخفضت الميزانية الأصلية للتكاليف غير المباشرة في ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2013 إلى 269.5 مليون دولار أمريكي. وتألفت ميزانية دعم البرامج والإدارة النهائية من 249.1 مليون دولار أمريكي في الميزانية العادية لدعم البرامج والإدارة، و20.4 مليون دولار أمريكي للصناديق الرأسمالية وصناديق بناء القدرات. واستخدم 99 في المائة من الميزانية المعتمدة النهائية لدعم البرامج والإدارة لعام 2013 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، واستخدم 95 في المائة الميزانية الرأسمالية وميزانية بناء القدرات النهائية المعتمدة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013.

تعزيز الشفافية والمساءلة

19- تمشيا مع مبادرة الوفاء بالغرض التي أعلنها **البرنامج**، اتخذ **البرنامج** إجراءات مختلفة لوضع الركائز الرئيسية اللازمة لتحسين الشفافية والمساءلة:

1) إجراء استعراض الإطار المالي ومواصلة تطوير نظام تخطيط الموارد على نطاق الكيان (وينجز).
2) اعتماد واستخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بدءاً من عام 2008.
3) اعتماد واستخدام إطار الرقابة الداخلية بناءً على التوجيه الذي أصدرته لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي.
4) تنفيذ تدابير إضافية للإفصاح العام والشفافية.

استعراض الإطار المالي وتطوير نظام وينجز

20- استكمل **البرنامج** في عام 2013 مرحلة هامة من استعراض الإطار المالي من أجل استمرار مواءمة البنيان المالي مع الطرق الجديدة التي يعمل بها **البرنامج**. ويعد هذا إنجازا رئيسيا قام فيه **البرنامج**، بدعم من المجلس، بتحديث نموذج تمويل تكاليف الدعم المباشرة وتنقيح هيكل المشروع المالي في نظام وينجز. وحيثما وجدت في السابق أدوات وعمليات مخصصة لأنشطة النقد والقسائم، يخطط **البرنامج** الآن مصروفات عمليات المساعدة باستخدام ثلاث فئات رفيعة المستوى: الأغذية، وتحويلات النقد والقسائم، وتنمية القدرات وزيادتها. وهذه الخطوة الهامة ستجعل **البرنامج** أكثر شفافية في الطريقة التي يعمل بها، وتعد بمثابة الأساس لتزويد الموظفين بالأدوات اللازمة لإدارة العمليات مع مزيد من المساءلة.

21- ويواصل **البرنامج** تطوير وتحسين نظام التخطيط المركزي للموارد (نظام وينجز). وتشمل التحسينات الرئيسية الجارية خلال عام 2013 نموذجا معتمدا للتمويل، وتداول نظام جديد لدعم التنفيذ اللوجستي، ونظام أفضل تطويرا لجمع البيانات واستخدام الرصد والتقييم (كوميت). وستعمل هاتان الإضافتان الرئيسيتان على تحسين الشفافية والمساءلة في **البرنامج**.

استخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

22- أعد **البرنامج** الكشوف المالية على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام منذ عام 2008. وقد أتاح الالتزام بهذه المعايير المحاسبية المعترف بها دوليا عند إعداد الكشوف المالية الخاصة **بالبرنامج** إصدار تقارير مالية سريعة ووثيقة الصلة، ومفيدة بدرجة أكبر، مما ساعد على تحسين الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد.

23- ويواصل **البرنامج** العمل بصورة وثيقة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن طريق المشاركة في فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. ويوفر هذا التعاون على مستوى الأمم المتحدة منبرا لمناقشة المسائل المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية بغية تحقيق الاتساق في استخدام التطورات الجديدة في هذه المعايير وتحسين إمكانية مقارنة التقارير المالية.

24- ويجري تحديث المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بصورة منتظمة لكي تعكس أفضل الممارسات المحاسبية. ولا يزال امتثال **البرنامج** المستمر لهذه المعايير يشكل إحدى الأولويات، ويتطلب تركيزا كبيرا لضمان أن يظل **البرنامج** في صدارة التطورات المهنية. وهناك ثلاثة معايير جديدة مطبقة اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2013، (المعيار 28 – الأدوات المالية: العرض؛ والمعيار 29 – الأدوات المالية: الإثبات والقياس؛ والمعيار 30 – الأدوات المالية: الإفصاحات)، وقد نفذ **البرنامج** هذه المعايير بالكامل في الكشوف المالية لعام 2013.

25- ويجتمع فريق الإدارة التنفيذية بصورة منتظمة لمناقشة المسائل والاستراتيجيات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك البيانات المالية الدورية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية، والتي تتضمن الأداء المالي **للبرنامج**، والمركز المالي، والتدفقات النقدية، مع تحليل نوعي داعم ومصفوفات رئيسية للأداء المالي. وقد ساعد هذا على تعزيز اهتمام الإدارة العليا بمسائل الإدارة المالية وتحديد المخاطر.

الرقابة الداخلية

26- صدر في عام 2011 إطار جديد للرقابة الداخلية استنادا إلى لجنة المنظمات الراعية، ويتناول العناصر الرئيسية الخمسة التي حددتها هذه اللجنة – وهي البيئة الداخلية؛ وإدارة المخاطر؛ وأنشطة الرقابة؛ والمعلومات والاتصالات؛ والرصد. ويضم الإطار 22 مبدأ من مبادئ أفضل الممارسات.

27- وقد وضعت مجموعة من المواد التوجيهية لمساعدة المديرين على تنفيذ الإطار الجديد للرقابة الداخلية، وأتيحت لجميع الموظفين دورة تدريبية حاسوبية على الرقابة الداخلية. ونقح **البرنامج** أيضا دليله الخاص بإدارة الموارد المالية في عام 2012، وأصدر في عام 2013 دليلا جديدا للموارد البشرية الخاصة **بالبرنامج**.

28- وفي نهاية كل سنة مالية، يقوم كبار المديرين بتزويد المدير التنفيذي (من خلال إطار **البرنامج** للمساءلة الداخلية) بمجموعة من الضمانات المحددة المتصلة بتنفيذ الرقابة الداخلية داخل كيانات مكاتبهم. ويستعرض المديرون المباشرون بيانات الضمانات الفردية لاستكمالها والتحقق من دقتها عند الاقتضاء. وتستعرض مراجعة الحسابات الداخلية كل عام فعالية عملية الضمانات هذه استنادا إلى استعراض لعينة من بيانات الضمانات التي وقعها المديرون.

29- ويصدر مع الكشوف المالية السنوية بيان عن الرقابة الداخلية، وهو الآن سمة معتادة فيما يقوم به **البرنامج** من إبلاغ. ويقدم بيان الرقابة الداخلية هذا ضمانات محددة بشأن فعالية الرقابة الداخلية في **البرنامج** الذي يظل واحدا من وكالات وبرامج الأمم المتحدة القليلة التي تقدِّم هذا المستوى الهام من الضمانات لجهازها الرئاسي.

30- ويتواصل تطوير أفضل ممارسات الرقابة الداخلية، وفي عام 2013، أصدرت لجنة المنظمات الراعية توجيها جديدا بشأن الرقابة الداخلية ستستعرضه المنظمة خلال عام 2014 لتطبيقه في المستقبل.

31- ويواصل مساعد المدير التنفيذي ورئيس الشؤون المالية أداء دور قيادي في ضمان ما يلي: أ) ترسيخ مفاهيم الرقابة الإدارية القوية في ثقافة المنظمة؛ ب) وجود خطة عمل واضحة لمعالجة مسائل الرقابة الداخلية المثارة في البيان السنوي.

32- وكعنصر هام من عناصر الرقابة الداخلية، تكفل الأمانة المتابعة الفعالة لتوصيات هيئات الرقابة الداخلية والخارجية، وتقدم تقارير بصورة منتظمة إلى لجنة مراجعة الحسابات التابعة **للبرنامج** بشأن التوصيات الهامة والإجراءات المتخذة، أو المقترحة لمعالجة المخاطر العالية

تدابير إضافية لدعم الإفصاح العام والشفافية

33- اعتمد **البرنامج** سياسات واضحة تتعلق بالإفصاح العام عن معلومات الرقابة الرئيسية. ومنذ أواخر عام 2012، تُنشر تقارير مراجعة الحسابات الداخلية والتفتيش على الموقع الشبكي الخارجي **للبرنامج** في غضون ثلاثين يوما من إصدارها.

34- وفي عام 2013، أصبح **البرنامج** أحد الموقّعين على المبادرة الدولية الجديدة للشفافية في المعونة، وهي مبادرة طوعية لأصحاب المصلحة العديدين تسعى إلى تحسين شفافية المعلومات المتعلقة بالمعونة. و**البرنامج**، بوصفه عضوا في هذه المبادرة، مُطالب بنشر مجموعة كبيرة من البيانات المالية والبيانات المتعلقة بالمشاريع على موقعه الشبكي الخارجي. ونشر **البرنامج** أول مجموعة من بياناته الممتثلة لهذه المبادرة في يونيو/حزيران 2013، وتشمل مطبوعاته العادية الآن تفاصيل عن أكثر من ستمائة نشاط من أنشطة المشاريع على نطاق العالم مع ميزانيات معتمدة للمشاريع، والمصروفات الشهرية اعتبارا من يناير/كانون الثاني 2010 وما بعده.

إدارة المخاطر المؤسسية وإدارة المخاطر المالية

إدارة المخاطر المؤسسية

35- تُعد إدارة المخاطر المؤسسية في **البرنامج** جزءاً لا يتجزأ من إدارة الأداء التنظيمي، وأحد العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية. وهدف إدارة المخاطر في **البرنامج** هو ضمان أن تبحث كل العمليات، بما في ذلك حالات الطوارئ من المستوى 2 والمستوى 3، العوامل الداخلية والخارجية بصورة نشطة والتي قد تؤثر في تحقيق النتائج المعلنة.

36- ويحدد إطار إدارة المخاطر المؤسسية المخاطر باعتبارها سياقية أو برنامجية أو مؤسسية، ويتضمن آليات لتحديد الاستجابة الملائمة للمخاطر ضمن كل فئة من هذه الفئات. وفي عام 2012، استحدث **البرنامج** بيانا عن تقبل المخاطر يحدد المستوى العام للمخاطر التي يمكن أن تقبلها المنظمة، ويبلغه بشكل واضح على نطاق المنظمة ولأصحاب المصلحة الخارجيين المعنيين، وكيفية رؤية المنظمة لهذه المخاطر.

37- وقد عينت جميع مكاتب **البرنامج** مسؤولين عن إدارة الأداء والمخاطر مكلفين بوظائف من بينها دور تسجيل ورصد المخاطر وإجراءات التخفيف من آثارها. وتتولى المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية إدارة سجلاتها الخاصة بالمخاطر، وإبلاغ المخاطر حسب مقتضى الحال تمشيا مع الهياكل الإدارية القائمة. ويتم إدراج المخاطر التي تتكرر في عدد من

العمليات، وتؤثر بصورة سلبية على تحقيق الأهداف البرنامجية والتنظيمية في سجل المخاطر المؤسسية الذي يعد بمثابة مستودع شامل للمخاطر الرئيسية داخل المنظمة.

38- ويكلَّف فريق الإدارة التنفيذية الذي يساند المدير التنفيذي في مهامه الإدارية بمراقبة المخاطر المؤسسية. ويوجد لكل نوع من المخاطر المؤسسية مسؤول يحدده فريق الإدارة التنفيذية، وموكل بتحديد وتنفيذ الاستجابات للمخاطر ذات الصلة. وتلحق بالاستعراض الدوري لسجل المخاطر المؤسسية تقارير شاملة عن المخاطر توضح المخاطر الخاصة ببلد معين وتشير إلى مسائل المخاطر المؤسسية لاسترعاء اهتمام الإدارة إليها.

39- واستنادا إلى بيان تقبل المخاطر، ودراسات تقاسم المخاطر التي أجريت في عام 2013، يعد **البرنامج** في سبيله لتحديد المستويات المقبولة لتحمل المخاطرة والحدود الدنيا المتصلة بذلك في عمليات **البرنامج** وأعماله. والغرض من تحديد وتعريف المستويات المقبولة لتحمل المخاطرة هو ضمان تمكين المكاتب القطرية والمديرين من وضع أهداف وغايات واقعية لعملياتهم، والاستجابة بسرعة للحالات الحرجة. وستكون المستويات المقبولة لتحمل المخاطرة والحدود الدنيا المتصلة بذلك خاصة بالسياقات، وستكون بمثابة مؤشرات للمساعدة على تحديد المسائل التي تتطلب مساندةً وموارد إضافية.

إدارة المخاطر المالية

40- يتعرض **البرنامج** بسبب أنشطته لمخاطر مالية مختلفة، منها آثار تغيُّر الأسعار في أسواق الديون والأسهم، وأسعار صرف العملة الأجنبية، وأسعار الفائدة، وعجز المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم. وتركز سياسات إدارة المخاطر المالية في **البرنامج** على عدم القدرة على التنبؤ بالأسواق المالية، وتعمل على التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة المحتملة على الأداء المالي **للبرنامج** إذا تسنى ذلك.

41- وتتولى وحدة مختصة في الخزانة المركزية تنفيذ إدارة المخاطر المالية باستخدام الخطوط التوجيهية التي وضعها المدير التنفيذي استنادا إلى مشورة قدمتها لجنة الاستثمار التابعة **للبرنامج** وإلى آراء الفريق الاستشاري المعني بالاستثمار الذي يضم خبراء خارجيين في مجال الاستثمار. وتغطي السياسات المعمول بها مجالات المخاطر المالية، مثل مخاطر تحويل العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، والمخاطر الائتمانية، واستخدام الأدوات المالية المشتقة، واستثمار السيولة الزائدة. ولا يوجد تخوف من عدم تصفية الحسابات المستحقة القبض والحسابات المستحقة الدفع عند استحقاقها.

42- وفي عام 2013 استكملت الأمانة المرحلة النهائية من تنفيذ نظام إدارة النقدية التابع لنظام وينجز، مع تفعيل وحدة إدارة الإبلاغ المصرفي، وإنشاء وصلة مع شركاء مصرفيين عن طريق نظام "سويفت". وقد أتاح المشروع الذي يستغرق ثلاث سنوات لتحسين نظام إدارة النقدية إجراء تحسينات هامة في عمليات إدارة المخاطر المالية بالنسبة للمعاملات بالنقد الأجنبي، والاستثمارات، وتجهيز المدفوعات. وقد تم بالفعل استرداد مجموع الاستثمارات البالغ مليوني دولار أمريكي من الحساب العام في الفترة 2011-2013، مع وفورات سنوية في التكلفة تجاوزت المبلغ المستثمر، وتحققت عن طريق أسعار أفضل للصرف الأجنبي بالنسبة لتحويل مساهمات الجهات المانحة إلى عملات محلية، وانخفاض رسوم إدارة الاستثمار، وانخفاض الرسوم المصرفية، وإدارة أساليب العمل بصورة أكفأ. وتنفذ وظائف النظام الجديد بصورة كاملة في المقر وفي ثلاثة مكاتب إقليمية وثلاثة مكاتب قطرية؛ وسيستمر في عام 2014 نشر وظائف تجهيز المدفوعات في المكاتب الميدانية لمواصلة الاستفادة من مزايا نظام إدارة النقدية.

43- وبلغ مجموع الالتزامات المتعلقة باستحقاقات موظفي **البرنامج** 421.8 مليون دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013. ومن أصل هذا المبلغ، تم حتى الآن تمويل 301.7 مليون دولار أمريكي عن طريق تحميله على المشاريع والصناديق ذات الصلة. أما الرصيد غير الممول وقدره 120.1 مليون دولار أمريكي، فلم يتم تحميله بعد على الصناديق والمشاريع الفردية. وتعامل هذه الالتزامات كرصيد دائن في الحساب العام. وقد وافق المجلس في عام 2010 على خطة تمويل تشمل مبلغا سنويا إضافيا قدره 7.5 مليون دولار أمريكي في التكاليف الموحَّدة للموظفين لمدة 15 عاما تبدأ في عام 2011 بغرض الوصول إلى حالة التمويل الكامل مع نهاية هذه الفترة. ويمثل المستوى الحالي للأرصدة المحتجزة على شكل سندات وأسهم ونقدية لتمويل إجمالي الالتزامات الطويلة الأجل المتعلقة باستحقاقات الموظفين 82 في المائة من مستوى التمويل. وهذا يمثل زيادة عن مستوى التمويل الذي بلغت نسبته 60 في المائة في عام 2012، ويعزى أساسا إلى تخفيض في معدل الخصم المستخدم في تقدير الالتزامات وعائدات استثمار الأرصدة المخصصة لتغطية هذه الالتزامات.

الاستدامة

44- أعد **البرنامج** الكشوف المالية على أساس الشواغل الجارية. وعند اتخاذ هذا القرار، بحث **البرنامج** عواقب أي انخفاض كبير محتمل في المساهمات في سياق الحالة المالية والاقتصادية العالمية، وما إذا كان هذا الانخفاض سيقابله انخفاض في حجم العمليات وعدد المستفيدين من المساعدة. وأنا على ثقة، بعد الاطلاع على أنشطة **البرنامج** المتوقعة والمخاطر المقابلة لها، بأن **البرنامج** لديه ما يكفي من الموارد لمواصلة العمل في الأجل المتوسط.

45- وهذا الرأي عن الاستدامة تؤيده المبررات التالية: 1) الاحتياجات التي حددتُها في خطة **البرنامج** للإدارة (2014-2016)؛ 2) الخطة الاستراتيجية (2014-2017) التي اعتمدها المجلس في عام 2013؛ 3) الأصول الصافية المحتفظ بها في نهاية الفترة، والمساهمات المحصلة في عام 2013؛ 4) مستويات المساهمات المتوقعة لعام 2014؛ 5) الاتجاه في الدعم المقدَّم من الجهات المانحة والذي ساعد **البرنامج** على مواصلة الاضطلاع بولايته منذ إنشائه في عام 1963.

المسائل الإدارية

46- يعرض الملحق الأول لهذه الوثيقة مقر العمل الرئيسي **للبرنامج** وأسماء وعناوين المستشار العام، والخبراء الاكتواريين، والمصرفيين الرئيسين، والمراجع الخارجي.

المسؤولية

47- وفقا لما تنص عليه المادة 13-1 من النظام المالي، يسرني أن أقدّم الكشوف المالية التالية التي أُعدت بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشهد، وفقا لأفضل ما يتوفَّر لدينا من معرفة ومعلومات، أن جميع المعاملات التي جرت خلال الفترة قد أُدخلت في السجلات المحاسبية، وأن هذه المعاملات، مقترنة بالكشوف والمذكرات المالية التالية والتي تشكل جزءا من هذا التقرير، تعبِّر بأمانة عن المركز المالي لبرنامج الأغذية العالمي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013.

الكشف الأول	كشف المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013
الكشف الثاني	كشف الأداء المالي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013
الكشف الثالث	كشف التغيُّرات في الأصول الصافية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013
الكشف الرابع	كشف التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013
الكشف الخامس	كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013

مذكرات على الكشوف المالية

تم التوقيع على النسخة الأصلية

إرثارين كازين

المديرة التنفيذية

روما، 26 مارس/آذار 2014

بيان الرقابة الداخلية

نطاق المسؤولية والغرض من الرقابة الداخلية

1- المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي مسؤول أمام المجلس عن إدارة **البرنامج** وتنفيذ برامجه ومشاريعه وأنشطته الأخرى. وعلى المدير التنفيذي، بموجب المادة 12-1 من النظام المالي، أن يضع ضوابط الرقابة الداخلية، بما في ذلك المراجعة الداخلية والتحقيق، لضمان استخدام موارد **البرنامج** بفعالية وكفاءة، والحفاظ على أصوله المادية.

2- والغرض من نظام الرقابة الداخلية هو الحد من مخاطر العجز عن تحقيق أهداف **البرنامج** ومقاصده وإدارة تلك المخاطر وليس القضاء عليها. وهو يوفر ضمانات معقولة ولكنها ليست مطلقة لكفالة تحقيق مقاصد **البرنامج**. ويستند النظام إلى عملية مستمرة، الغرض منها هو تحديد المخاطر الرئيسية أمام تحقيق الأهداف، وتقييم طبيعة وحجم تلك المخاطر وإدارتها بفعالية وكفاءة وبأسلوب اقتصادي.

بيئة عمل البرنامج

3- على **البرنامج** بحكم طبيعة عمله كمنظمة إنسانية أن يذهب إلى حيث تستدعيه الحاجة. ويعرِّض ذلك **البرنامج** لحالات تشتد فيها المخاطر الكامنة سواء ما يتصل منها بأمن موظفيه أو قدرته على الحفاظ على مستويات رفيعة من الرقابة الداخلية. وقد أصدر المدير التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 بيانا عن مدى تقبل **البرنامج** للمخاطرة وذلك بهدف مواصلة تعزيز عمل **البرنامج** مع أجهزته الرئاسية سواء في توضيح المخاطر التي تواجهه أو تقاسم الاستجابة لها سعيا إلى تقليلها إلى أدنى حد حيثما أمكن.

4- والرقابة الداخلية هي أحد الأدوار الرئاسية للإدارة وجزء لا يتجزأ من العملية الشاملة لإدارة العمليات. وبالتالي فإن مسؤولية إدارة **البرنامج** على كافة المستويات تشمل ما يلي:

- تهيئة بيئة وثقافة داخليتين تعززان الرقابة الداخلية الفعالة؛
- تحديد وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف؛
- تحديد واقتراح السياسات والخطط ومعايير العمل والإجراءات والنُظم وأنشطة الرقابة الأخرى للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المصاحبة لحالات التعرض المحددة والتخفيف و/أو الحد منها؛
- ضمان فعالية تدفق المعلومات والاتصال حتى يتاح لكل الموظفين ما يحتاجونه من معلومات لأداء مسؤولياتهم؛
- رصد فعالية عمليات الرقابة المحددة وتشجيع التحسين المستمر لتلك العمليات.

إطار الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية

5- اعتمد **البرنامج** في عام 2011 إطارا جديدا للرقابة الداخلية انطلاقا من أفضل الممارسات المتبعة في لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي. ويعتمد الإطار على مجموعة من التوجيهات والأدوات الإضافية لمساعدة المديرين على تقييم فعالية الرقابة الداخلية في كيانات مكاتبهم. وخلال عام 2013، أصدرت لجنة المنظمات الراعية تحديثا رئيسيا لتوجيهها بشأن الرقابة الداخلية. وتفيد التوصية بأن المنظمات التي تتبع أفضل ممارسات لجنة المنظمات الراعية ينبغي أن تسعى إلى تنقيح أطر رقابتها الداخلية لتعكس هذا التوجيه الجديد مع نهاية عام 2014. وسيتخذ **البرنامج** إجراءً لتحديث إطار رقابته الداخلية خلال عام 2014 من أجل تطبيقه بالكامل اعتبارا من يناير/كانون الثاني 2015.

6- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2012، أصدر المدير التنفيذي بيانا عن مدى تقبل **البرنامج** للمخاطرة، وهو بيان أعد من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق. ويحدد بيان مدى تقبل المخاطرة هذا رؤية **البرنامج** للمخاطر. وهو يمكّن **البرنامج** في جميع أنحائه من التواصل مع شركائنا وأصحاب المصلحة لدينا حول مقدار المخاطرة الذي نحن مستعدون لتقبله، ومشاركتهم استباقيا في القرارات المتعلقة بتقاسم المخاطر. ويجري إبلاغ المجلس التنفيذي بالمخاطر الهامة من خلال تحديثات تشغيلية دورية.

7- وواصل **البرنامج** تطوير وتعزيز عملياته الخاصة بإدارة المخاطر وفقا لسياسته بشأن إدارة المخاطر المؤسسية. ويسعى **البرنامج** في إطار هذه السياسة إلى تحديد وإدارة المخاطر على مستويين عريضين، هما: المخاطر المؤثرة على كل كيان على حدة (المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وشُعب المقر الرئيسي في روما) والمخاطر المؤثرة على **البرنامج** ككل، بما في ذلك دوره بوصفه وكالة رئيسية في منظومة الأمم المتحدة تختص بحالات الطوارئ.

8- ويرصد **البرنامج**، والأمم المتحدة عموما، الحالة الأمنية في كل بلد يعمل فيه، لاتخاذ القرارات الاستراتيجية اللازمة لتكييف عملياته والحد من تعرض موظفيه للمخاطر. ويهدف **البرنامج** من وراء ذلك إلى ضمان تجميع كل المخاطر التي تواجه كل كيان من كيانات مكاتبه في سجل رسمي للمخاطر واستعراضها بانتظام من جانب المدير المباشر وتصعيد تصنيفها إلى المستويات الأعلى لتوجيه الاهتمام إليها عند اللزوم.

9- ويشترط لكل مكتب من مكاتب **البرنامج** أن يحتفظ بسجل للمخاطر المؤسسية. ويتضمن سجل المخاطر المؤسسية هذا المخاطر التي تم تحديدها بوصفها تؤثر سلبا على تحقيق الأهداف المؤسسية، وهو يوفر وسيلة للحكم على مستوى التعرض للمخاطر في **البرنامج**. ويقوم فريق الإدارة التنفيذية، وهو المكلف بمراقبة المخاطر المؤسسية، باستعراض وتحديث سجل المخاطر المؤسسية الذي يُعرض على جميع المكاتب بصورة دورية، كما يُعرض على لجنة مراجعة الحسابات في **البرنامج** ويستخدم كأساس للإحاطات التي تقدَّم إلى المجلس التنفيذي. ونتيجة لذلك، تلقت لجنة مراجعة الحسابات المكلَّفة بإسداء المشورة إلى المدير التنفيذي والمجلس التنفيذي بشأن فعالية ضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في **البرنامج**، معلومات منتظمة عن آخر المستجدات بشأن مرتسم المخاطر خلال عام 2013.

استعراض فعالية الرقابة الداخلية

10- تسترشد عملية استعراض فعالية ضوابط الرقابة الداخلية في **البرنامج** بالمديرين الذين تقع عليهم المسؤولية عن تحديد ضوابط الرقابة الداخلية والحفاظ عليها كل في مجال اختصاصه. وتستخلص ضمانات صريحة من الآتي:

1) **بيانات ضمان فعالية الرقابة الداخلية** الموقعة من 140 من كبار مديري **البرنامج**، بمن فيهم نائب المدير التنفيذي، ومساعدو المدير التنفيذي، والمديرون الإقليميون، والمديرون القطريون، ومديرو مكاتب **البرنامج**، ومديرو الشُعب في المقر في روما. ويمثل ذلك مستوى من الامتثال بنسبة 100 في المائة في العملية. وخضعت البيانات لاستعراض واحد على الأقل على المستوى الأعلى. وقد شهدت البيانات في عام 2013 تحسينا يرمي إلى تمكينها من أن تعكس تحديدا مسائل المخاطرة والرقابة التي سُلطت الأضواء عليها في عام 2012 وكذلك إلى تحقيق الاتساق والجودة في الاستعراض الإشرافي. وشملت هذه البيانات ضمانا بخصوص إجراءات التصدي للمخاطر والإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات الأجهزة الرقابية؛

2) **خطاب ضمان من المفتش العام** استنادا إلى نتائج المراجعة الداخلية وعمليات التفتيش والتحقيق التي يجريها المفتش العام ومكتب الرقابة.

11- وتسدي لجنة مراجعة الحسابات أيضا المشورة بشأن فعالية نُظم الرقابة الداخلية في **البرنامج**، بما في ذلك إدارة المخاطر وممارسات التسيير الداخلي.

المسائل المهمة المتصلة بالمخاطر والرقابة الداخلية

المسائل المطروحة في بيان عام 2012 عن الرقابة الداخلية

12- استرعى بيان عام 2012 عن الرقابة الداخلية الانتباه إلى خمسة مجالات كانت بحاجة إلى تحسين (وقد أثيرت هذه المجالات الخمسة أساسا في بيان عام 2011). وتحقق تقدم هام في المجالات الخمسة جميعها، على أنه لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل في أربعة منها.

أ) مجالات لا يزال يتعين القيام بمزيد من التحسينات فيها:

1) **التنفيذ الكامل لاستراتيجية إدارة المخاطر المؤسسية.** واصلت مكاتب **البرنامج** تنفيذ عملية تقييم المخاطر في عام 2013، إذ تحتفظ بسجلات مخاطر رسمية، وتوثق وتتابع إجراءات التخفيف المقترحة. وحتى نهاية عام 2013، زاد الامتثال بشكل عام، إذ أصبح لدى 94 في المائة من المكاتب القطرية **للبرنامج** (88 في المائة في عام 2012) سجلات مخاطر رسمية، تغطي 98 في المائة من المصروفات التشغيلية (97 في المائة في عام 2012). أما المكاتب القطرية التي لا توجد لديها تقييمات للمخاطر فكانت معظمها في بلدان متوسطة الدخل، ومن المتوخى أن تسهم أولوية دعم إدارة المخاطر في عام 2014 في تحسين وضع **البرنامج** بصورة ناجحة في هذه البلدان. وفي عام 2014، سينصب تركيز إدارة المخاطر على تحسين جودة عمليات إدارة المخاطر وربطها بتحسين الأداء التنظيمي. ولدعم هذا المسعى، من المخطط استكمال نشر عملية متكاملة لإدارة الأداء والمخاطر، وأداة خاصة بتكنولوجيا المعلومات خلال عام 2014. وسيقوم **البرنامج** أيضا بتحديث سياسته الخاصة بإدارة المخاطر المؤسسية خلال عام 2014 لتعكس التطورات منذ أن صدرت في عام 2005.

2) **مواصلة تنفيذ مبادرات تعزيز الاستعداد للطوارئ.** تضمن بيان عام 2012 تقريرا عن التقدم المحرز في أنشطة تعزيز الاستعداد للطوارئ، بما في ذلك برنامج الثلاث سنوات لتعزيز الاستعداد والاستجابة للطوارئ والمقرر أن ينتهي في عام 2014. وقد شمل ذلك مجموعة من أدوات الاستعداد والاستجابة للطوارئ موجهة لتعزيز استعداد المكاتب القطرية. وحقق **البرنامج** تقدما في تعميم مجموعة الأدوات - فحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، نفذ 92 في المائة من المكاتب القطرية مجموعة الأدوات (75 في المائة في عام 2012). ويهدف **البرنامج** إلى أن تكون جميع المكاتب القطرية، بعد تزويدها بالدعم الكافي، قد نفَّذت تماما هذه المجموعة في أوائل عام 2014. كما نُفذت في عام 2013 تحسينات أخرى عن طريق موافقة المدير التنفيذي على سجلات الاستجابة الرسمية لحالات الطوارئ، والمرفق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، وقد صُمم كلاهما لتحسين سرعة استجابة **البرنامج** لحالات الطوارئ. وقد ساهم العمل الذي أُنجز في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ في فعالية استجابة **البرنامج** لأربع حالات طوارئ من المستوى 3 في عام 2013. ويتوقع **البرنامج** أن تُنفذ و/أو تعمم أنشطة تعزيز الاستعداد للطوارئ تماما بحلول نهاية عام 2014.

3) **تحسين نُظم رصد وتقييم العمليات.** أوضح بيان عام 2012 أنه على الرغم من التحسينات الكثيرة على نُظم رصد وتقييم العمليات على المستوى الميداني في السنوات الأخيرة، فإن المكاتب القطرية لا تزال تواجه تحديات في جمع نواتج وحصائل البرامج والإبلاغ عنها. وفي عام 2013، تولى مستشارو الرصد والتقييم الإقليميون وظائف

في كل مكتب إقليمي. وقد أتاح هذا لكل مكتب إقليمي تقديم التوجيه والدعم بشكل مباشر للمكاتب القطرية بالنسبة لوظائف الرصد والتقييم. وخلال العام، حقق **البرنامج** تقدما آخر بوضع إطار جديد للنتائج الاستراتيجية والمؤشرات المتعلقة به (وقد وافق عليه المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2013)؛ وإصدار إجراءات تشغيلية موحدة للرصد على مستوى المشروع، وتحديث المواد التوجيهية الخاصة بالرصد والتقييم المؤسسي؛ وإصدار توجيه بشأن تطبيق مؤشرات إطار النتائج الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، بدأ **البرنامج** العمل من أجل: أ) تقييم ممارسة **البرنامج** فيما يتعلق بالتقييمات المركزية، ب) تحديث الاستراتيجية المؤسسية للرصد والتقييم، بما في ذلك إنشاء آلية للتمويل المستدام من أجل الرصد والتقييم. كما أُحرز تقدم في تعميم أداة الرصد والتقييم المؤسسي خلال عام 2013، مع التعميم الكامل لوحدة تصميم أداة الرصد والتقييم المؤسسي في جميع المواقع. ومع توضيح التقدم الذي يتحقق في وضع نظم وهياكل لتحسين الرصد والإبلاغ، فإن التدابير المتخذة لن تظهر تحسيناتها من حيث جودة البيانات وموثوقيتها في عملية الإبلاغ إلا في عام 2015.

4) **ضمان تقييم أداء الموظفين في الوقت المناسب.** أبلغ بيان عام 2012 عن وجود تأخيرات في إنجاز كل المراحل الثلاث لعملية تعزيز الأداء والكفاءة في **البرنامج** (PACE) عن المواعيد المستهدفة المحددة. وقد شهد عام 2012 تحسنا كبيرا في معدلات إنجاز عملية تعزيز الأداء والكفاءة. وخلال عام 2013، ركز **البرنامج** على تحسين الجودة وكذلك على حسن توقيت إدارة الأداء. وكان يتعين عليه أيضا أن يضع في اعتباره التعقيد الإضافي لاستكمال عملية PACE عندما يتم تكليف مثل هذا العدد الكبير من الموظفين بصورة مؤقتة لتولى واحدة من حالات الطوارئ الأربع من المستوى 3 في الواقع أثناء فترة استكمال عملية PACE. ولهذا جرى تمديد المواعيد المستهدفة لاستكمال تقارير عملية PACE في عام 2013 لمدة شهر واحد (حتى 28 فبراير/شباط 2014) للسماح بإجراء تدريب إضافي للموظفين على الترتيبات الخاصة بعملية PACE بغية توفير ونشر معلومات أفضل عن الأداء. وعن طريق تعديل الموعد المستهدف حتى 28 فبراير/شباط 2013، تم استكمال 94 في المائة من جميع المراحل الثلاث – وهذا يمثل تحسنا بنسبة 44 في المائة عن عام 2011، ويشكل أعلى مستوى تحقق لاستكمال عملية PACE منذ إدخالها. ولا يزال **البرنامج**، بوصفه أفضل مستخدم للممارسة، ملتزما بهدف استكمال العملية بالكامل في الوقت المحدد مع حلول نهاية دورة عام 2014.

*ب) مجالات طُرحت من قبل ونفذ **البرنامج** بشأنها إجراءات التحسين الضرورية*

1) ضمان تعميم الفصل الفعال بين الواجبات في نُظم تكنولوجيا المعلومات المؤسسية. يشكل الفصل بين الواجبات عنصرا رئيسيا من نظام الرقابة الداخلية. وأشار 97 في المائة من المديرين في بيانات ضماناتهم لعام 2013 أن الفصل الفعال بين الواجبات قائم في وحدات عملهم وفقا لسياسات **البرنامج**. وفي عام 2012، قدم **البرنامج** تقريرا عن التقدم المحرز في الاستجابة للتوصية التي قدمها مكتب المراجعة الداخلية بوجوب تحسين الفصل بين الواجبات من أجل إدارة الأدوار الرئيسية داخل نظام تكنولوجيا المعلومات المؤسسية في **البرنامج** (شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات) – نظام وينجز. وإدراكا للإجراءات التي اتخذتها الإدارة خلال عام 2013 استجابة لهذه المسالة، تم الآن إغلاق توصيات المخاطرة العالية المتعلقة بالفصل بين الواجبات. غير أنه صدرت توصية خاصة بمخاطرة متوسطة في تقرير عن نظام وينجز 2. ويلزم الآن إجراء مراجعة لخط الأساس الخاص بالأمن واتخاذ إجراءات لإدخال تحسينات أخرى طفيفة.

المسائل المستجدة خلال عام 2013

13- قدمت بيانات الضمان الواردة من مديري **البرنامج** والرقابة الإدارية ضمانا هاما بخصوص فعالية وقوة الضوابط الداخلية خلال عام 2013. وعلاوة على ذلك، ستوجه إدارة **البرنامج** مزيدا من الاهتمام إلى الرقابة الإدارية بالنسبة للمواضيع الرئيسية المثارة في بيان الضمان للمفتش العام، بما في ذلك التوسع في استخدام النقد والقسائم كآلية تحويل، لإدارة مشاريع كبيرة خاصة بالبنية التحتية، وكذلك إنتاج الأغذية وجودتها وسلامتها.

14- ولم تُحدد أية مجالات إضافية تتطلب تحسينات كبيرة، بما يتجاوز المجالات الخمسة التي كانت قد أدرجت في بيان عام 2012.

البيان

15- تنطوي جميع ضوابط الرقابة الداخلية على قيود متأصلة، بما في ذلك إمكانية التحايل، وهي بذلك يمكن أن توفر ضمانات معقولة فحسب. وعلاوة على ذلك وبالنظر إلى تغيُّر الظروف فإن فعالية الضوابط الداخلية قد تتفاوت بمرور الوقت.

16- وبناء على ما تقدَّم، أرى، وفقا لأفضل ما لدي من معرفة ومعلومات، أن نُظم الرقابة الداخلية في **البرنامج** كانت مُرضية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 وحتى تاريخ الموافقة على الكشوف المالية.

17- و**البرنامج** ملتزم بمعالجة مسائل الرقابة الداخلية والمخاطر المحددة أعلاه في الفقرة 12أ كجزء من التحسين المستمر لضوابطه الداخلية.

تم التوقيع على النسخة الأصلية

إرثارين كازين

المديرة التنفيذية

روما، 26 مارس/آذار 2014

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الأول
كشف المركز المالي
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	مذكرة	2013	2012
الأصول			
الأصول الجارية			
النقدية ومعادلات النقد	2.1	652.7	438.5
الاستثمارات القصيرة الأجل	2.2	783.5	835.5
المساهمات المستحقة القبض	2.3	1 774.1	1 723.9
المخزونات	2.4	664.9	709.9
البنود المستحقة القبض الأخرى	2.5	137.4	147.9
		4 012.6	**3 855.7**
الأصول غير الجارية			
المساهمات المستحقة القبض	2.3	165.7	202.4
الاستثمارات الطويلة الأجل	2.6	427.5	352.7
العقارات والمنشآت والمعدات	2.7	110.7	110.5
الأصول غير المادية	2.8	15.9	24.1
		719.8	**689.7**
مجموع الأصول		**4 732.4**	**4 545.4**
الخصوم			
الخصوم الجارية			
الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات	2.9	499.0	415.2
المخصصات	2.10	10.7	14.3
استحقاقات الموظفين	2.11	23.7	19.5
القروض	2.12	32.8	5.8
		566.2	**454.8**
الخصوم غير الجارية			
استحقاقات الموظفين	2.11	398.1	365.1
القرض الطويل الأجل	2.13	95.4	101.2
		493.5	**466.3**
مجموع الخصوم		**1 059.7**	**921.1**
الأصول الصافية		**3 672.7**	**3 624.3**
أرصدة الصناديق والاحتياطيات			
أرصدة الصناديق	7.1	3 400.2	3 351.2
الاحتياطيات	2.15	272.5	273.1
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات		**3 672.7**	**3 624.3**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

تم التوقيع على النسخة الأصلية
إرثارين كازين
المديرة التنفيذية

روما، 26 مارس/آذار 2014

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الثاني
كشف الأداء المالي
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013
(بملايين الدولارات الأمريكية)

		2013	2012
الإيرادات			
المساهمات النقدية	**3.1**	3 868.4	3 338.0
المساهمات العينية	**3.2**	511.2	706.3
فرق أسعار صرف العملات	**3.3**	19.8	42.6
عائد الاستثمارات	**3.4**	20.1	24.0
إيرادات أخرى	**3.5**	116.3	100.5
مجموع الإيرادات		**4 535.8**	**4 211.4**
المصروفات			
النقدية والقسائم الموزعة	**4.1**	498.1	191.8
السلع الغذائية الموزعة	**4.2**	2 053.4	2 264.6
التوزيع والخدمات المتصلة به	**4.3**	578.6	602.5
الأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى	**4.4**	718.1	691.4
الإمدادات، والمواد المستهلكة وغير ذلك من التكاليف الجارية	**4.5**	159.0	156.7
الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى	**4.6**	405.3	389.7
تكاليف التمويل	**4.7**	2.5	2.6
المستهلكات والإهلاك	**4.8**	49.0	43.8
مصروفات أخرى	**4.9**	50.8	52.6
مجموع المصروفات		**4 514.8**	**4 395.7**
الفائض(العجز) للسنة		**21.0**	**(184.3)**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

برنامج الأغذية العالمي

الكشف الثالث

كشف التغيرات في الأصول الصافية

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	المذكرة	الفائض المتراكم/أرصدة الصناديق	العجز	الاحتياطيات	مجموع الأصول الصافية
31 ديسمبر/كانون الأول 2012		**3 535.5**	**(184.3)**	**273.1**	**3 624.3**
تخصيص العجز 2012		(184.3)	184.3	-	-
تحركات أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 2013					
النقل من الاحتياطيات وإليها	2.15	0.6	-	(0.6)	-
المكاسب الصافية غير المتحققة على الاستثمارات الطويلة الأجل والمثبتة مباشرة في رصيد الصندوق	2.6 / 2.15	27.4	-	-	27.4
العجز للسنة	7.2	-	21.0	-	21.0
مجموع التحركات أثناء السنة		**28.0**	**21.0**	**(0.6)**	**48.4**
مجموع الأصول الصافية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013		**3 379.2**	**21.0**	**272.5**	**3 672.7**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الرابع
كشف التدفقات النقدية
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	المذكرة	2013	2012
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
الفائض (العجز) للسنة		21.0	(184.3)
التسويات لمطابقة الفائض (العجز) مع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الاستهلاك والإهلاك	**2.7/2.8**	49.0	43.8
الخسارة (المكاسب) غير المتحققة على الاستثمارات القصيرة الأجل	**2.2**	2.2	(3.5)
الخسارة (المكاسب) غير المتحققة على الاستثمارات الطويلة الأجل	**2.6**	2.8	(2.0)
(الزيادة) في القيمة المستهلكة من الاستثمارات الطويلة الأجل	**2.2/2.6**	(4.5)	(4.7)
(النقص) في القيمة المستهلكة من القرض الطويل الأجل	**2.13**	(0.5)	(0.6)
الفوائد على القرض الطويل الأجل	**2.13**	3.0	3.2
النقص في المخزونات	**2.4**	45.0	66.7
(الزيادة) في المساهمات المستحقة القبض	**2.3**	(13.5)	(101.2)
(الزيادة) النقص في المدفوعات الأخرى	**2.5**	10.6	(26.4)
(الزيادة) في العقارات والمنشآت والمعدات (المقدمة كتبرع عيني)	**2.7**	(1.3)	(3.8)
الزيادة (النقص) في الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات	**2.9**	83.8	(120.0)
الزيادة (النقص) في المخصصات	**2.10**	(3.6)	6.5
الزيادة في استحقاقات الموظفين	**2.11**	37.2	35.6
التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية:		**231.2**	**(290.7)**
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
النقص في الاستثمارات القصيرة الأجل	**2.2**	57.9	172.6
(الزيادة) النقص في الفوائد المتحققة المستحقة القبض	**2.5**	(0.1)	0.5
(الزيادة) في الاستثمارات الطويلة الأجل	**2.6**	(53.8)	(52.1)
(الزيادة) في العقارات والمنشآت والمعدات	**2.7**	(38.8)	(40.8)
(الزيادة) في الأصول غير المادية	**2.8**	(0.9)	(2.1)
التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة الاستثمارية		**(35.7)**	**78.1**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:			
الفوائد المدفوعة على القرض الطويل الأجل	**2.13**	(3.0)	(3.2)
إعادة سداد الأصل السنوي من القرض طويل الأجل	**2.13**	(5.3)	(5.3)
الزيادة في القروض	**2.12**	27.0	-
التدفقات النقدية الصافية من أنشطة التمويل		**18.7**	**(8.5)**
صافي الزيادة (النقص) في النقدية ومعادلات النقد		**214.2**	**(221.1)**
النقدية ومعادلات النقد في بداية السنة	**2.1**	**438.5**	**659.6**
النقدية ومعادلات النقد في نهاية السنة	**2.1**	**652.7**	**438.5**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الخامس
كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية*
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	المذكرة	المبلغ المحدد في الميزانية		المبلغ الفعلي على أساس مقارن	الفرق بين الميزانية النهائية والمبلغ الفعلي
		الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية		
	6				
الأغذية وتكاليف التشغيل المباشرة المتعلقة بها		3 543.6	4 286.5	2 528.8	1 757.7
النقد والقسائم وتكاليف التشغيل المباشرة المتعلقة بها		464.4	903.4	607.0	296.4
زيادة القدرات		303.7	318.1	235.8	82.3
تكاليف الدعم المباشرة		657.5	768.0	531.7	236.3
المجموع الفرعي لتكاليف المشاريع المباشرة		**4 969.2**	**6 276.0**	**3 903.3**	**2 372.7**
التكاليف العادية لدعم البرامج والإدارة		249.1	249.1	247.4	1.7
الصناديق الرأسمالية وصناديق القدرات		20.4	20.4	19.4	1.0
المجموع الفرعي للتكاليف غير المباشرة		**269.5**	**269.5**	**266.8**	**2.7**
المجموع		**5 238.7**	**6 545.5**	**4 170.1**	**2 375.4**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

* أعد الكشف على أساس الالتزامات.

مذكرات على الكشوف المالية
بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2013

المذكرة 1: السياسات المحاسبية

أساس الإعداد

1- أعدت الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي وفقا للمحاسبة على أساس الاستحقاق بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، باستخدام طريقة التكلفة الأصلية، معدلة بإدراج الاستثمارات بالقيمة العادلة. وفي حال عدم تطرق أحد المعايير المحاسبية الدولية لمسألة معينة، يستخدم المعيار المناسب من المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

2- وقد أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (مجلس المعايير) المعيار 28- الأدوات المالية: العرض، والمعيار 29- الأدوات المالية: الإثبات والقياس، والمعيار 30- الأدوات المالية: الإفصاحات. ويطلب مجلس المعايير من الكيانات استخدام هذه المعايير في الكشوف المالية السنوية التي تغطي الفترات التي تبدأ من 1 يناير/كانون الثاني 2013 أو بعده. وقد استخدم **البرنامج** هذه المعايير في هذه الكشوف المالية. ولم يكن لاعتماد هذه المعايير أي أثر على الإثبات والقياس فيما يتعلق بالأدوات المالية، ولكن قدمت إفصاحات نوعية وتقديرية إضافية وفقا للمعيار 30.

3- ووفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومراعاة لطبيعة أعمال **البرنامج**، فإن إيرادات المساهمات المؤكدة كتابة تسجل كمعاملات غير تبادلية وفقا للمعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إيرادات المعاملات غير التبادلية. ويعتبر **البرنامج** أنه رغم فرض قيود على استخدام المساهمات فإن تلك القيود لا تفي بتعريف الشرط الوارد في المعيار 23.

4- وتقدر مصروفات السلع الغذائية والنقد والقسائم عندما يوزعها **البرنامج** بصورة مباشرة أو بمجرد تسليمها للشركاء المتعاونين أو لمقدمي الخدمة لتوزيعها.

5- وأعد كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) باستخدام الطريقة غير المباشرة.

6- والعملة المستخدمة في **البرنامج**، سواء في العمل أو في الإبلاغ، هي الدولار الأمريكي. والمعاملات التي تجرى بغير الدولار الأمريكي تحوَّل إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة وقت إجراء المعاملة. وتحوَّل الأصول والخصوم بعملات غير الدولار الأمريكي إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة عند الإقفال بنهاية السنة. وترد المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ذلك في كشف الأداء المالي.

النقدية ومعادلات النقد

7- تتألف النقدية ومعادلات النقد من النقدية الحاضرة، والنقدية المودعة في المصارف وأسواق النقد والودائع القصيرة الأجل بما في ذلك النقدية التي يُديرها مدراء الاستثمار.

8- وتثبت عائدات الاستثمارات عند الاستحقاق مع مراعاة العائد الفعلي.

الأدوات المالية

9- تثبت الأدوات المالية عندما يصبح **البرنامج** طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة الفنية إلى حين استنفاد حقوق تلقي تدفقات نقدية من هذه الأصول أو تحويلها مع تحويل **البرنامج** لجميع المخاطر والفوائد المتصلة بملكيتها.

10- وتقاس الأصول المالية المحتفظ بها للاتجار فيها بالقيمة العادلة وتدون أي مكاسب أو خسائر ناتجة عن تغير القيمة العادلة في حسابات الفائض أو العجز وتدرج في كشف الأداء المالي في الفترة التي تنشأ فيها. وتصنف الاستثمارات القصيرة الأجل ضمن هذه الفئة نظرا لأنه يحتفظ بها من أجل دعم عمليات **البرنامج** ومن ثم يجوز التصرف فيها في الأجل القصير وهو ما قد يعني تحقيق مكاسب أو خسائر في عملية الاتجار. وتصنف المشتقات المالية أيضا كأصول محتفظ بها للاتجار فيها.

11- والقروض والمبالغ المستحقة القبض هي أصول مالية غير مشتقة وتحقق مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وليست مطروحة في الأسواق النشطة. وتضم القروض والمبالغ المستحقة المساهمات المستحقة القبض نقدا وغيرها من المبالغ المطلوبة والنقدية ومعادلات النقد. وتدون القروض والمبالغ المطلوبة كتكاليف مستهلكة.

12- والاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق هي الأصول المالية غير المشتقة التي تنطوي على مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد والأصول والاستثمارات المحدد تاريخ استحقاقها والتي يعتزم **البرنامج** أو يمكن له الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وتضم الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق أوراق الاتجار المنفصل بالفائدة والأصل المسجلين للأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة الداخلة في حافظة الاستثمارات الطويلة الأجل والمدونة كتكاليف مستهلكة.

13- والأصول المالية المتاحة للبيع هي أصول مالية غير مشتقة ولا تصنف في أي فئة أخرى. وتضم الأصول المتاحة للبيع الاستثمارات الطويلة الأجل بخلاف أوراق الخزانة الأمريكية. ويحتفظ بها بالقيمة العادلة مع إثبات تغيرات القيمة في كشوف تغيرات الأصول الصافية. ويعاد تصنيف المكسب والخسارة من الأسهم إلى فائض أو عجز عندما يلغي إثبات الأصول.

14- وتثبت جميع الخصوم المالية غير المشتقة في البداية بالقيمة العادلة ثم تقاس على أساس التكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

المخزونات

15- تُقيّد السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الحاضرة بنهاية الفترة المالية باعتبارها مخزونات، وهي تُقيم بحسب التكلفة أو تكلفة الاستبدال الحالية، أيهما أقل. وبموجب الإطار القانوني الذي يعمل **البرنامج** في نطاقه، ينتقل سند الملكية القانونية للسلع الغذائية عادة إلى حكومة البلد المتلقي عند نقطة دخولها الأولى إلى البلد المتلقي حيث تصبح قابلة للتوزيع. ومع أن سند الملكية القانوني قد انتقل بالنسبة لهذه السلع الغذائية التي يحتفظ بها **البرنامج** في مخازنه لدى البلدان المتلقية، إلا أن **البرنامج** يسجلها باعتبارها مخزونات لأن **البرنامج** يحتفظ بالإشراف المادي والرقابة.

16- وتشمل تكلفة السلع الغذائية تكلفة الشراء أو القيمة العادلة [1] إذا قُدمت عينا، كما تشمل جميع التكاليف الأخرى المتكبدة لإيصال السلع الغذائية إلى حوزة **البرنامج** عند نقطة دخولها الأولى إلى البلد المستفيد حيث تصبح جاهزة للتوزيع. إضافة

[1] تشمل مؤشرات القيمة العادلة للسلع الغذائية المقدمة كتبرعات عينية أسعار السوق العالمية، والسعر المحدد بموجب اتفاقية المعونة الغذائية، والسعر المحدد في فاتورة الجهة المانحة.

لذلك، تُـــدرج أية تكلفة كبيرة تتعلق بتحويل هذه السلع، من قبيل الطحن أو التعبئة في أكياس. وتُـــحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

المساهمات والبنود المستحقة القبض

17- تثبت المساهمات عند تأكيدها كتابيا من جانب المانحين.

18- وتعرض المبالغ المستحقة القبض صافية البنود المتعلقة بالانخفاض التقديري في إيرادات المساهمات والحسابات المشكوك فيها.

19- وتُـــثبّـــت المساهمات العينية المقدمة في صورة خدمات تدعم مباشرة عمليات وأنشطة معتمدة، ولها أثر على الميزانية، ويمكن أن تقاس بصـــورة موثوقة، بالقيمة العادلة وتقيم بها. وتشـــمل هذه المســـاهمات اســـتخدام المباني والمرافق والنقل والموظفين.

20- وتُـــقيم التبرعات المقدمة في شكل عقارات ومنشآت ومعدات بالقيمة السوقية العادلة، وتثبت كعقارات ومنشآت ومعدات أو كأصول غير ملموسة وإيرادات.

العقارات والمنشآت والمعدات

21- تقاس قيمة العقارات والمنشآت والمعدات بتكلفتها الأصلية في البداية، ثم بالقيمة الأصلية مطروحا منها الاستهلاك المتراكم وأية خسارة ناتجة عن انخفاض قيمتها بسبب تلفها. ولا تتم رسملة تكاليف الاقتراض إن وجدت. وتُـــقيم التبرعات المقدمة في شكل عقارات ومنشآت ومعدات بالقيمة السوقية العادلة، وتثبت كعقارات ومنشآت ومعدات وإيرادات. ويرد استهلاك العقارات والمنشآت والمعدات على امتداد عمر الاستعمال باستخدام طريقة المعدل الثابت، إلا في حالة الأراضي، فهي لا تخضع للاستهلاك. وعمر الاستخدام المقدر لفئات العقارات والمنشآت والمعدات هو كالتالي:

الفئة	عمر الاستعمال المقدر (بالسنوات)
المباني	
← الدائمة	40
← المؤقتة	5
أجهزة الحواسيب	3
المعدات المكتبية	3
التجهيزات والتركيبات المكتبية	5
معدات الأمن والسلامة	3
معدات الاتصال	3
المركبات الآلية	5
معدات الورش	3

22- وتُـــثبَّـــت تحسينات العقارات المستأجرة كأصول وتقيّم بتكلفتها وتخضع للاستهلاك على امتداد عمر الاستعمال المتبقي للتحسينات أو على امتداد عقد الإيجار، أيهما أقل.

23- وتجري استعراضات التلف لجميع الأصول سنويا على الأقل.

الأصول غير المادية

24- تقاس الأصول غير المادية في البداية بتكلفتها، ثم بقيمتها الأصلية مطروحا منها الاستهلاك التراكمي وأية خسائر ناجمة عن انخفاض قيمتها بسبب التلف. وتقيم التبرعات المقدمة في شكل أصول غير مادية بالقيمة السوقية العادلة وتثبت كأصول غير مادية وإيرادات.

25- ويحتسب الاستهلاك على امتداد عمر الاستعمال المقدر باستخدام طريقة المعدل الثابت. وعمر الاستعمال المقدر لفئات الأصول غير المادية هو كالتالي:

الفئة	عمر الاستعمال المقدر (بالسنوات)
البرمجيات المطورة داخليا	6
البرمجيات المشتراة خارجيا	3
التراخيص والحقوق، وحقوق النشر وغيرها من الأصول غير المادية	3

استحقاقات الموظفين

26- يُثبّت **البرنامج** الفئات التالية من استحقاقات الموظفين:

- استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل التي تستحق كاملة في اثني عشر شهرا بعد نهاية الفترة المحاسبية التي يقدم خلالها الموظف خدماته ذات الصلة؛
- استحقاقات ما بعد الخدمة؛
- استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى.

27- **والبرنامج** منظمة عضو مشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز والاستحقاقات ذات الصلة إلى الموظفين. وصندوق المعاشات هو خطة استحقاقات محددة يمولها أرباب عمل متعددين. وعلى النحو المحدد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، فإن عضوية الصندوق مفتوحة أمام جميع الوكالات المتخصصة وأي منظمة دولية أو حكومية دولية أخرى تشارك في نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات والشروط الأخرى للخدمة فيها وفي الوكالات المتخصصة.

28- وتُعرِّض الخطة المنظمات المشاركة للمخاطر الاكتوارية المرتبطة بمشاركة الموظفين الحاليين والسابقين للمنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، وتكون النتيجة هي عدم وجود أساس ثابت ولا موثوق به لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف للمنظمات الفردية المشاركة في الخطة. **والبرنامج** والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وبالمثل المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، ليسا في وضع يسمح لهما بتحديد نصيب كل منظمة مشاركة في التزام الاستحقاقات المحدد وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بموثوقية كافية لأغراض المحاسبة. وبالتالي يتعامل **البرنامج** مع هذه الخطة كما لو كانت خطة مساهمات محددة وفقا لمتطلبات المعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتثبت مساهمات **البرنامج** في خطة المساهمات خلال الفترة المالية كمصروفات في كشف الأداء المالي.

المبالغ المخصصة والخصوم الطارئة

29- ترصد مخصصات للخصوم والرسوم المستقبلية عندما يكون على **البرنامج** التزام قانوني أو تقديري نتيجة وقائع سابقة ويكون من المرجح مطالبة **البرنامج** بتسوية هذا الالتزام.

30- وتدرج الالتزامات المادية الأخرى التي لا تفي بمعايير إثبات الخصوم، في المذكرات على الكشوف المالية كخصوم طارئة عندما لا يتأكد وجودها إلا عند حدوث، أو عدم حدوث، واقعة أو أكثر من الوقائع التي لا تخضع كليا لسيطرة **البرنامج**.

محاسبة الصناديق والإبلاغ عن الشرائح

31- الصناديق أداة محاسبية متوازنة ذاتيا أنشأت من أجل بيان المعاملات المتعلقة بهدف محدد. وتخصص الصناديق لغرض ممارسة أنشطة محددة أو بلوغ أهداف محددة وفقا للوائح وقيود وحدود خاصة. وتعد الكشوف المالية على أساس محاسبة الصناديق، ويبين في نهاية الفترة المركز الموحد لجميع صناديق **البرنامج**. وتمثل أرصدة الصناديق الحصيلة المتراكمة للإيرادات والمصروفات.

32- وتعد الشرائح نشاطا أو مجموعة من الأنشطة المتميزة التي تصدر بشأنها معلومات مالية بشكل منفصل من أجل تقييم الأداء الماضي لكيان معين في تحقيق أهدافه أو في اتخاذ القرارات بشأن المخصصات المقبلة للموارد. ويصنف **البرنامج** جميع المشاريع والعمليات وأنشطة الصناديق ضمن ثلاث شرائح هي: 1) حسابات فئات البرامج؛ 2) الحساب العام والحسابات الخاصة؛ 3) حسابات الأمانة والعمليات الثنائية. ويبلغ **البرنامج** عن معاملات كل شريحة خلال الفترة المالية وعن الأرصدة المحتفظ بها في نهاية الفترة.

33- وحسابات فئات البرامج عبارة عن كيان محاسبي أنشأه المجلس لأغراض محاسبة المساهمات والإيرادات والمصروفات لجميع الفئات البرنامجية. وتشمل الفئات البرنامجية التنمية والإغاثة الطارئة، والإغاثة الممتدة، والعمليات الخاصة.

34- والحساب العام هو كيان محاسبي أنشئ بحيث يسجل في حسابات منفصلة، قيمة استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة، والإيرادات المختلفة، والاحتياطي التشغيلي والمساهمات المتسلمة التي لم تخصص لفئة برنامجية محدّدة أو مشروع مفرد أو مشروع ثنائي. وأما بالنسبة للحسابات الخاصة، فإن المدير التنفيذي هو الذي ينشئها بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، وذلك لأغراض المساهمات الخاصة أو للأموال المخصصة لأنشطة معينة. ويمكن أن ترحل أرصدتها إلى الفترة المالية التالية.

35- كما أن العمليات الثنائية وغير ذلك من حسابات الأمانة هي تقسيمات فرعية محددة من صندوق **البرنامج**. وينشئها المدير التنفيذي بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، لتغطية المساهمات التي يتم الاتفاق مع الجهة المانحة على الهدف منها ونطاقها وإجراءات الإبلاغ عنها، في اتفاقات صناديق ائتمانية معينة.

36- ويحتفظ بالاحتياطيات في الحساب العام بهدف دعم العمليات. ويحتفظ باحتياطي تشغيلي في إطار الحساب العام بموجب المادة 5-10 من النظام المالي لضمان استمرارية العمليات في حالة التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وبالإضافة إلى الاحتياطي التشغيلي أنشأ المجلس احتياطيات أخرى.

37- و**للبرنامج** أن يُبرم اتفاقات مع أطراف ثالثة للاضطلاع بأنشطة لا تدخل في إطار أنشطته العادية، لكنها تتمشى مع أهدافه. ولا تسجل هذه الاتفاقات كإيرادات أو كمصروفات **للبرنامج**. وبنهاية السنة، يسجل الرصيد الصافي المدين أو الدائن

لأطراف ثالثة باعتباره مستحق الدفع أو القبض في كشف المركز المالي تحت الحساب العام. وترد رسوم الخدمة المحملة على هذه الاتفاقات ضمن الإيرادات الأخرى.

مقارنة الميزانيات

38- أجرى **البرنامج** استعراضا لأطره المالية لضمان أن تدعم تماما تنفيذ الخطة الاستراتيجية (2008-2013) ولتحسين القدرة على التنبؤ والمرونة والشفافية فيما يتعلق باستخدام الموارد. وتشتمل التغييرات الواردة في الإطار المالي الجديد على الفصل بين الأنشطة السلعية وغير السلعية؛ وآلية معدلة لاسترداد تكاليف الدعم المباشر؛ والانتقال إلى دورة تخطيط متجددة ثلاثية السنوات بميزانية سنوية. وقد أدى الفصل بين الأنشطة السلعية وغير السلعية إلى تصنيف جديد للتكاليف التشغيلية. ووفقا لذلك، تم تعديل كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية في عام 2012 لعرض فئات التكاليف الجديدة (الأغذية والنقد والقسائم وزيادة القدرات).

39- وتعد ميزانية **البرنامج** على أساس الالتزام والكشوف المالية على أساس الاستحقاق. وفيما يتعلق بكشوف الأداء المالي تصنف المصروفات على أساس طبيعة هذه المصروفات بينما تصنف مصروفات كشوف مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية والحسابات السنوية حسب التصنيف الوظيفي لعناصر التكلفة.

40- ويوافق المجلس على ميزانيات التكاليف المباشرة للعمليات إما بصورة مباشرة أو عن طريق السلطة المفوضة منه. ويوافق أيضا على الخطة الإدارية السنوية وهي تشمل المبالغ المدرجة في الميزانية لأغراض التكاليف المباشرة وتكاليف دعم البرامج والإدارة والصناديق الرأسمالية وصناديق بناء القدرات. ويمكن فيما بعد أن يعدل المجلس الميزانيات أو أن تُعدّل بممارسة السلطة المفوضة.

41- ويقارن الكشف الخامس: المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية المحسوبة على نفس الأساس الذي حسبت عليه مبالغ الميزانية. ونظرا للاختلاف بين الأسس التي يستند إليها إعداد الميزانية والكشوف المالية، فإن المذكرة 6 تطابق بين المبالغ الفعلية الواردة في الكشف الخامس والمبالغ الفعلية الواردة في الكشف الرابع: التدفقات النقدية.

المذكرة 2-1: النقدية ومعادلات النقد

	2013	2012
	بملايين الدولارات الأمريكية	
النقدية ومعادلات النقد		
الحسابات المصرفية والنقدية في المقر	58.8	71.2
الحسابات المصرفية والنقدية في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية	64.4	35.8
حسابات الأسواق المالية وحسابات الودائع في المقر	334.2	268.4
النقدية ومعادلات النقد المحتفظ بها لدى مدراء الاستثمار	195.3	63.1
مجموع النقدية ومعادلات النقد	**652.7**	**438.5**

42- ويحتفظ بالنقدية اللازمة لأغراض الإنفاق الفوري في حسابات نقدية ومصرفية. أما الأرصدة في حسابات السوق المالية وحسابات الإيداع فهي متاحة في غضون مهلة قصيرة.

المذكرة 2-2: الاستثمارات القصيرة الأجل

	2013	2012
	بملايين الدولارات الأمريكية	
الاستثمارات القصيرة الأجل		
الاستثمارات القصيرة الأجل	775.5	827.3
الجزء الجاري من الاستثمارات الطويلة الأجل (المذكرة 2-6)	8.0	8.2
مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل	**783.5**	**835.5**

43- تنقسم الاستثمارات القصيرة الأجل إلى شريحتين من الحوافظ لكل منهما أفق استثماري متميز وتسير وفق مبادئ توجيهية محددة للاستثمار وتخضع لقيود محددة. ولم تتغير ملامح مخاطر الاستثمارات القصيرة الأجل بشكل كبير في عام 2013 وظلت عند مستويات منخفضة جدا في سياق بيئة سوقية اتسمت بالانخفاض المطلق في عائد الاستثمار واستمرار أجواء عدم التيقن في الأسواق المالية.

44- وبلغت قيمة الاستثمارات القصيرة الأجل 775.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 (827.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012). ومن هذا المبلغ خصص ما قيمته 492.9 مليون دولار أمريكي للسندات التي تصدرها أو تضمنها الحكومات أو الوكالات الحكومية (572.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012)؛ وخصص مبلغ 193.0 مليون دولار أمريكي لسندات الشركات (169.7 مليون دولار أمريكي في31 ديسمبر/كانون الأول 2012) كما خصص مبلغ 89.6 مليون دولار أمريكي للأوراق المالية المضمونة بأصول (85.2 مليون دولار أمريكي في31 ديسمبر/كانون الأول 2012) وهذه الاستثمارات مسجلة بالقيمة العادلة على أساس التقييم الذي يجريه مصرف الإيداع المستقل المسؤول عن إدارة الأوراق المالية وحفظها.

45- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، اقتصر استخدام المشتقات في مجال الاستثمارات القصيرة الأجل على السندات الآجلة والصرف الآجل للعملات الأجنبية، ورئي أن الاستثمار في المشتقات المعرضة للمخاطر مسألة غير مطروحة. وبلغت القيمة الاسمية للأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها في الحافظة الاستثمارية 60.4 مليون دولار أمريكي (60.5 مليون دولار أمريكي في31 ديسمبر/كانون الأول 2012).

46- ويبين الجدول التالي مركز حسابات الاستثمارات القصيرة الأجل خلال السنة:

	2012	إضافات/ (استقطاعات) صافية	الفوائد المستلمة/ المستهلكة	صافي المكاسب/(الخسائر) المتحققة	صافي المكاسب/ (الخسائر) غير المتحققة	2013
			بملايين الدولارات الأمريكية			
استثمارات قصيرة الأجل	827.3	(58.1)	11.9	(3.4)	(2.2)	775.5
الحصة الحالية من استثمارات طويلة الأجل	**8.2**	(0.6)	0.4	-	-	**8.0**
مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل	**835.5**	**(58.7)**	**12.3**	**(3.4)**	**(2.2)**	**783.5**

47- وخلال عام 2013، انخفضت الاستثمارات القصيرة الأجل بما يعادل 52.0 مليون دولار أمريكي. ويشمل هذا الانخفاض صافي المكاسب غير المتحققة وقدره 2.2 مليون دولار أمريكي المعروض في مطابقة الفائض مع التدفقات النقدية التشغيلية في كشف التدفقات النقدية، والفائدة المستهلكة عن الجزء الجاري من الاستثمار الطويل الأجل البالغة 0.4 مليون دولار أمريكي، وقد عُرضت أيضا في المطابقة كجزء من الزيادة في القيمة المستهلكة للاستثمار الطويل الأجل البالغة 4.5 مليون دولار أمريكي. أما الرصيد المتبقي، وقدره 57.9 ملايين دولار أمريكي، فهو معروض في كشف التدفقات النقدية تحت أنشطة الاستثمار، صافيا من مبلغ 7.7 مليون دولار أمريكي معاد تصنيفه من استثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل.

المذكرة 2-3: المساهمات المستحقة القبض

	2013	2012
	بملايين الدولارات الأمريكية	
التركيبة:		
جارية	1 774.1	1 723.9
غير جارية	165.7	202.4
مجموع المساهمات الصافية المستحقة القبض	**1 939.8**	**1 926.3**

	2013	2012
	بملايين الدولارات الأمريكية	
المساهمات النقدية	1 913.2	1 857.0
المساهمات العينية	109.3	159.4
مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل إنشاء المخصص	**2 022.5**	**2 016.4**
مخصص لأغراض انخفاض إيرادات المساهمات	(63.6)	(76.0)
مخصص لأغراض الحسابات المشكوك فيها	(19.1)	(14.1)
مجموع المساهمات الصافية المستحقة القبض	**1 939.8**	**1 926.3**

48- تتعلق المساهمات الجارية المستحقة القبض بالمساهمات المؤكدة المستحقة في غضون 12 شهرا بينما المساهمات غير المستحقة القبض غير الجارية هي مساهمات مستحقة بعد 12 شهرا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2013.

49- وتتعلق المساهمات المستحقة القبض بمساهمات الجهات المانحة في فئات البرامج، والعمليات الثنائية، والصناديق الاستئنائية أو في الحساب العام أو الحسابات الخاصة. وقد تشمل مساهمات الجهات المانحة قيودا تتطلب من **البرنامج** استخدام المساهمة في مشروع أو نشاط معين وفي إطار زمني محدد.

50- ويبين الجدول التالي تكوين المساهمات المستحقة حسب سنة التأكيد:

	2013		2012	
	ملايين الدولارات الأمريكية	*النسبة المئوية*	*ملايين الدولارات الأمريكية*	*النسبة المئوية*
سنة التأكيد				
2013	1 695.6	83		
2012	262.5	13	1 585.5	78
2011 وما قبلها	84.5	4	439.5	22
المجموع الفرعي	**2 042.6**	**100**	**2 025.0**	**100**
تسويات إعادة التقييم (مساهمات المستحقة القبض بغير الدولار الأمريكي)	(20.1)	-	(8.6)	-
مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل المخصص	**2 022.5**	**100**	**2 016.4**	**100**

51- تعرض المساهمات المستحقة القبض مخصوما منها المخصصات المتعلقة بانخفاض إيرادات المساهمات والحسابات المشكوك فيها.

52- والمخصصات المرصودة لتغطية الانخفاض في إيرادات المساهمات هي مبلغ يقدر لأي تخفيضات في المساهمات المستحقة القبض وإيراداتها عندما تنتفي الحاجة إلى تمويل المشروع الذي كانت المساهمات تتعلق به. وتستند هذه المخصصات إلى الخبرة السابقة.

53- وفيما يلي تغيرات المخصصات لأغراض الانخفاض في الإيرادات المحصلة من المساهمات في عام 2013:

	2012	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2013
	بملايين الدولارات الأمريكية			
مجموع المخصصات لأغراض الانخفاض في عائد المساهمات	**76.0**	**(78.5)**	**66.1**	**63.6**

54- وخلال عام 2013، بلغ الانخفاض في المساهمات المستحقة القبض 78.5 مليون دولار أمريكي. ويسجل هذا الانخفاض كاستخدام للمخصصات المنشأة مقابل الانخفاض في إيرادات المساهمات ويدرج في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، بلغت المخصصات التقديرية النهائية المطلوبة 63.6 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك فقد سجلت زيادة قدرها 66.1 مليون دولار أمريكي كتسوية لإيراد المساهمات النقدية للفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

55- وتتعلق مخصصات الحسابات المشكوك فيها بالشطب المتوقع للمساهمات المستحقة القبض عندما يتم تكبد المصروفات الفعلية، دون أن يكون من المنتظر أن تقدم الجهات المانحة التمويل. ويتطلب الشطب الفعلي تحويلا من الحساب العام وموافقة من المديرة التنفيذية لأي مبلغ يزيد على 000 5 دولار أمريكي.

56- وتقدر مخصصات الحسابات المشكوك فيها بالنسب التالية من المساهمات المستحقة القبض.

المساهمات المستحقة القبض غير المدفوعة:	النسبة المئوية
أكثر من أربع سنوات	75
بين 3 و4 سنوات	25
بين سنتين و3 سنوات	5
بين سنتين أو أقل	0

57- وفيما يلي تحركات مخصصات الحسابات المشكوك فيها في عام 2013:

	2012	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2013
	بملايين الدولارات الأمريكية			
مجموع مخصصات الحسابات المشكوك فيها	14.1	**(0.5)**	**5.5**	**19.1**

58- وخلال عام 2013، شطبت مساهمات مستحقة القبض قدرها 0.5 مليون دولار أمريكي. وسجلت هذه المساهمات المشطوبة كاستخدام للحسابات المشكوك فيها ويرد بيانها في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، بلغت المخصصات التقديرية النهائية المطلوبة للحسابات المشكوك فيها 19.1 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، سجلت زيادة قدرها 5.5 مليون دولار أمريكي كمصروفات للفترة، ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-4: المخزونات

59- الجدولان التاليان يبينان حركة المواد الغذائية وغير الغذائية خلال العام. ويبين الجدول الأول مجموع قيمة المخزونات – المواد الغذائية وغير الغذائية – على النحو الوارد في كشف المركز المالي. ويبين الجدول الثاني مطابقة مخزونات الأغذية التي تعبر عن رصيد الفتح والإضافات خلال العام ناقصا قيمة السلع الموزعة ومخصص تلف الأغذية خلال السنة.

	2013	2012
	بملايين الدولارات الأمريكية	
السلع الغذائية الحاضرة	539.0	594.0
السلع الغذائية الموجودة في النقل العابر	112.8	103.3
المجموع الفرعي للسلع الغذائية	**651.8**	**697.3**
خصم التالف من الأغذية	(3.0)	(2.9)
مجموع السلع الغذائية	**648.8**	**694.4**
المواد غير الغذائية	16.2	15.7
خصم التالف من غير الأغذية	(0.1)	(0.2)
مجموع المواد غير الغذائية	**16.1**	**15.5**
مجموع المخزون	**664.9**	**709.9**

مطابقة السلع الغذائية	2013	2012
	بملايين الدولارات الأمريكية	
المخزونات الافتتاحية	694.4	758.6
الخصم – مخصص التلف	2.9	3.5
المشتريات من السلع الغذائية	1 144.1	1 148.4
المساهمات العينية المستلمة	543.5	644.4
النقل والتكاليف المتصلة به	315.7	399.3
مجموع المخزونات المتاحة للتوزيع	**2 700.6**	**2 954.2**
مطروحا منه: السلع الغذائية الموزعة	(2,048.8)	(2 256.9)
مخصص التالف من الأغذية	(3.0)	(2.9)
مجموع السلع الغذائية	**648.8**	**694.4**

60- وفيما يتعلق بعام 2013 بلغت قيمة المواد الغذائية وغير الغذائية الموزعة 2 053.4 مليون دولار أمريكي (2 264.6 مليون دولار في 2012) على النحو الوارد في كشف الأداء المالي. ومن هذا المبلغ يتعلق 2 048.8 مليون دولار أمريكي بالسلع الغذائية ومبلغ 4.6 مليون دولار أمريكي بالمواد غير الغذائية (2 256.9 مليون دولار و7.7 مليون دولار في عام 2012).

61- وبالنسبة للسلع الغذائية، تُحسب على المخزونات التكاليف المتكبدة حتى أول نقطة دخول إلى البلد المستفيد. وتشمل هذه التكاليف تكاليف الشراء والنقل البحري ورسوم الموانئ، كما تشمل في حال السلع الغذائية الموجهة إلى بلدان غير ساحلية النقل البري في بلدان العبور.

62- ويجري التأكد من كميات السلع الغذائية، المأخوذة من نظم **البرنامج** لتتبع الأغذية، بالحصر المادي للمخزون وتقيّم على أساس المتوسط المرجح.

63- وتشمل المخزونات المواد غير الغذائية المحتفظ بها في مستودعات **البرنامج** في دبي وفي مخازن استراتيجية متنوعة، منها شبكة الاستجابة لحالات الطوارئ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وشبكة مستودعات الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية.

64- وتشمل المواد غير الغذائية ما يلي: المباني/المخازن مسبقة الصنع، وخيام التخزين، ووحدات معالجة المياه، ومجموعات الطاقة الشمسية، والهواتف الخلوية، والأغطية الواقية، والإطارات، وقطع الغيار، والمركبات ذات المحركات.

65- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، بلغت كمية السلع الغذائية في المخازن 1.1 مليون طن متري قيمتها 651.8 مليون دولار أمريكي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، كانت كمية المخزونات تبلغ 1.1 مليون طن متري قيمتها 697.3 مليون دولار أمريكي.

66- ورصد مخصص للتلف لما يحتمل من خسارة وتلف في المخزونات. وحدد هذا المخصص على أساس الخبرة السابقة بما نسبته 0.45 في المائة من مجموع السلع الغذائية و0.7 في المائة من المواد غير الغذائية. وبلغت المخصصات للأغذية في عام 2012 ما نسبته 0.4 في المائة، و1.5 في المائة للمواد غير الغذائية. وتقيَّم المخزونات باعتبارها صافية بعد اقتطاع قيمة أي تلف أو تقادم. وخلال عام 2013، تم تسجيل مبلغ 3.4 مليون دولار أمريكي يمثل مجموع قيمة السلع الغذائية التالفة باعتباره استخداما لمخصص التلف في كشف المركز المالي. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، أصبح المخصص النهائي المقدر والمطلوب للتلف 3.1 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، ترد في كشف الأداء المالي زيادة في مخصص التلف قدرها 3.4 مليون دولار أمريكي.

67- وترد فيما يلي حركة مخصصات المواد التالفة في عام 2013:

	2012	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2013
	بملايين الدولارات الأمريكية			
المخصص الخاص بالتالف من الأغذية	2.9	(3.4)	3.5	3.0
المخصص الخاص بالتالف من غير الأغذية	0.2	-	(0.1)	0.1
مجموع المخصصات	**3.1**	**(3.4)**	**3.4**	**3.1**

المذكرة 2-5: البنود المستحقة القبض الأخرى

68- والسلف المدفوعة للبائعين هي مدفوعات تقدم سلفا عن توريد البضائع والخدمات.

	2013	2012
	بملايين الدولارات الأمريكية	
السلف المدفوعة للبائعين	36.3	55.1
السلف المدفوعة للموظفين	28.6	26.0
اتفاقات أطراف ثالثة مستحقة القبض (المذكرة 11)	21.9	27.5
متنوعات مستحقة القبض	74.5	61.4
مجموع البنود المستحقة القبض الأخرى قبل خصوم الحسابات المشكوك فيها	**161.3**	**170.0**
مجموع البنود المستحقة القبض الأخرى الصافية	**(23.9)**	**(22.1)**
المجموع الصافي للبنود المستحقة القبض الأخرى	**137.4**	**147.9**

69- والسلف المدفوعة للموظفين هي لأغراض منحة التعليم، ومعونات الإيجار، والسفر وغير ذلك من استحقاقات الموظفين. ولا تحسب أي فوائد على هذه السلف وفقا للنظامين الإداري والأساسي للموظفين.

70- وتشمل المتنوعات المستحقة القبض المبالغ المستحقة من الزبائن عن الخدمات المقدمة والفوائد المتحققة المستحقة القبض وضريبة القيمة المضافة في الحالات التي لم يتم فيها الحصول على إعفاء ضريبي مباشر من الحكومات، إلى جانب القيمة العادلة للعقود الآجلة للنقد الأجنبي.

71- وتخضع البنود الأخرى المستحقة القبض لاستعراض لتحديد ما إذا كان الأمر يتطلب أي مخصصات للحسابات المشكوك فيها. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، وصلت المخصصات التقديرية النهائية المطلوبة إلى مبلغ 23.9 مليون دولار أمريكي، منه 23.4 مليون دولار أمريكي لضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض، و0.5 مليون دولار أمريكي للمبالغ الأخرى المستحقة القبض (21.7 مليون دولار أمريكي لضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض و0.4 مليون دولار أمريكي لمبالغ أخرى مستحقة القبض في عام 2012).

72- وترد فيما يلي تغييرات مخصصات الحسابات المشكوك فيها خلال عام 2013:

	2012	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	تسوية إعادة التقييم	2013
	بملايين الدولارات الأمريكية				
مجموع المخصصات للحسابات المشكوك فيها	**22.1**	**-**	**2.9**	**(1.1)**	**23.9**

73- وخلال عام 2013، لم يكن هناك أي شطب للمبالغ الأخرى المستحقة القبض.

74- وتنعكس في تسوية إعادة التقييم عملية إعادة تقييم مخصصات الحسابات المشكوك فيها المقومة بعملات غير الدولار الأمريكي.

75- وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، بلغت المخصصات النهائية التقديرية المطلوبة 23.9 مليون دولار أمريكي. وبناء عليه، سجلت زيادة قدرها 2.9 مليون دولار أمريكي كمصروفات للفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-6: الاستثمارات الطويلة الأجل

	2013	2012
	بملايين الدولارات الأمريكية	
الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة	80.8	84.6
الجزء الجاري (المذكرة 2-2)	(8.0)	(8.2)
الجزء الطويل الأجل من الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة	**72.8**	**76.4**
السندات	173.9	139.0
الأسهم	180.8	137.3
مجموع السندات والأسهم	**354.7**	**276.3**
مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل	**427.5**	**352.7**

76- وتتألف الاستثمارات الطويلة الأجل من استثمارات في أوراق الاتجار المنفصل بالفائدة والأصل المسجلين للأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة (STRIPS) واستثمارات السندات والأسهم. وقد اشتُريت أوراق خزانة الولايات المتحدة في سبتمبر/أيلول 2001 ويُحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق. وقد وزع أجل استحقاق الأوراق على مراحل خلال فترة 30 سنة لتمويل مدفوعات التزامات الفائدة والأصل على قرض للسلع طويل الأجل من إحدى الوكالات الحكومية المانحة (المذكرة 2-12)، معينة عملته بنفس عملة أوراق الاتجار ولنفس الفترة. ولا تحمل هذه الأوراق فائدة اسمية وقد اشتُريت بخصم على قيمتها الاسمية؛ ويتصل الخصم بصورة مباشرة بأسعار الفائدة السائدة وقت الشراء والبالغة 5.50 في المائة حتى أجل استحقاق الأوراق ذات الصلة. ويساوي الجزء الجاري من الأوراق المبلغ المطلوب لتسوية الالتزامات المالية على القرض الطويل الأجل.

77- ولا تثبت التغيرات في القيمة السوقية لاستثمارات الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، بلغت القيمة السوقية لهذا الاستثمار 96.7 مليون دولار أمريكي (111.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012).

78- ونتجت الزيادة في خدمة السندات واستثمارات الأسهم الطويلة الأجل البالغة قيمتها 78.4 مليون دولار أمريكي عن زيادة قيمة أصول مستثمرة ومن استثمار أموال نقدية في سندات وأسهم، وقيدت المبالغ لصناديق ومشاريع تتعلق باستحقاقات الموظفين. ويستثمر التحويل النقدي البالغ 41.7 مليون دولار أمريكي تمشيا مع سياسة تخصيص الأصول الخاصة **بالبرنامج** والتي تقضي باستثمار 50 في المائة من الأموال المخصصة لتغطية استحقاقات الموظفين في سندات عالمية و50 في المائة منها في أسهم عالمية.

79- وتجري استثمارات الأسهم من خلال ستة صناديق إقليمية تتبع تركيبة وأداء المؤشر العالمي لجميع البلدان لدى شركة مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال، وهو مؤشر لكل البلدان معترف به لأسهم جميع أسواق العالم المتقدم. وهذه التركيبة الاستثمارية تتيح الاستثمار في أسواق الأسهم العالمية على أساس غير نشط وبمعدلات للمخاطرة وإيرادات تعكس المؤشر العالمي لجميع البلدان.

80- وترد فيما يلي تحركات حسابات الاستثمارات الطويلة الأجل في عام 2013:

	2012	إضافات/ (اقتطاعات)	الفوائد المستلمة/ المستهلكة	صافي المكاسب/ (الخسائر) المتحققة	صافي المكاسب/ (الخسائر) غير المتحققة	2013
			بملايين الدولارات الأمريكية			
السندات والأسهم	**276.3**	41.7	4.4	7.7	24.6	**354.7**
الاستثمار في الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة	**76.4**	(7.7)	4.1	-	-	**72.8**
مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل	**352.7**	**34.0**	**8.5**	**7.7**	**24.6**	**427.5**

81- وخلال عام 2013، زادت الاستثمارات الطويلة الأجل بمقدار 74.8 مليون دولار أمريكي. وتعامل السندات والأسهم الطويلة الأجل على أنها أصول متاحة للبيع باستثناء الاستثمار في مشتقات العملة الأجنبية الآجلة (القيمة الاسمية 7.1 مليون دولار أمريكي) التي تعامل كاستثمارات محتفظ بها لتداول الأصول المالية. ولذلك، فإنه بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حُولت المكاسب الصافية غير المتحققة والبالغ قدرها 27.4 مليون دولار أمريكي والمرتبطة بالأصول المالية التي تعامل على أنها متاحة للبيع، إلى أصول صافية يرد بيانها في كشف تغيرات الأصول الصافية. وتعرض الخسائر الصافية غير المتحققة البالغة 0.4 مليون دولار أمريكي المرتبطة بمشتقات العملة الأجنبية الآجلة في كشف الأداء المالي. ويرد بيان الفائدة المستهلكة على الاستثمارات في أوراق خزانة الولايات المتحدة وقدرها 4.1 مليون دولار أمريكي في مطابقة فائض التدفقات النقدية التشغيلية في كشف التدفقات النقدية، كجزء من الزيادة في القيمة المستهلكة للاستثمار الطويل الأجل البالغة 4.5 مليون دولار أمريكي. أما الرصيد المتبقي، وقدره 53.8 مليون دولار أمريكي، صافيا من مبلغ 7.7 مليون دولار أمريكي معاد تصنيفه من استثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل، فإنه معروض في كشف التدفقات النقدية تحت أنشطة الاستثمار.

المذكرة 2-7: العقارات والمنشآت والمعدات

	2012	إضافات	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	الاستهلاك المتراكم	2013
		بملايين الدولارات الأمريكية			
العقارات والمنشآت والمعدات					
المباني					
الدائمة	11.9	4.2	-	(1.6)	14.5
المؤقتة	46.6	8.8	(1.4)	(26.1)	27.9
أجهزة الحواسيب	7.8	1.4	(0.1)	(7.0)	2.1
المعدات المكتبية	16.8	2.6	(0.3)	(15.0)	4.1
التجهيزات والتركيبات المكتبية	0.3	0.1	-	(0.2)	0.2
معدات الأمن والسلامة	2.9	1.3	-	(2.8)	1.4
معدات الاتصالات	4.5	1.3	(0.1)	(4.1)	1.6
المركبات الآلية	90.4	17.6	(1.0)	(59.3)	47.7
معدات الورش	3.3	0.4	(0.1)	(2.1)	1.5
تحسينات المباني المستأجرة	15.1	2.2	(0.2)	(9.8)	7.3
الأصول الثابتة قيد الإنشاء	1.2	2.2	(1.0)	-	2.4
مجموع العقارات والمنشآت والمعدات	**200.8**	**42.1**	**(4.2)**	**(128.0)**	**110.7**

82- وخلال عام 2013، تمثلت الإضافات الرئيسية المتصلة بالعقارات والمنشآت والمعدات في المباني المؤقتة والمركبات (في عام 2012، تمثلت الإضافات الرئيسية المتصلة بالعقارات والمنشآت والمعدات في المباني المؤقتة، والمركبات). وبلغ مجموع صافي المشتريات (بعد اقتطاع البنود التي تم التصرف فيها) خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، ما يعادل 37.9 مليون دولار أمريكي (43.0 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012) منه مبلغ 1.3 مليون دولار أمريكي يتعلق بمنح عينية في صورة عقارات ومنشآت ومعدات. وترد الإضافات أو التخفيضات المتصلة بالعقارات والمنشآت والمعدات أو التخفيضات الناجمة عن التصرف فيها في كشف المركز المالي، بينما ترد مصروفات الاستهلاك للسنة وقدرها 39.9 مليون دولار أمريكي في كشف الأداء المالي.

83- وتُرسمل العقارات والمنشآت والمعدات إذا بلغت تكلفتها أو تجاوزت حدا أدنى قدره 000 5 دولار أمريكي. وهي تستهلك على امتداد عمر الاستعمال التقديري باستخدام طريقة المعدل الثابت. ويجري دوريا استعراض مستوى الحد الأدنى.

84- وتخضع الأصول لاستعراض سنوي لتحديد أي تراجع في قيمتها. ولم يسفر الاستعراض الذي أجري في عام 2013 عن أي تراجع في قيمة العقارات والمنشآت والمعدات.

المذكرة 2-8: الأصول غير المادية

	2012	إضافات	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	الاستهلاك المتراكم	2013
		بملايين الدولارات الأمريكية			
البرمجيات المطورة داخليا	**48.2**	**1.8**	**-**	**(35.9)**	**14.1**
البرمجيات المشتراة خارجيا	**2.5**	**0.2**	**-**	**(1.8)**	**0.9**
التراخيص والحقوق	**0.5**	**0.1**	**-**	**(0.4)**	**0.2**
الأصول غير المادية قيد الإنشاء	**1.9**	**0.7**	**(1.9)**	**-**	**0.7**
مجموع الأصول غير المادية	**53.1**	**2.8**	**(1.9)**	**(38.1)**	**15.9**

85- تُرسمل الأصول غير المادية إذا زادت تكلفتها عن حد أدنى يبلغ 5 000 دولار أمريكي، إلا فيما يتعلق بالبرمجيات المطورة داخليا حيث يبلغ الحد الأدنى 100 000 دولار أمريكي. ولا تتضمن القيمة المرسملة للبرمجيات المطورة داخليا التكاليف المتعلقة بالبحوث والصيانة.

86- وترتبط البرمجيات المطورة داخليا بصورة أساسية بنظام ونجز - إعداد وتنفيذ تطبيق إلكتروني متكامل لتخطيط الموارد المؤسسية. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، بلغ مجموع التكاليف المرسملة للمرحلة الثانية من نظام ويـنجز 11.9 مليون دولار أمريكي (19.8 مليون دولار أمريكي في عام 2012) مخصوما منه مبلغ الاستهلاك المتراكم وقدره 35.6 مليون دولار أمريكي (27.7 مليون دولار أمريكي في عام 2012). وتشمل هذه التكاليف المرسملة تصميم وتنفيذ نظام ونجز. ويتضمن كشف المركز المالي الإضافة في الأصول غير المادية أو التخفيضات الناجمة عن التصرف فيها، بينما ترد مصروفات الاستهلاك للسنة وقدرها 9.1 مليون دولار أمريكي في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-9: الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

	2013	2012
	بملايين الدولارات الأمريكية	
الحسابات المستحقة للبائعين	130.5	112.0
الحسابات المستحقة للمانحين	28.0	43.6
متنوعات	36.8	7.7
المجموع الفرعي للحسابات المستحقة الدفع	**195.3**	**163.3**
المستحقات	303.7	251.9
مجموع الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات	**499.0**	**415.2**

87- تتصل الحسابات المستحقة الدفع للبائعين بمبالغ مستحقة عن بضائع وخدمات وردت فواتير بشأنها.

88- وتمثل الحسابات المستحقة الدفع للمانحين رصيد المساهمات غير المنفقة في المشاريع المقفلة، رهنا بإعادة المبالغ أو بإعادة البرمجة.

89- أما المستحقات فهي مخصصات تتعلق بالبضائع التي تم استلامها والخدمات التي تم تقديمها **للبرنامج** خلال الفترة والتي لم ترد عنها فواتير من الموردين.

90- وتشمل الحسابات المتنوعة المستحقة الدفع مبالغ مستحقة لوكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة نظير خدمات تم الحصول عليها.

المذكرة 2-10: المخصصات

	2013	2012
	بملايين الدولارات الأمريكية	
مخصص إعادة الأموال للمانحين	10.7	13.7
مخصصات متنوعة	-	0.6
مجموع المخصصات	**10.7**	**14.3**

91- تقدِّر مخصصات إعادة الأموال إلى المانحين مستوى الأموال المتوقع إعادتها إلى المانحين نظير مساهمات نقدية غير منفقة في مشاريع. وتحدد المخصصات استنادا إلى الخبرة السابقة.

92- وترد فيما يلي حركة مخصصات إعادة الأموال للمانحين في عام 2013:

	2012	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2013
	بملايين الدولارات الأمريكية			
مخصصات المبالغ المعادة للمانحين	**13.7**	**(2.8)**	**(0.2)**	**10.7**

93- وخلال عام 2013، بلغ مجموع الأموال التي أعيدت إلى المانحين 2.8 مليون دولار أمريكي. وتسجل هذه الأموال كاستخدام لمخصصات إعادة الأموال إلى المانحين ويرد بيانها في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، بلغت المخصصات التقديرية النهائية المطلوبة 10.7 مليون دولار أمريكي. وبناء عليه، سجل نقص قدره 0.2 مليون دولار أمريكي كتسوية لإيرادات المساهمات النقدية للفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

94- وكانت المخصصات المتنوعة في عام 2012 تستهدف الوفاء بالالتزامات القانونية والسلف والمدفوعات المتعلقة بالمتوفين والمصابين من موظفي **البرنامج** الذين كانوا ضحايا للهجوم الذي تعرض له المكتب القطري **للبرنامج** في عام 2009.

المذكرة 2-11: استحقاقات الموظفين

	2013	2012
	بملايين الدولارات الأمريكية	
المكونات:		
جارية	23.7	19.5
غير جارية	398.1	365.1
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	**421.8**	**384.6**

	2013			2012
	التقييم الاكتواري	تقييم برنامج الأغذية العالمي	المجموع	
		بملايين الدولارات الأمريكية		
استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل	-	23.7	23.7	19.5
استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	324.7	2.2	326.9	288.5
استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل	64.7	6.5	71.2	76.6
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	**389.4**	**32.4**	**421.8**	**384.6**

2-11-1 تقييم خصوم استحقاقات الموظفين

95- يقوم خبراء اكتواريون بتحديد خصوم استحقاقات الموظفين أو يحسبها **البرنامج** على أساس بيانات شؤون الموظفين وخبرة المدفوعات في الماضي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 بلغ مجموع خصوم استحقاقات الموظفين 421.8 مليون دولار أمريكي منها 389.4 مليون دولار أمريكي تولى إجراء حساباتها الخبراء الاكتواريين، و32.4 مليون دولار أمريكي

أعد حسـاباتها **البرنامج** (355.9 مليون دولار أمريكي و28.7 مليون دولار أمريكي على التوالي في 31 ديسـمبر/كانون الأول 2012).

96- ومن بين مجموع الخصـوم المتعلقة باسـتحقاقات الموظفين بما قيمته 421.8 مليون دولار أمريكي حُمل مبلغ 301.7 مليون دولار أمريكي على المشاريع والصناديق ذات الصلة (258.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012). وحُمل رصيد الخصـوم البالغ قدره 120.1 مليون دولار أمريكي على الحساب العام (126.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسـمبر/كانون الأول 2012). ووافق المجلس في دورته السـنوية لعام 2010 على خطة لتمويل الخصـوم غير الممولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين والمخصصة حاليا للحساب العام. وتشمل خطة التمويل مبلغا سنويا إضافيا قدره 7.5 مليون دولار أمريكي في التكاليف الموحدة للموظفين الذين تزيد مدة خدمتهم عن 15 سنة اعتبارا من عام 2011 بغرض الوصول إلى حالة التمويل الكامل بنهاية الفترة.

2-11-2 التقييم الاكتواري لاستحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من استحقاقات نهاية الخدمة

97- تحدد الخصـوم المتعلقة بالموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاسـتحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة بالتشـاور مع الخبراء الاكتواريين. وأنشـئت هذه الاسـتحقاقات للموظفين من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في المقر الذين تشـملهم لوائح الموظفين في منظمة الأغذية والزراعة وموظفي الأمم المتحدة.

98- وبلغ مجموع استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة والتي قام الاكتواريون باحتسـابها 389.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسـمبر/كانون الأول 2013 صـافية المكاسـب والخسـائر الاكتوارية (355.9 مليون دولار في 2012). ووفقا لتقييم عام 2013، بلغ مجموع قيمة الالتزامات الكلية المسـتحقة على **البرنامج** للموظفين 425.5 مليون دولار أمريكي في 2012 (471.6 مليون دولار أمريكي في 2012) منها مبلغ 360.8 مليون دولار أمريكي (402.1 مليون دولار في 2012) يمثل اسـتحقاقات الموظفين بعد نهاية الخدمة ومبلغ 64.7 مليون دولار أمريكي (69.5 مليون دولار أمريكي في عام 2012) يمثل الاستحقاقات الأخرى ذات الصلة بنهاية الخدمة.

99- وبموجب المعيار المحاسبي 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن المكاسب والخسائر الاكتوارية لاستحقاقات الموظفين بعد الخدمة تثبت مع الوقت باستخدام نهج الكوريدور وبهذه الطريقة لا تثبت المبالغ التي تصل نسبتها إلى 10 في المائة من التزامات الاسـتحقاقات المحددة باعتبارها إيرادات أو مصـروفات وذلك لإتاحة مجال معقول لتغطية المكاسـب والخسـائر بعضـها بعضـا مع الوقت. أما المكاسـب والخسـائر التي تتجاوز نسـبتها 10 في المائة من خصـوم الاسـتحقاقات المحددة فهي تسـتهلك على امتداد متوسـط مدة خدمة الموظف المتبقية لكل اسـتحقاق من الاسـتحقاقات. وفيما يتعلق بالاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة تثبت المكاسب والخسائر الاكتوارية فورا ولا ينطبق عليها نهج الكوريدور.

100- وفي تقييم عام 2013 لخصـوم اسـتحقاقات الموظفين، حدد الخبراء الاكتواريون الخسـائر الفعلية في اسـتحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة بما قيمته 36.1 مليون دولار أمريكي (115.7 مليون دولار أمريكي) في عام 2012، والمكاسـب الاكتوارية وغيرها من الاسـتحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة بما قيمته 3.1 مليون دولار أمريكي (بلغت الخسـائر الاكتوارية 9.1 مليون دولار أمريكي في عام 2012).

101- ومن بين الخسـائر الاكتوارية 36.1 مليون دولار أمريكي يتعلق مبلغ 32.0 مليون دولار أمريكي بخطة التأمين الصـحي بعد انتهاء الخدمة ويتعلق مبلغ 2.1 مليون دولار أمريكي بنظام مدفوعات نهاية الخدمة ومبلغ 2.0 مليون دولار أمريكي بالصـندوق الاحتياطي لخطة التعويضـات (المذكرة 2-11-5-4). وتجاوزت الخسـائر الاكتوارية لخطة التأمين الصـحي بعد

انتهاء الخدمة، ونظام مدفوعات نهاية الخدمة، والصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات 10 في المائة من التزامات الاستحقاقات المحددة. ووفقا لطريقة الكوريدور، فإن الخسائر التي تزيد على 10 في المائة تستهلك على مدى متوسط الخدمة الفعلية المتبقية للموظفين فيما يتعلق بكل استحقاق. ويبلغ متوسط الخدمة الفعلية المتبقية للموظفين فيما يتعلق بخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ونظام مدفوعات نهاية الخدمة، والصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات 13.59 سنة، و13.33 سنة، و9.81 سنة على الترتيب.

102- وتشمل المصروفات السنوية لخصوم استحقاقات الموظفين التي يحددها الخبراء الاكتواريون استهلاك المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية.

103- وفيما يلي حركة خصوم استحقاقات الموظفين حسب ما قرره الخبراء الاكتواريون خلال عام 2013:

	2012	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2013
	بملايين الدولارات الأمريكية			
خطة التأمين الصحي بعد الخدمة	257.4	(2.6)	41.3	296.1
نظام مدفوعات نهاية الخدمة	23.1	(1.9)	1.1	22.3
الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات	5.9	(0.4)	0.8	6.3
الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة	69.5	(7.7)	2.9	64.7
مجموع خصوم استحقاقات الموظفين	**355.9**	**(12.6)**	**46.1**	**389.4**

2-11-3 استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

104- تتعلق استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل بالإجازات السنوية ومنح التعليم.

2-11-4 استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

105- تحدد استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة بأنها خطط استحقاقات تتألف من خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ونظام مدفوعات نهاية الخدمة، والصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات.

106- وخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة عبارة عن خطة تسمح للمتقاعدين المؤهلين وأفراد أسرهم المؤهلين بالمشاركة في خطة التأمين الصحي الأساسي.

107- أما نظام مدفوعات نهاية الخدمة فهو خطة تمول مدفوعات انتهاء الخدمة لموظفي **البرنامج** من فئة الخدمة العامة في المقر بروما عند نهاية خدمتهم. أما الاستحقاقات وفقا لنظام مدفوعات نهاية الخدمة، فقد تحددت من قبل على أساس مرات دفع المرتب الأخير عن مدة الخدمة محسوبة بالمضاعف. وتُرحل الاستحقاقات باستخدام المرتب الأخير ومدة الخدمة، والتي اعتمدت في عام 2013 وبدأ نفاذها في 1 مارس/آذار 2013 حتى 28 فبراير/شباط 2014، إلى النظام المنقح لمدفوعات نهاية الخدمة. وفي نهاية كل عام، تسوى الأرصدة التراكمية بنسبة مئوية قدرها 1.5 في المائة مضافا إليها 75 في المائة لمعدل التضخم السنوي لمؤشر أسعار المستهلكين بالنسبة لعائلات العمال والموظفين الصادر عن المعهد الوطني للإحصاءات الإيطالية.

108- وأما الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فهو خطة تقدم تعويضا لجميع الموظفين والمستخدمين والمعالين في حال الوفاة أو الإصابة أو المرض بسبب أداء مهامهم الرسمية.

109- وتشمل الخصوم تكاليف الخدمة لعام 2013 مطروحا منها مدفوعات الاستحقاقات المسددة.

2-11-5 استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى

110- تشمل استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى السفر في إجازة زيارة الوطن والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة، وتتألف من الإجازة المستحقة، ومنح الوفاة، ومنح العودة إلى الوطن، ومصروفات السفر للعودة إلى الوطن ونقل الأمتعة المتصل بالعودة إلى الوطن، وتستحق الدفع عند انتهاء خدمة الموظف.

2-11-5-1 الافتراضات والأساليب الاكتوارية

111- يقوم **البرنامج** كل عام باستعراض واختيار الافتراضات والأساليب التي سيستخدمها الاكتواريون في تقييم نهاية السنة لتحديد المصروفات والمتطلبات من المساهمات لنظم **البرنامج** لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة). ولأغراض تقييم عام 2013، يتضمن الجدول التالي وصفا للافتراضات والأساليب المستخدمة، كما يبين الجدول الافتراضات والأساليب المستخدمة في تقييم عام 2012.

112- وقد أدت الافتراضات والأساليب المستخدمة لأغراض تقييم عام 2013 الاكتواري إلى زيادة في صافي خصوم استحقاقات ما بعد الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة بلغ مجموعها 33.5 مليون دولار أمريكي (35.5 مليون دولار أمريكي في 2012).

113- ويتطلب المعيار المحاسبي 25 الإبلاغ عن الافتراضات الاكتوارية في الكشوف المالية. إضافة لذلك، يُطلب أن يبلّغ عن كل افتراض من الافتراضات الاكتوارية بالقيمة المطلقة.

114- وترد فيما يلي الافتراضات والأساليب المستخدمة لتحديد قيمة خصوم **البرنامج** الناجمة عن استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية خدمة موظفي **البرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013. وتم تحديد الافتراضات المتعلقة فقط باستحقاقات معينة للموظفين:

سعر الحسم	3.8 في المائة للمحاسبة والتمويل (كانت 3.1 في المائة في تقييم 2012)
زيادات في تكاليف التأمين الصحي (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)	5 في المائة سنويا خلال 2014 إلى 2024 ضمنا، و4.5 في المائة سنويا خلال 2025 إلى 2044 ضمنا، و4 في المائة سنويا في عام 2045 وما بعده (كما في تقييم 2012)
العائد المتوقع على الأصول	التمويل – 5.6 في المائة (6.6 في المائة في تقييم 2012)؛ المحاسبة – لا تنطبق لأن الخطط تعامل على أنها غير ممولة
جدول المرتبات السنوي	3.00 في المائة زائدا مكون الجدارة
الزيادة السنوية في تكلفة المعيشة	2.50 في المائة (الحد الأدنى لاستحقاقات منحة الوفاة في خطط تعويض الموظفين لم تتغير)
أسعار الصرف المستقبلية	الأسعار الثابتة للأمم المتحدة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013
تكاليف مطالبات التأمين الصحي (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)	بلغ متوسط المطالبات في عام 2014 ما يعادل 865 5 دولارا أمريكيا لكل شخص بالغ (كان المبلغ 509 5 دولارا أمريكيا في تقييم 2013 و2012)
التكاليف الإدارية السنوية (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)	138.72 دولار أمريكي لخطة الدولار 131.64 يورو لخطة اليورو
الاستبقاء لدى شركة التأمين (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)	2.30 في المائة من المطالبات في عام 2013 (كما في تقييم 2012)
مساهمات المشتركين في المستقبل (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)	المحاسبة والتمويل 29 في المائة (كما في تقييم 2012)
معدلات الوفيات	معدلات الوفيات تماثل ما جاء في التقييم الصادر في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
معدلات العجز	معدلات العجز تماثل ما جاء في التقييم الصادر في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
معدلات الانسحاب	تقوم على أساس الدراسة المتعلقة بمعدلات الانسحاب في الفترة ما بين 2009 و2013 في **البرنامج**
معدلات التقاعد	تقوم على أساس الدراسة المتعلقة بمعدلات الانسحاب في الفترة ما بين 2009 و2013 في **البرنامج**
المشاركة (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)	95 في المائة من المتقاعدين في المستقبل سيختارون تغطية خطة التأمين الصحي الأساسي (كما في تقييم 2012). وبناء على دراسة أجريت عن التجربة في منظمات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها فإن نسبة 0.2 في المائة من المشمولين بخطط التأمين الصحي الأساسي سينسحبون منها سنويا بعد التقاعد (كما في تقييم 2012)
خطة التأمين الصحي للمتقاعدين في المستقبل (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)	يحصلون حاليا على مدفوعات باليورو – خطة اليورو يحصلون حاليا على مدفوعات بعملة أخرى غير اليورو – خطة الدولار الأمريكي
تغطية الزوج/الزوجة (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)	85 في المائة من المتقاعدين الذكور و55 في المائة من الإناث لديهن زوج يختار تغطية خطة التأمين الصحي الأساسي. (كما في تقييم 2012) ويفترض أن الزوجات أصغر بأربع سنوات من أزواجهن.
النسبة المستقبلية لحوادث الوفاة والعجز المنسوبة لأداء المهام الرسمية (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)	10 في المائة من الوفيات و4 في المائة من حالات العجز (كما في تقييم 2012)
طبيعة العجز (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)	يفترض أن جميع أنواع العجز هي شاملة ودائمة
أهلية الحصول على تعويضات الاستحقاقات (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)	يفترض أن الوفاة والمصابين بالعجز في إطار صندوق الاحتياطي وخطة التعويضات يحصلون على استحقاقات من صندوق المعاشات التقاعدية بالأمم المتحدة.
الاستحقاقات المستبعدة بسبب عدم توافر الجانب المادي (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)	مصروفات إعداد المتوفى والجنازة؛ واستحقاقات الأطفال المتعلقة بالوفاة والعجز مستقبلا، الخ.
الاستحقاقات المستبعدة بسبب إدخالها في عمليات تقييم أخرى (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)	المصروفات العلاجية والمستشفيات
الأعضاء الذين يحصلون على استحقاقات العودة للوطن (استحقاقات أخرى تتعلق بانتهاء الخدمة فقط)	تكاليف نقل المتوفى وأسرته للعودة إلى الوطن يُفترض دفع استحقاقات العودة للوطن لنسبة 80 في المائة من الموظفين المتقاعدين أو المنسحبين من الخدمة (كما في تقييم 2012)؛ ويُفترض أن يكون 80 في المائة من الموظفين الذكور المستحقين متزوجين؛ ويُفترض أن يكون 50 في المائة من الموظفات متزوجات (كما في تقييم 2012)
تكاليف السفر للعودة إلى الوطن ونقل الأثاث (استحقاقات أخرى تتعلق بانتهاء الخدمة فقط)	يدفع مبلغ 811 11 دولارا أمريكيا للموظف غير المتزوج و778 16 دولارا أمريكيا للموظف المتزوج سنة 2014 ويزيد هذا الرقم مع زيادة معدل التضخم (كان الرقم في تقييم 2012 هو 523 11 للموظف غير المتزوج و369 16 للموظف المتزوج)
حساب الإجازة المستحق الدفع عند انتهاء الخدمة (استحقاقات أخرى تتعلق بانتهاء الخدمة فقط)	يفترض أن متوسط الاستحقاقات يبلغ 26 يوما مدفوع الأجر (كما في تقييم 2012).
الطريقة الاكتوارية	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة، ونظام مدفوعات انتهاء الخدمة، وخطط تعويضات الموظفين: الوحدة الائتمانية المقدرة لفترة الإسناد التي تبدأ بتاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ التأهل الكامل للحصول على الاستحقاقات. (كانت التكلفة لمدة سنة واحدة المتبعة في خطة تعويضات الموظفين) نظم المدفوعات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة: بالنسبة للإجازات المستحقة؛ الوحدة الائتمانية المقدرة لجميع الالتزامات المتعلقة بفترة الخدمة السابقة. وأما في الاستحقاقات الأخرى التي يشملها التقييم؛ فهي الوحدة الائتمانية المقدرة لفترة الإسناد اعتبارا من تاريخ بداية الخدمة حتى انتهاء الخدمة.
قيمة الأصول	التمويل – القيمة في السوق المحاسبة – الخطط تعامل على أنها غير ممولة.

115- وتقدم الجداول التالية معلومات وتحليلات إضـــافية تتعلق بخصـــوم اســـتحقاقات الموظفين المحســـوبة من قِبل الخبراء الاكتواريين.

2-5-11-2 مطابقة التزامات الاستحقاقات المحددة

	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة	نظم مدفوعات انتهاء الخدمة الأخرى	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	خطة تعويض الموظفين	المجموع
	بملايين الدولارات الأمريكية				
صافي التزام الاستحقاقات المحددة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012	**364.9**	**69.5**	**28.0**	**9.2**	**471.6**
تكلفة الخدمة لعام 2013	24.7	4.0	2.5	0.4	31.6
تكلفة الفائدة لعام 2013	11.3	2.0	0.8	0.3	14.4
إجمالي المدفوعات الفعلية للاستحقاقات لعام 2013	(3.9)	(7.7)	(1.9)	(0.4)	(13.9)
مساهمات المشتركين	1.3	-	-	-	1.3
تغيرات الخطط	-	-	(2.4)	-	(2.4)
تحركات سعر الصرف	10.3	0.1	1.1	-	11.5
الخسائر الاكتوارية الأخرى	(80.5)	(3.2)	(3.7)	(1.2)	(88.6)
	328.1	**64.7**	**24.4**	**8.3**	**425.5**

3-5-11-2 المصروفات السنوية للسنة التقويمية 2013

	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة	نظم مدفوعات انتهاء الخدمة الأخرى	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	خطة تعويض الموظفين	المجموع
	بملايين الدولارات الأمريكية				
تكلفة الخدمة	24.7	4.0	2.5	0.4	31.6
تكلفة الفائدة	11.3	2.0	0.8	0.3	14.4
(المكاسب)/ الخسائر المتعلقة بالإهلاك	5.2	(3.1)	0.2	0.2	2.5
تثبيت (ائتمان)/تكلفة ما قبل الخدمة	-	-	(2.4)	-	(2.4)
مجموع الإنفاق المثبت في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013	**41.2**	**2.9**	**1.1**	**0.9**	**46.1**

4-5-11-2 مطابقة القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة

	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة	نظم مدفوعات انتهاء الخدمة الأخرى	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	خطة تعويض الموظفين	المجموع
	بملايين الدولارات الأمريكية				
التزام الاستحقاقات المحددة					
غير النشطة	112.1	-	-	6.6	118.7
النشطة	216.0	64.7	24.4	1.7	306.8
المجموع	**328.1**	**64.7**	**24.4**	**8.3**	**425.5**
(الفائض)/العجز	328.1	64.7	24.4	8.3	425.5
(الخسائر) غير المثبتة	(32.0)	-	(2.1)	(2.0)	(36.1)
صافي بيان الميزانية (الأصول)/الخصوم	**296.1**	**64.7**	**22.3**	**6.3**	**389.4**

2-5-11-2 خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة - تحليل الحساسية

116- تتمثل ثلاثة من الافتراضات الرئيسية في تقييم خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فيما يلي: 1) معدل الزيادة المتوقعة في التكاليف الصحية في المستقبل؛ 2) سعر الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو؛ 3) سعر الحسم المستخدم في تحديد القيمة الحالية للاستحقاقات التي ستدفعها الخطة في المستقبل.

117- وقد افتُرض في تقييم 2013 أن التكاليف الطبية ستزيد بنسبة 5 في المائة من 2014 إلى 2024، و4.5 في المائة سنويا من 2025 إلى 2044، و4 في المائة سنويا في 2045 وما بعد ذلك. كما افتُرض أن متوسط سعر الصرف بين اليورو والدولار الأمريكي في المستقبل سيكون نحو 1.379 دولار أمريكي لليورو الواحد، وهو سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2013. وافتُرض أيضا سعر حسم نسبته 3.8 في المائة، وهو سعر الحسم الفوري في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 (3.1 في المائة بتقييم 2012).

118- وأجري تحليل للحساسية لتحديد أثر الافتراضات السابقة على الخصوم وتكلفة الخدمة بموجب المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 25. وتظهر النتائج أن تكلفة المطالبات ومعدلات الأقساط سترتفع بنفس نسبة تغير معدل تضخم التكاليف الصحية، غير أن جميع الافتراضات الأخرى لن تتأثر. وبالنسبة لسعر الصرف، يعكس تحليل الحساسية أثر ارتفاع اليورو 10 سنتات مقابل الدولار الأمريكي. أما بالنسبة لتضخم تكاليف التأمين الصحي وأسعار الحسم، فإن تحليل الحساسية يعكس أثر تغيرات بنسبة 1 في المائة.

119- وباستخدام الافتراضات الحالية، تبلغ التزامات الاستحقاقات المحددة 328.1 مليون دولار أمريكي. ووفقا لتحليل حساسية الخصوم، سيؤدي معدل تضخم للتكاليف الطبية نسبته 5 في المائة سنويا، بدون وجود تغيير في الافتراضات الأخرى، إلى التزامات استحقاقات محددة قدرها 414.9 مليون دولار أمريكي. ويؤدي سعر صرف قدره 1.479 دولار أمريكي لليورو، بدون وجود تغيير في الافتراضات الأخرى، إلى التزامات استحقاقات محددة قدرها 344.2 مليون دولار أمريكي. ويؤدي سعر حسم نسبته 2.8 في المائة، بدون وجود تغيير في الافتراضات الأخرى، إلى التزامات استحقاقات محددة قدرها 418.7 مليون دولار أمريكي.

120- وباستخدام الافتراضات الحالية، فإن تكاليف الخدمة في عام 2014 ستبلغ 19.0 مليون دولار أمريكي. ووفقا لتحليل حساسية التكاليف، سيؤدي معدل تضخم للتكاليف الطبية نسبته 5 في المائة سنويا، بدون وجود تغيير في الافتراضات الأخرى، إلى تكاليف خدمة تساوي 26.0 مليون دولار أمريكي. ويؤدي سعر صرف قدره 1.479 دولار أمريكي لليورو، بدون وجود تغيير في الافتراضات الأخرى، إلى تكاليف خدمة تساوي 20 مليون دولار أمريكي. ويؤدي سعر حسم نسبته 2.8 في المائة، بدون وجود تغيير في الافتراضات الأخرى، إلى تكاليف خدمة قدرها 34.5 مليون دولار أمريكي.

2-5-11-6 التكاليف المتوقعة خلال 2014

121- تبلغ مساهمة **البرنامج** المتوقعة في 2014 في نظم الاستحقاقات المحددة 11.0 مليون دولار أمريكي، وقد حُدد هذا المبلغ على أساس مدفوعات الاستحقاقات المحددة لتلك السنة.

6-11-2 الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

122- ينص النظام الأساسي لصندوق المعاشات على أن يجري مجلس المعاشات تقييما اكتواريا للصندوق على الأقل مرة كل ثلاث سنوات بواسطة استشاري اكتواري. وتمثلت ممارسة صندوق المعاشات في إجراء تقييم اكتواري كل سنتين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت الأصول الحالية والتقديرية المستقبلية لصندوق المعاشات تكفي لتغطية التزاماته.

123- ويتألف التزام **البرنامج** المالي نحو الصندوق من المساهمة المقدرة له بالمعدل الذي حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة (حاليا 7.9 في المائة للمشتركين و15.8 في المائة للمنظمات الأعضاء) إلى جانب أي حصة في أي مدفوعات من العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات. ولا تسدد مدفوعات العجز الاكتواري هذه إلا في حال تطبيق الجمعية العامة للأمم المتحدة للمادة 26، وذلك بعد أن تقرر وجود حاجة لمدفوعات العجز الاكتواري استنادا إلى تقدير للكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات في تاريخ التقييم. وفي هذه الحالة، يتعين على كل منظمة عضو أن تساهم في تغطية العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع مساهمات كل منها خلال فترة الثلاث سنوات التي تسبق تاريخ التقييم.

124- وأجري تقييم اكتواري في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، وأظهر عجزا اكتواريا نسبته 1.87 في المائة (0.38 في المائة في تقييم 2009) من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، مما يعني ضمنا أن معدل المساهمة النظري المطلوب لتحقيق التوازن في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 نسبته 25.57 في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، مقارنة بالمساهمة الحالية البالغة 23.7 في المائة. ويعزى العجز الاكتواري أساسا إلى عائدات الاستثمار الأقل من المتوقعة في السنوات الأخيرة. وسيُجرى التقييم الاكتواري التالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013.

125- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، كان المعدل الممول من الأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية، بافتراض عدم إدخال تعديلات على المعاشات في المستقبل، 130 في المائة (140 في المائة في تقييم 2009). وكان المعدل الممول 86 في المائة (91 في المائة في تقييم 2009) عندما وضعت التعديلات الحالية على نظام المعاشات في الاعتبار.

126- وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية للصندوق، خلص الاستشاري الاكتواري إلى أنه لم تكن هناك حاجة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، إلى مدفوعات العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات نظرا لأن القيمة الاكتوارية للصندوق تتجاوز القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطار الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، تتجاوز القيمة السوقية للأصول أيضا القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة حتى تاريخ التقييم. ووقت إعداد هذا التقرير، لم تكن الجمعية العامة قد طبقت أحكام المادة 26.

127- وفي يوليو/تموز 2012، أشار صندوق المعاشات في تقريره عن دورته التاسعة والخمسين المقدم إلى الجمعية العامة إلى أنه من المتوقع أن تؤدي الزيادة في سن التقاعد الطبيعي للمشاركين الجدد في الصندوق إلى 65 سنة إلى خفض كبير في العجز ومن المحتمل أن تغطي نصف العجز الحالي البالغة نسبته 1.87 في المائة. وفي ديسمبر/كانون الأول 2012، وأبريل/نيسان 2013، وافقت الجمعية العامة على زيادة سن التقاعد الطبيعي إلى 65 سنة، وزيادة في السن الإلزامي لانتهاء الخدمة على الترتيب بالنسبة للمشاركين في صندوق المعاشات، على أن يسري التعديل في موعد أقصاه 1 يناير/كانون الثاني 2014. ووافقت الجمعية العامة في ديسمبر/كانون الأول 2013 على التغيير المتعلق بلائحة صندوق المعاشات. وستنعكس الزيادة الخاصة بسن التقاعد الطبيعي في التقييم الاكتواري للصندوق اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2013.

128- وخلال 2013، بلغت المساهمات المدفوعة لصندوق المعاشات 61.7 مليون دولار أمريكي (61.9 مليون دولار أمريكي في 2012). أما المساهمات المتوقعة لعام 2014 فهي 64.4 مليون دولار أمريكي.

129- ويجري مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مراجعة سنوية للكشوف المالية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ويقدم تقريرا إلى مجلس صندوق المعاشات بشأن المراجعة كل سنة. ويصدر صندوق المعاشات تقارير فصلية بشأن استثماراته ويمكن الاطلاع عليها بزيارة موقع صندوق المعاشات على الإنترنت في www.unjspf.org.

2-11-7 ترتيبات الضمان الاجتماعي للموظفين الخاضعين لعقود الخدمة

130- يحقّ الضمان الاجتماعي لموظفي **البرنامج** الخاضعين لعقود الخدمة على أساس الشروط والأعراف المحلية. غير أن **البرنامج** لم يضع أية ترتيبات عالمية للضمان الاجتماعي بموجب عقود الخدمة. ويمكن الحصول على ترتيبات الضمان الاجتماعي إما عن طريق النظام الوطني للضمان الاجتماعي أو النظم المحلية الخاصة أو كتعويض نقدي لنظام يتبعه الموظف نفسه. ويعتبر توفير ضمان اجتماعي مناسب بما يتماشى مع تشريعات العمل المحلية شرطا أساسيا من شروط عقد الخدمة. ولا يُعتبر موظفو العقود الخاصة من موظفي **البرنامج** ولا يغطيهم النظامان الأساسيان والإداريان لموظفي منظمة الأغذية والزراعة ولموظفي الأمم المتحدة.

المذكرة 2-12: القروض

	2013	2012
	بملايين الدولارات الأمريكية	
قرض الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ	**27.0**	-
ناقصا الجزء الجاري **من** القرض الطويل الأجل - انظر المذكرة 2-13	**5.8**	**5.8**
مجموع القروض	**32.8**	**5.8**

131- يُعد الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ آلية الأمم المتحدة للتدفق النقدي، وهو مصمم لسد الفجوة بين الاحتياجات والتمويل المتاح. ويمول الصندوق عن طريق الجهات المانحة، وتوجه عائدات القروض إلى الوكالات العاملة في الأمم المتحدة بدون فوائد. وتطلب هذه الآلية من الوكالات المقترضة من الصندوق أن تسدد القرض في غضون عام واحد.

132- وخلال عام 2013، استخدم **البرنامج** هذا المرفق لاقتراض 27 مليون دولار أمريكي لإنشاء صندوق طوارئ للعمليات الطارئة في سورية والمنطقة المحيطة بها (مصر، والعراق، والأردن، ولبنان، تركيا).

المذكرة 2-13: القرض الطويل الأجل

	2013	2012
	بملايين الدولارات الأمريكية	
الجزء الجاري من القرض الطويل الأجل	**101.2**	**107.0**
ناقصا الجزء الجاري **من** القرض الطويل الأجل - انظر المذكرة 2-12	**(5.8)**	**(5.8)**
القرض الطويل الأجل	**95.4**	**101.2**

133- في ديسمبر/كانون الأول 2000، تم التوصل إلى اتفاق بين أحد كبار المانحين و**البرنامج** بشأن نظام لتقديم المساعدة الغذائية لمشروعين قطريين. وبموجب النظام هذا، قدم المانح مساهمة نقدية بمقدار 164.1 مليون دولار أمريكي، استُخدم منها مبلغ 106 ملايين دولار أمريكي لشراء سلع غذائية بموجب قرض طويل الأجل من وكالة حكومية في البلد المانح.

134- ويسدد القرض على 30 سنة بفائدة نسبتها 2 في المائة سنويا للسنوات العشر الأولى و3 في المائة سنويا على الرصيد المتناقص كل سنة بعد ذلك. ويشمل الجزء الجاري الطويل الأجل مبلغا سنويا من أصل القرض بما قيمته 5.3 مليون دولار أمريكي، وتكلفة استهلاك قدرها 0.5 مليون دولار أمريكي باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية. ويُحتفظ باستثمارات في أوراق الاتجار المنفصل بالفائدة والأصل المسجلين للأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة (STRIPS) (المذكرة 2-6) المشتراة في 2001 حتى استحقاقها في موعد لا يتجاوز عام 2031 لتسديد قيمة الفائدة والأصل لقرض السلع الغذائية البالغ 106 ملايين دولار أمريكي.

135- ويظهر القرض بالتكلفة المستهلكة مع استخدام سعر الفائدة الفعلي البالغ 2.44 في المائة. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، بلغ مجموع التكلفة المستهلكة 101.2 مليون دولار أمريكي (107 ملايين دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012) مع مبلغ مستحق عن كل سنة مقداره 5.8 مليون دولار أمريكي، وجزء طويل الأجل مقداره 95.4 مليون دولار أمريكي (5.8 مليون دولار أمريكي و101.2 مليون دولار أمريكي على الترتيب في عام 2012). وتبلغ الفائدة المدفوعة عن العام 3 ملايين دولار أمريكي.

136- وفي 2013، بلغ مجموع مصروفات الفائدة 2.5 مليون دولار أمريكي (2.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012)، وهو ما ينعكس في كشف الأداء المالي، ويمثل 3 مليون دولار أمريكي منه الفائدة السنوية المستحقة الدفع في مايو/أيار 2013، وتمثل 0.5 مليون دولار أمريكي منه التكلفة المستهلكة الناتجة عن إثبات القرض الطويل الأجل بقيمته الحالية الصافية.

137- وفي كشف التدفقات النقدية، تظهر الفائدة المدفوعة خلال العام بما قيمته 3 ملايين دولار أمريكي تحت بند أنشطة التمويل، بينما تظهر الفائدة المستهلكة البالغة 0.5 مليون دولار أمريكي تحت بند المطابقة من أنشطة التشغيل.

المذكرة 2-14: الأدوات المالية

2-14-1 طبيعة الأدوات المالية

138- تبين المذكرة 1 تفاصيل أبرز الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة، بما في ذلك معايير الإثبات والشطب، والأساس الذي تقوم عليه القياسات وكذلك الذي تثبت به المكاسب والخسائر المتعلقة بكل فئة من الأصول والخصوم المالية.

139- الأصول المالية **للبرنامج** في الفئات التالية:

	2013	2012
	بملايين الدولارات الأمريكية	
الأصول المالية بالقيمة العادلة في إطار الفائض أو العجز	777.1	829.3
الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق	80.8	84.6
القروض والمبالغ المستحقة القبض	2 624.4	2 360.2
الأصول المالية المتاحة للبيع	353.1	274.3
المجموع الفرعي	**3 835.4**	**3 548.4**
أصول غير مالية	897.0	997.0
المجموع	**4 732.4**	**4 545.4**

140- وتصنف الأصول المالية بالقيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز على أنها فئة محتفظ بها للتجارة.

141- تحدد جميع الخصوم المالية المادية بتكلفة الاستهلاك.

142- ويعرض الجدول التالي أصول **البرنامج** المحسوبة بالقيمة العادلة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 وفي عام 2012 على الترتيب.

	2013				2012			
	المستوى1	المستوى2	المستوى3	المجموع	المستوى1	المستوى2	المستوى3	المجموع
	مليون دولار أمريكي				*مليون دولار أمريكي*			
الأصول المالية بالقيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز	-	723.4	53.7	777.1	-	824.1	5.2	829.3
الأصول المالية المتاحة للبيع	182.1	144.3	26.7	353.1	137.9	115.0	21.4	274.3
المجموع	**182.1**	**867.7**	**80.4**	**1 130.2**	**137.9**	**939.1**	**26.6**	**1 103.6**

143- وقد حُددت المستويات المختلفة للقيمة العادلة على النحو التالي: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق العاملة بالنسبة لأصول مماثلة (المستوى 1). ومدخلات بخلاف الأسعار المعلنة والمدرجة ضمن المستوى 1 والتي يمكن ملاحظتها بالنسبة للأصل، إما بصورة مباشرة (أي أسعار) أو بصورة غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار) (المستوى 2). ومدخلات لأصول لا تستند إلى البيانات السوقية الملاحظة (أي مدخلات غير ملاحظة) (المستوى 3).

144- وتعد المبادئ التوجيهية لاستثمارات **البرنامج** متحفظة جدا في طبيعتها، وهدفها الرئيسي هو المحافظة على رأس المال والخصوم. وتعد الأصول المالية المحتفظ بها للتجارة والمتاحة للبيع من نوعية عالية طبقا للتقديرات الائتمانية الدولية (انظر المذكرة 2-14-2- مخاطر الائتمانات). ويلتزم مديرو الاستثمار بالمبادئ التوجيهية الخاصة باستثمارات **البرنامج**، والتي تطلب منهم اختيار أوراق مالية قابلة للتداول بدرجة عالية فيما يتعلق بحوافظ الاستثمار. وتعتمد مستويات القيمة العادلة بدرجة كبيرة على ما إذا كانت توجد سوق نشطة للأوراق المالية. وتوفر الأسواق النشطة مدخلات مباشرة للبيانات، وقد توفر سيولة أفضل، وتخفض تكاليف التجارة عن طريق أسعار صارمة للعرض والطلب. ولا يعني مستوى القيمة العادلة

المختلف بالضرورة مستوى مخاطرة مختلفا أو أعلى بالنسبة للأوراق المالية، فكلها متساوية. ويعكس تسلسل القيمة العادلة طبيعة المدخلات المستخدمة في تحديد القيم العادلة، وليس مستوى المخاطرة التي تنطوي عليها الأوراق المالية نظرا لأن احتمال التخلف الجزئي أو الكلي بالنسبة للتدفقات النقدية من جانب أصحاب الأوراق المالية أو النظراء لا علاقة له بفئة القيمة العادلة.

145- ويقدم الجدول التالي التغييرات في الصكوك المالية من المستوى 3 بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 وفي عام 2012 على الترتيب.

	2013			2012		
	الأصول المالية بالقيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز	الأصول المالية المتاحة للبيع	المجموع	الأصول المالية بالقيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز	الأصول المالية المتاحة للبيع	المجموع
	مليون دولار أمريكي			*مليون دولار أمريكي*		
الرصيد الافتتاحي	5.2	21.4	26.6	3.8	15.1	18.9
المكاسب/(الخسائر) المثبتة في كشف الأداء المالي	-0.8	-1.4	-2.2	0.1	1.1	1.2
المكاسب/(الخسائر) المثبتة في كشف الأصول الصافية	0	-3.1	-3.1	0	-2.9	-2.9
المشتريات	33.9	21.0	54.9	5.2	14.9	20.1
المبيعات	-1.8	-9.9	-11.7	-1.5	-6.3	-7.8
التسويات	-0.3	0	-0.3	0	0	0
تغير رأس مال	1.6	-1.3	0.3	-2.4	-0.1	-2.5
التحويل	15.9	0	15.9	0	-0.4	-0.4
الرصيد الختامي	**53.7**	**26.7**	**80.4**	**5.2**	**21.4**	**26.6**

146- ولم تكن هناك تحويلات من المستوى 1 إلى المستوى 2 ومن المستوى 2 إلى المستوى 1 خلال عامي 2013 و2012.

2-14-2 مخاطر الائتمانات

147- تتوزع المخاطر الائتمانية **للبرنامج** على نطاق واسع، كما أن سياسة **البرنامج** لإدارة المخاطر تحد من مبلغ التعرض الائتماني لأي طرف مقابل وتتضمن مبادئ توجيهية للنوعية الائتمانية الدنيا. وفي نهاية السنة كانت النوعية الائتمانية للاستثمارات القصيرة الأجل مصنفة ضمن فئة +AA، بينما كانت النوعية الائتمانية للاستثمارات الطويلة الأجل -AA.

148- ويتم التقليل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة المرتبطة بالنقدية ومعادلات النقد بشكل كبير من خلال التأكد من أن هذه الأصول المالية توضع في صناديق الأسواق التي تتسم بدرجة عالية من السيولة والتنوع وتتمتع بتصنيف ائتماني AAA و/أو لدى المؤسسات المالية الكبرى التي حصلت على درجات تصنيفية قوية في مجال الاستثمار من قبل وكالة تصنيف رئيسية و/أو أطراف أخرى ذات جدارة ائتمانية.

149- وتتألف المساهمات المستحقة القبض أساسا من المبالغ المستحقة من الدول ذات السيادة. وتشرح المذكرة 2-3 تفاصيل المساهمات المستحقة القبض بما في ذلك مخصصات الانخفاض في إيرادات المساهمات والحسابات المشكوك فيها.

2-14-3 مخاطر أسعار الفائدة

150- يتعرض **البرنامج** لمخاطر أسعار الفائدة على الاستثمارات القصيرة الأجل والسندات الطويلة الأجل. ففي 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، بلغت أسعار الفائدة الفعلية لهاتين الحافظتين الاستثماريتين 0.51 في المائة و1.97 في المائة على التوالي (0.57 في المائة و1.83 في المائة على التوالي في عام 2012). وتشير قياسات حساسية أسعار الفائدة إلى أن المدة الفعلية هي 0.69 سنة للاستثمارات القصيرة الأجل و6.82 سنة للسندات الطويلة الأجل (0.97 سنة و5.49 سنة على التوالي في ديسمبر/كانون الأول 2012). ويستخدم مدراء الاستثمار الخارجيون مشتقات العائد الثابت في إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقا لمبادئ توجيهية استثمارية صارمة.

2-14-4 مخاطر النقد الأجنبي

151- كانت نسبة 87 في المائة من النقدية ومعادلات النقد والاستثمارات حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 تُقوّم بالدولار الأمريكي و10 في المائة تُقوّم باليورو، وكانت نسبة 3 في المائة المتبقية تُقوّم بعملات أخرى (84 في المائة بالدولار الأمريكي، و11 في المائة باليورو، و5 في المائة بعملات أخرى حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012). والهدف الرئيسي من الحيازات بعملات غير الدولار الأمريكي هو دعم الأنشطة التشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة 59 في المائة من المساهمات المستحقة القبض تُقوّم بالدولار الأمريكي، و15 في المائة باليورو، و11 في المائة بالجنيه الإسترليني، و15 في المائة بعملات أخرى، (59 في المائة بالدولار الأمريكي الذي يمثل العملة الأساسية، و14 في المائة باليورو، و7 في المائة بالجنيه الإسترليني، و20 في المائة بعملات أخرى حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012).

152- وتستخدم العقود الآجلة للنقد الأجنبي على سبيل التحوط لمخاطر تقلب أسعار صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، والتي تتكبدها تكاليف موظفي دعم البرامج والإدارة في المقر الرئيسي وفقا لسياسة التحوط التي اعتمدها المجلس في دورته السنوية لعام 2008. وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، جرت تسوية 12 عقدا بمكاسب متحققة بلغت 2.9 مليون دولار أمريكي (تمت تسوية 12 عقدا خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 بخسارة متحققة بلغت 9.1 مليون دولار أمريكي). وبالإضافة إلى ذلك، نفذت استراتيجية تحوط جديدة في عام 2014 أبرم في إطارها **البرنامج** 12 عقدا آجلا من عقود صرف العملة الأجنبية لشراء 6.0 ملايين يورو شهريا بسعر صرف ثابت. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، بلغت القيمة الاسمية للعقود الاثني عشر 95.8 مليون دولار أمريكي ووصلت مكاسبها غير المتحققة إلى 3.5 مليون دولار أمريكي باستخدام معدل آجل في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013. وتُدرج المكاسب المتحققة وغير المتحققة في فروق سعر النقد الأجنبي وتعرض في كشف الأداء المالي.

2-14-5 مخاطر السوق

153- يتعرض **البرنامج** لمخاطر السوق في الاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل على حد سواء. فالقيمة السوقية لإيراداته الثابتة، وأسهمه، ومشتقاته المالية، والنقد الأجنبي تحتمل التغيير على أساس يومي. وقد أُعدت جميع تحليلات النقدية الموضحة أدناه على أساس أن جميع المتغيرات تظل ثابتة، بخلاف تلك التي تُذكر على وجه التحديد.

154- حساسية سعر الفائدة – بالنسبة للاستثمارات القصيرة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الفائدة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 6.7 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة. وبالنسبة لحافظة

السندات الطويلة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الفائدة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف التغييرات في الأصول الصافية 11 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة.

155- حساسية الأسعار الآجلة – بالنسبة للاستثمارات القصيرة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) الأسعار العاجلة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 0.5 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة. وبالنسبة لحافظة السندات الطويلة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) الأسعار الآجلة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف التغيرات في الأصول الصافية 0.3 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة.

156- حساسية أسعار الأسهم – تتعقب الاستثمارات في الأسهم المؤشر العالمي لجميع البلدان لدى شركة مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال، وهو مؤشر لأسهم جميع أسواق العالم. فإذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الأسهم بنسبة 1 في المائة بصورة متناسبة على نطاق صناديق الأسهم الإقليمية الستة، يصبح الأثر على كشف التغيرات في الأصول الصافية 1.8 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة.

157- حساسية الصرف الآجل للنقد الأجنبي – بالنسبة للعقود الآجلة للنقد الأجنبي الاثني عشر المتبقية في ميزانية دعم البرامج والإدارة، إذا ارتفع (انخفض) سعر الدولار الأمريكي/اليورو بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 1 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة، مع الاحتفاظ بثبات جميع المتغيرات الأخرى. وبالنسبة للاستثمارات القصيرة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار النقد الأجنبي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 1 في المائة على نطاق مراكز العملات الآجلة المحتفظ بها حاليا، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 0.1 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة. وبالنسبة للاستثمارات الطويلة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار النقد الأجنبي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 1 في المائة على نطاق مراكز العملات الآجلة المحتفظ بها حاليا، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 0.1 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة.

المذكرة 2-15 أرصدة الصناديق والاحتياطيات

158- تمثل أرصدة الصناديق الجزء غير المنفق من المساهمات التي يراد استخدامها لتلبية احتياجات **البرنامج** التشغيلية في المستقبل. وهذه فوائد متبقية في أصول البرنامج بعد اقتطاع جميع الخصوم. ويقدم الجدول التالي أرصدة صناديق **البرنامج**.

	2013					2012
	حسابات فئات البرامج (رصيد الصندوق)	العمليات الثنائية والصناديق الاستئمانية (رصيد الصندوق)	الحساب العام والحسابات الخاصة		المجموع	
			(رصيد الصندوق)	الاحتياطيات		
	بملايين الدولارات الأمريكية					
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/ كانون الثاني 2013	**2 635.8**	**369.7**	**345.7**	**273.1**	**3 624.3**	**3 787.5**
الفائض (العجز) في السنة	**(148.8)**	**(41.3)**	**211.1**	**-**	**21.0**	**(184.3)**
المجموع الفرعي	**2 487.0**	**328.4**	**556.8**	**273.1**	**3 645.3**	**3 603.2**
التحركات أثناء السنة						
سلف للمشاريع	163.9	-	-	(163.9)	-	-
تسديدات من المشاريع	(86.9)	-	-	86.9	-	-
مخصصات اعتمدها المجلس	-	-	11.7	(11.7)	-	-
تسديدات مخصصات المجلس غير المنفقة	-	-	(1.9)	1.9	-	-
تجديد الموارد	-	-	(49.6)	49.6	-	-
فائض إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة عن مصروفات دعم البرامج والإدارة	-	-	(36.6)	36.6	-	-
تحويلات بين الصناديق	232.5	16.2	(248.7)	-	-	-
مكاسب (خسائر) صافية غير متحققة للاستثمارات الطويلة الأجل	-	-	27.4	-	27.4	21.1
مجموع التحركات خلال السنة	**309.5**	**16.2**	**(297.7)**	**(0.6)**	**27.4**	**21.1**
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2013	**2 796.5**	**344.6**	**259.1**	**272.5**	**3 672.7**	**3 624.3**

159- ثمة مساهمات نقدية من المانحين لم تخصص وقت تأكيدها لفئة برنامجية محددة أو مشاريع ثنائية. وهذه المساهمات تعتبر مساهمات متعددة الأطراف وصناديق غير مخصصة ويرد بيانها في إطار الحساب العام. وعندما تخصص هذه المساهمات لمشاريع محددة فإن المصروفات الناجمة ترد في الفئة البرنامجية أو المشاريع الثنائية المناسبة.

160- ويمثل تجديد الموارد مساهمات المانحين التي توجه بصفة خاصة إلى حساب الاستجابة العاجلة.

161- ويُنشئ المجلس الاحتياطيات كتسهيلات لتمويل الصناديق و/أو لتمويل أنشطة معينة في ظروف خاصة. وكان لدى **البرنامج** خلال عام 2013 ثلاثة احتياطيات نشطة: 1) الاحتياطي التشغيلي؛ 2) حساب الاستجابة العاجلة؛ 3) حساب تسوية دعم البرامج والإدارة. ويقدم الجدول التالي احتياطيات **البرنامج**.

	2013				2012
	2.15.1 الاحتياطي التشغيلي	2.15.2 حساب الاستجابة العاجلة	2.15.3 حساب تسوية دعم البرامج والإدارة	المجموع	
	بدولارات الولايات المتحدة				
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2013	**92.9**	**77.4**	**102.8**	**273.1**	**237.3**
سلف للمشاريع	-	(163.9)	-	(163.9)	(125.2)
تسديدات من المشاريع	-	86.9	-	86.9	81.6
مخصصات اعتمداها المجلس	8.3	-	(20.0)	(11.7)	(21.6)
تسديدات مخصصات المجلس غير المنفقة	-	-	1.9	1.9	3.5
تجديد الموارد	-	49.6	-	49.6	91.0
فائض إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة عن مصروفات دعم البرامج والإدارة	-	-	36.6	36.6	6.5
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2013	**101.2**	**50.0**	**121.3**	**272.5**	**273.1**

162- وتُحمّل التحركات في الاحتياطيات بشكل مباشر على حسابات الاحتياطيات.

2-15-1 الاحتياطي التشغيلي

163- تقضي المادة 10-5 من النظام المالي بالاحتفاظ باحتياطي تشغيلي لضمان استمرارية العمليات في حال التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وعلاوة على ذلك، يُستخدم الاحتياطي التشغيلي لإدارة المخاطر المرتبطة بمرفق تمويل رأس المال العامل.

164- وقد أنشئ الاحتياطي التشغيلي في البداية عند مستوى 57 مليون دولار أمريكي. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2010 ارتفع هذا المستوى إلى 92.9 مليون دولار أمريكي نتيجة لنقل احتياطي اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشرة إلى الاحتياطي التشغيلي بهدف إنشاء احتياطي واحد للتمويل بالسلف.

165- وفي عام 2013، زاد الاحتياطي التشغيلي بمقدار 8.3 مليون دولار أمريكي، مما أتاح زيادة مرفق تمويل رأس المال العامل من 557 مليون دولار أمريكي إلى 607 ملايين دولار أمريكي (القرار 2013/EB.2/6 vii).

166- ووصل الرصيد في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 إلى 101.2 مليون دولار أمريكي.

2-15-2 حساب الاستجابة العاجلة

167- أنشئ حساب الاستجابة العاجلة كحساب للموارد المرنة يمكّن **البرنامج** من الاستجابة بسرعة للاحتياجات الطارئة لشراء السلع الغذائية والمواد غير الغذائية وتكاليف التسليم.

168- وفي عام 2013، تلقى الحساب 49.6 مليون دولار أمريكي لتجديد موارده. وقدمت سلف إلى مشاريع بلغ مجموعها 163.9 مليون دولار أمريكي ووصلت التسديدات من المشاريع إلى 86.9 مليون دولار أمريكي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، بلغ رصيد الحساب 50 مليون دولار أمريكي مما يعتبر دون المستوى المستهدف المحدد بمبلغ 70 مليون دولار أمريكي. وبلغ مجموع السلف المستحقة على المشاريع المقدمة من الحساب في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 ما يعادل 229.6 مليون دولار أمريكي (309.5 مليون دولار أمريكي في عام 2012).

2-15-3 حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

169- يمثل حساب تسوية دعم البرامج والإدارة احتياطيا أنشئ لتسجيل أية فروق بين عائد تكاليف الدعم المباشرة وتكاليف دعم البرامج والإدارة خلال الفترة المالية.

170- ووافق المجلس، في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، على استثمارات غير متكررة في "خطة **البرنامج** للإدارة للفترة 2013-2015" للتغييرات التنظيمية من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (القرار 2012/EB.2/4/3v) بلغت جملتها 20 مليون دولار أمريكي، خصصت في عام 2013.

171- وعملا بالمادة 9-9 من النظام المالي، أعيد إلى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في عام 2013 مبلغ 1.9 مليون دولار أمريكي من الأرصدة غير المنفقة المتصلة بالمخصصات التي كان المجلس قد وافق على تخصيصها من هذا الحساب في الفترات السابقة.

172- وتم تحويل الفائض في عائد تكاليف الدعم غير المباشرة على مصروفات دعم البرامج والإدارة، والبالغ 36.6 مليون دولار أمريكي، إلى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في عام 2013 (فائض بقيمة 6.5 مليون دولار أمريكي في عام 2012). ووصل رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 إلى 121.3 مليون دولار أمريكي. وعلى النحو الموافق عليه في خطة **البرنامج** للإدارة (2014-2016) (القرار 2013/EB.2/6 iv)، خفض هذا الرصيد في أوائل عام 2014 باستثمارات إضافية لدعم البرامج والإدارة قدرها 9.2 مليون دولار أمريكي تستخدم لاستعراض إجراءات العمل، وإدارة مواهب الموارد البشرية، والإبلاغ المؤسسي، واستعراض العمليات التنظيمية الأخرى.

المذكرة 3: الإيرادات

		2013	2012
		(بملايين الدولارات الأمريكية)	
1-3	**المساهمات النقدية**		
	المساهمات في التكاليف المباشرة	3 657.6	3 194.0
	المساهمات في تكاليف الدعم غير المباشرة	283.5	255.0
	المجموع الفرعي	**3 941.1**	**3 449.0**
	مطروحا منه:		
	إعادة الأموال والبرمجة وانخفاض إيراد المساهمات	(72.7)	(111.0)
	مجموع المساهمات النقدية	**3 868.4**	**3 338.0**
2-3	**المساهمات العينية**		
	المساهمات العينية بالسلع	482.7	681.1
	المساهمات العينية بالخدمات	28.0	29.1
	المجموع الفرعي	**510.7**	**710.2**
	مطروحا منه (مضافا إليه):		
	زيادة (انخفاض) إيرادات المساهمات	0.5	(3.9)
	مجموع المساهمات العينية	**511.2**	**706.3**
3-3	**فروق أسعار صرف العملات**	**19.8**	**42.6**
4-3	**عائد الاستثمارات**		
	صافي المكاسب (الخسائر) المتحققة من الاستثمارات	2.7	(5.3)
	صافي المكاسب (الخسائر) غير المتحققة من الاستثمارات	(5.2)	4.7
	عائد الفوائد	22.6	24.6
	مجموع عائد الاستثمارات	**20.1**	**24.0**
5-3	**إيرادات أخرى**		
	الإيرادات المحققة من توفير السلع والخدمات	94.1	78.6
	إيرادات متنوعة	22.2	21.9
	مجموع الإيرادات الأخرى	**116.3**	**100.5**
	مجموع الإيرادات	**4 535.8**	**4 211.4**

173- وتتم تسوية إيرادات المساهمات وفقا لتغيرات مستوى الاعتمادات المخصصة لتعويض انخفاض إيرادات المساهمات (المذكرة 2-3) ومستوى مخصصات إعادة الأموال إلى المانحين (المذكرة 2-10). وتحدد المبالغ الفعلية المعادة والانخفاضات في إيرادات المساهمات بحسب كل مساهمة من المساهمات.

174- وتمثل المساهمات العينية مساهمات مؤكدة بسلع غذائية أو خدمات خلال السنة.

175- وإيرادات المساهمات المثبتة في عام 2013 وتمثل موارد ستُستخدم في السنوات القادمة (مع أرقام مقارنة لعام 2012) هي على النحو التالي:

	تطبق على السنوات					
	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
	بملايين الدولارات الأمريكية					
إيراد مساهمة السنوات القادمة المثبتة في عام 2013	-	132.5	90.3	14.8	5.3	242.9
إيراد مساهمة السنوات القادمة المثبتة في عام 2012	178.6	74.7	51.2	21.6	-	306.6

176- وخلال عام 2013، بلغ مجموع الإيرادات الأخرى 116.3 مليون دولار أمريكي، منه 94.1 مليون دولار أمريكي تحقق من توفير السلع والخدمات (78.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012) و22.2 مليون دولار أمريكي من الإيرادات المتنوعة (21.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012). واشتملت الإيرادات التي تحققت من توفير السلع والخدمات أساسا على عمليات النقل الجوي وتوفير السلع والخدمات من قبل مستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، والحساب الخاص لخدمات اللوجستيات. وشملت الإيرادات المتنوعة المبالغ المحصلة من بيع السلع التالفة والممتلكات الأخرى غير القابلة للإصلاح.

المذكرة 4: المصروفات

		2013	2012
		(بملايين الدولارات الأمريكية)	
1-4	**النقدية والقسائم الموزعة**	**498.1**	**191.8**
2-4	**السلع الغذائية الموزعة**	**2 053.4**	**2 264.6**
3-4	**التوزيع والخدمات المتصلة به**	**578.6**	**602.5**
4-4	**الأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى**		
	الموظفون الدوليون والمحليون	580.4	574.6
	الخبراء الاستشاريون	46.6	43.1
	متطوعو الأمم المتحدة	4.1	4.3
	الموظفون المؤقتون	70.5	52.2
	تكاليف الموظفين الأخرى	16.5	17.2
	مجموع الأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى	**718.1**	**691.4**
5-4	**الإمدادات، والمواد المستهلكة وغير ذلك من التكاليف الجارية**		
	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	10.9	8.8
	المعدات	71.9	87.2
	الإمدادات المكتبية والمواد المستهلكة	47.6	30.5
	المرافق	8.0	10.3
	صيانة المركبات والتكاليف الجارية	20.6	19.9
	مجموع الإمدادات، والمواد المستهلكة وغير ذلك من التكاليف الجارية	**159.0**	**156.7**
6-4	**الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى**		
	العمليات الجوية	153.1	154.9
	الخدمات الأخرى المتعاقد عليها	154.1	148.1
	الخدمات المتصلة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	31.3	30.8
	الأمن والخدمات الأخرى	38.9	34.7
	الإيجارات	27.9	21.2
	مجموع الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى	**405.3**	**389.7**
7-4	**تكاليف التمويل**	**2.5**	**2.6**
8-4	الاستهلاك والإهلاك	**49.0**	**43.8**
9-4	**مصروفات أخرى**		
	خدمات الصيانة	4.3	4.7
	التأمين	8.1	11.7
	الرسوم المصرفية/رسوم مدير الاستثمارات وجهة الإيداع	2.6	2.9
	الحسابات المشكوك فيها والتلف	11.8	13.4
	التدريب والاجتماعات	20.7	17.7
	بنود أخرى	3.3	2.2
	مجموع المصروفات الأخرى	**50.8**	**52.6**
	مجموع المصروفات	**4 514.8**	**4 395.7**

177- وفي عام 2013، بلغت قيمة النقدية والقسائم الموزعة 489.1 مليون دولار أمريكي (191.8 مليون دولار في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012).

178- وفي عام 2013، بلغت قيمة السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الموزعة 2 053.4 مليون دولار أمريكي على النحو الوارد في كشف الأداء المالي (2 264.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012).

179- وتشمل السلع الغذائية الموزعة، تكلفة السلع والنقل والتكاليف المتصلة به بين البلد الذي يستلم فيه **البرنامج** السلع والبلد المستفيد. كما تشمل تكلفة السلع الموزعة، الخسائر بعد التوريد التي بلغت قيمتها 12.3 مليون دولار أمريكي (في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012) (المذكرة 9).

180- وعملا بالسياسات المحاسبية **للبرنامج** التي تنص على تسجيل المصروفات عند تسليم الأغذية إلى الشركاء المتعاونين، كانت لا تزال هناك، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، سلع غذائية قيمتها 86.0 مليون دولار أمريكي (121.795 طن متري) لم توزع بعد على المستفيدين (116.9 مليون دولار أمريكي (174.836 طن متري) في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012).

181- ويمثل التوزيع والخدمات المتصلة به تكلفة نقل السلع داخل البلد حتى التوزيع النهائي وبما يشمل التوزيع النهائي.

182- وتتعلق الأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين بموظفي **البرنامج**، والخبراء الاستشاريين، وعقود الخدمة. وتشمل تكاليف الموظفين الأخرى سفر الموظفين والاستشاريين والتدريب وحلقات عمل الموظفين والحوافز.

183- وتمثل الإمدادات والمواد الاستهلاكية وغيرها من التكاليف الجارية المستخدمة تكاليف السلع والخدمات المستخدمة في التنفيذ المباشر للمشاريع وإدارتها ودعمها.

184- وتشمل المصروفات الأخرى تكاليف صيانة المرافق، والتأمين، والتكاليف الأخرى ذات الصلة، ومخصصات الحسابات المشكوك فيها وتلف المخزونات.

المذكرة 5: كشف التدفقات النقدية

185- لا تُسوّى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع التبرعات بالسلع العينية أو الخدمات العينية لأنها لا تؤثر في التحركات النقدية. وتسجل التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية مخصوما منها البنود التي يتم إحلالها سريعا والتي تنطوي على مبالغ كبيرة وآجال استحقاق قصيرة.

المذكرة 6: كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية

186- تعد ميزانية **البرنامج** وكشوفه المالية باستخدام أساس مختلف لكل منهما. ويعد كشف المركز المالي، وكشف الأداء المالي، وكشف التغيرات في الأصول الصافية، وكشف التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق الكامل باستخدام تصنيف يستند إلى طبيعة المصروفات في بيان الأداء المالي، بينما يعد كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية على أساس محاسبة الالتزامات.

187- ووفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 24، يتعين إجراء مطابقة بين المبالغ الفعلية، المعروضة على أساس المقارنة بالميزانية، عندما لا تُعدّ الكشوف المالية على أساس المقارنة، وبين المبالغ الفعلية المعروضة في الكشوف المالية، على أن يحدد بصورة منفصلة أي فرق في الأساس والتوقيت والكيان. كما قد تكون هناك فروق في الشكل وفي نظم التصنيف اعتُمدت لأغراض عرض الكشوف المالية والميزانية.

188- ويرد شرح الفروق المادية بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية، والميزانية النهائية والمبالغ الفعلية في قسم التحليل المالي وتحليل الميزانية في بيان المدير التنفيذي ويشكل جزءا من هذه الكشوف المالية.

189- وتحدث فروق أساسية عندما تعد الميزانية المعتمدة على أساس مختلف عن الأساس المحاسبي. وفي حالة **البرنامج**، تُعد الميزانية على أساس الالتزامات بينما تعد الكشوف المالية على أساس الاستحقاق.

190- وتحدث فروق التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن فترة الإبلاغ المدونة في الكشوف المالية. ولا يوجد في حالة **البرنامج** فروق في التوقيت لأغراض المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

191- وتحدث فروق الكيانات عندما تُسقط الميزانية برامج أو كيانات تشكل جزءا من الكيان الذي تُعدّ الكشوف المالية عنه.

192- وتنجم فروق طريقة العرض عن الفروق في الشكل ونظم التصنيف المعتمدة لعرض كشف التدفقات النقدية وكشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

193- وترد فيما يلي المطابقة بين المبالغ الفعلية على أساس مقارن في كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (الكشف الخامس) وبين المبالغ الفعلية في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013:

	2013			
	التشغيل	الاستثمار	التمويل	المجموع
	بملايين الدولارات الأمريكية			
المبلغ الفعلي على أساس مقارن (الكشف الخامس)	**(4 170.1)**	-	-	**(4 170.1)**
الفروق في الأساس	195.7	(35.7)	18.7	178.7
الفروق في العرض	4 382.9	-	-	4 382.9
الفروق في الكيانات	(177.3)	-	-	(177.3)
المبلغ الفعلي في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع)	**231.2**	**(35.7)**	**18.7**	**214.2**

194- وتعرض الالتزامات المفتوحة، بما فيها أوامر الشراء المفتوحة وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية والتمويلية كفروق في الأساس. وتبين الإيرادات والمصروفات غير المتعلقة بالصناديق التي لا تشكل جزءا من كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية كفروق في العرض. وفيما يتعلق بالفروق في الكيان، تشكل حسابات الأمانة والعمليات الثنائية جزءا من أنشطة **البرنامج** وترد في الكشوف المالية على الرغم من استبعادها من عملية الميزانية، نظرا لأنها تعتبر موارد خارجة عن الميزانية.

195- وتُعرض مبالغ الميزانية على أساس تصنيف وظيفي وفقا لخطة الإدارة (2013-2015) التي تتضمن تقسيما مفصلا للميزانية حسب السنة لأغراض المقارنة أعلاه.

المذكرة 7: الإبلاغ عن الشرائح

المذكرة 7-1: بيان المركز المالي بحسب الشرائح

	2013					
	حسابات فئات البرامج	الحساب العام والحسابات الخاصة	حسابات الأمانة والعمليات الثنائية	المعاملات فيما بين الشرائح	المجموع	2012
	(بملايين الدولارات الأمريكية)					
الأصول						
الأصول الجارية						
النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل	1 079.4	83.7	273.1	-	1 436.2	1 274.0
المساهمات المستحقة القبض	1 431.4	238.4	104.3	-	1 774.1	1 723.9
المخزونات	576.0	82.8	6.1	-	664.9	709.9
البنود الأخرى المستحقة القبض	77.8	537.9	4.9	(483.2)	137.4	147.9
3 164.6	**942.8**	**388.4**	**(483.2)**	**4 012.6**	**3 855.7**	
الأصول غير الجارية						
المساهمات المستحقة القبض	91.4	65.2	9.1	-	165.7	202.4
الاستثمارات الطويلة الأجل	-	427.5	-	-	427.5	352.7
العقارات والمنشآت والمعدات	78.4	29.1	3.2	-	110.7	110.5
الأصول غير المادية	0.5	15.3	0.1	-	15.9	24.1
170.3	**537.1**	**12.4**	**-**	**719.8**	**689.7**	
مجموع الأصول	**3 334.9**	**1 479.9**	**400.8**	**(483.2)**	**4 732.4**	**4 545.4**
الخصوم						
الخصوم الجارية						
المدفوعات والمستحقات	509.1	425.3	47.8	(483.2)	499.0	415.2
المخصصات	2.3	-	8.4	-	10.7	14.3
استحقاقات الموظفين	-	23.7	-	-	23.7	19.5
القروض	27.0	5.8	-	-	32.8	5.8
538.4	**454.8**	**56.2**	**(483.2)**	**566.2**	**454.8**	
الخصوم غير الجارية						
استحقاقات الموظفين	-	398.1	-	-	398.1	365.1
القرض الطويل الأجل	-	95.4	-	-	95.4	101.2
-	**493.5**	-	-	**493.5**	**466.3**	
مجموع الخصوم	**538.4**	**948.3**	**56.2**	**(483.2)**	**1 059.7**	**921.1**
الأصول الصافية	**2 796.5**	**531.6**	**344.6**	**-**	**3 672.7**	**3 624.3**
أرصدة الصناديق والاحتياطيات						
أرصدة الصناديق	2 796.5	259.1	344.6	-	3 400.2	3 351.2
الاحتياطيات	-	272.5	-	-	272.5	273.1
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013	**2 796.5**	**531.6**	**344.6**	**-**	**3 672.7**	**3 624.3**
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012	**2 635.8**	**618.8**	**369.7**	**-**	**3 624.3**	

المذكرة 7-2: بيان الأداء المالي بحسب الشرائح

	2013					2012
	حسابات فئات البرامج	الحساب العام والحسابات الخاصة	حسابات الأمانة والعمليات الثنائية	المعاملات فيما بين الشرائح	المجموع	
	(بملايين الدولارات الأمريكية)					
الإيرادات						
المساهمات النقدية	3 181.5	551.7	135.2	-	3 868.4	3 338.0
المساهمات العينية	497.5	13.1	0.6	-	511.2	706.3
فروق أسعار الصرف	10.1	10.0	(0.3)	-	19.8	42.6
إيرادات الاستثمارات	-	19.6	0.5	-	20.1	24.0
الإيرادات الأخرى	74.4	333.2	-	(291.3)	116.3	100.5
مجموع الإيرادات	**3 763.5**	**927.6**	**136.0**	**(291.3)**	**4 535.8**	**4 211.4**
المصروفات						
النقدية والقسائم الموزعة	497.0	-	1.1	-	498.1	191.8
السلع الغذائية الموزعة	1 973.7	215.7	52.8	(188.8)	2 053.4	2 264.6
التوزيع والخدمات المتصلة به	566.1	4.3	8.3	(0.1)	578.6	602.5
الأجور والمرتبات واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى	386.5	272.3	67.9	(8.6)	718.1	691.4
الإمدادات والمواد المستهلكة والتكاليف الجارية الأخرى	129.9	26.8	16.0	(13.7)	159.0	156.7
الخدمات المتعاقد عليها وغيرها من الخدمات	298.3	140.4	25.2	(58.6)	405.3	389.7
تكاليف التمويل	-	2.5	-	-	2.5	2.6
الاستهلاك	28.2	19.7	1.1	-	49.0	43.8
مصروفات أخرى	32.6	34.8	4.9	(21.5)	50.8	52.6
مجموع المصروفات	**3 912.3**	**716.5**	**177.3**	**(291.3)**	**4 514.8**	**4 395.7**
الفائض في عام 2013	**(148.8)**	**211.1**	**(41.3)**	**-**	**21.0**	**(184.3)**
العجز في عام 2012	**(617.1)**	**388.0**	**44.8**	**-**	**(184.3)**	

196- تـــعرض النقدية ومعادلات النقد والاستثمارات القصيرة الأجل كبنود منفصلة في كشف المركز المالي وتعرض مجتمعة تحت بند الإبلاغ عن الشـرائح. ويبين الجدول أدناه المطابقة بين المبالغ الواردة في كشـف المركز المالي وفي الإبلاغ عن الشرائح.

	2013	2012
	بملايين الدولارات الأمريكية	
النقدية ومعادلات النقد	652.7	438.5
الاستثمارات القصيرة الأجل	783.5	835.5
مجموع النقدية ومعادلات النقد والاستثمارات القصيرة الأجل	**1 436.2**	**1 274.0**

197- وتؤدي بعض الأنشـطة الداخلية إلى معاملات محاسـبية تحقق عائدا فيما بين الشـرائح وأرصـدة مصـروفات في الكشـوف المالية. وتبين الجداول الواردة أعلاه المعاملات فيما بين الشرائح توخيا للدقة في عرض هذه الكشوف المالية.

198- وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، أسفرت الأنشطة عن أرصدة فيما بين الشرائح بلغت 483.2 مليون دولار أمريكي في كشف المركز المالي و291.3 مليون دولار أمريكي في كشف الأداء المالي.

199- ومن مجموع العقارات والمنشآت والمعدات البالغ 110.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 (110.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012)، يتعلق مبلغ 37.9 مليون دولار أمريكي بحيازات جديدة مخصوما منها ما تم التخلص منه في عام 2013 (43 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012).

200- وتثبّت المساهمات الموجهة للعمليات وللأنشطة الأخرى باعتبارها إيرادات عندما يتم تأكيدها كتابيا. وتم تكبد المصروفات بصورة تدريجية مع الوقت وفقا لاحتياجات المشاريع والمستفيدين.

201- وتمثل أرصدة حسابات فئات البرامج وحسابات الأمانة والعمليات الثنائية الجزء غير المنفق من المساهمات، وهي ترحّل لاستخدامها في احتياجات البرنامج التشغيلية في المستقبل.

المذكرة 8: الالتزامات والحالات الطارئة

المذكرة 8-1: الالتزامات

8-1-1 عقود إيجار العقارات

	2013	2012
	بملايين الدولارات الأمريكية	
التزامات عقود إيجار العقارات:		
أقل من سنة	28.1	29.2
من سنة إلى 5 سنوات	47.4	58.8
أكثر من 5 سنوات	7.2	11.1
مجموع التزامات عقود إيجار العقارات	**82.7**	**99.1**

202- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، كانت عقود إيجار مباني المقر في روما تشكل 30 في المائة من مجموع الالتزامات في فئة العقود لأقل من سنة، و53 في المائة لفئة عقود الإيجار التي تتراوح مدتها بين سنة واحدة ولا تتجاوز خمس سنوات (25 في المائة و54 في المائة على الترتيب في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012). ويمكن تجديد هذه العقود بناء على اختيار **البرنامج**. ويسترد **البرنامج** تكاليف إيجار مباني المقر من الحكومة المضيفة.

8-1-2 الالتزامات الأخرى

203- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، كان لدى **البرنامج** التزامات بشراء سلع غذائية، وخدمات نقل، ومواد غير غذائية، والتزامات رأسمالية متعاقد عليها ولكنها لم تكن قد سلمت بعد، وهي على النحو التالي:

	2013	2012
	بملايين الدولارات الأمريكية	
السلع الغذائية	205.9	185.5
نقل السلع الغذائية	106.6	161.4
الخدمات	70.2	64.6
المواد غير الغذائية	55.8	46.3
الالتزامات الرأسمالية	8.5	16.0
مجموع الالتزامات المفتوحة	**447.0**	**473.8**

204- وبموجب المعيار 1، المحاسبة على أساس الاستحقاق، من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعلى أساس مبدأ التوريد، لا تُثبّت التزامات مصروفات المستقبل في الكشوف المالية. وسوف تسوى هذه الالتزامات من الجزء غير المنفق من المساهمات بعد تلقي البضائع أو الخدمات ذات الصلة.

المذكرة 8-2: الخصوم القانونية أو الطارئة والأصول الطارئة

205- لا توجد خصوم مادية طارئة ناشئة عن قضايا أو مطالبات قانونية يمكن أن تؤدي إلى خصوم كبيرة تقع على عاتق **البرنامج**.

206- وهناك حالة واحدة تتعلق بأصول مادية طارئة نتجت عن صدور قرار بشأن التحكيم في عام 2010.

207- وفي عام 2005، اكتشفت حالات تدليس قام بها اثنان من موظفي **البرنامج** في المكتب الإقليمي **للبرنامج** في جنوب أفريقيا. وقدرت قيمة الخسائر بمبلغ 6 ملايين دولار أمريكي تقريبا. وبدأت محاكمة جنائية في عام 2008. وكجزء من الإجراءات الجنائية أصدرت النيابة أمرا بتقييد أصول الموظفين المعلومة التي تشير البلاغات إلى أنها بلغت في قيمتها 40 مليون راند جنوب أفريقي (3.7 ملايين دولار أمريكي تقريبا في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013).

208- وبالتوازي مع الإجراءات الجنائية، شرع **البرنامج** بإجراء تحكيم ضد الموظفين (المدعى عليهما) بموجب شروط عقد عمل كل منهما لاسترداد الأموال المختلسة. واتخذ **البرنامج** هذا الإجراء لكي يثبت حقه في المطالبة بالأصول المقيدة بغض النظر عما ستسفر عنه الإجراءات الجنائية. وفي يناير/كانون الثاني 2010، أصدرت محكمة التحكيم حكما غيابيا لصالح **البرنامج** في كل الدعاوى المرفوعة منه. وبلغ مجموع المبلغ الذي حكمت به المحكمة 6 ملايين دولار أمريكي بالإضافة إلى الفوائد والتكاليف. وبعد قيام الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة برفع الحصانة الخاصة **بالبرنامج**، قدم **البرنامج** طلبا للمحكمة العليا في جنوب أفريقيا لتحويل قرار التحكيم إلى أمر قضائي ليُطبّق في جنوب أفريقيا.

209- وفي أكتوبر/تشرين الأول 2011، أصدرت المحكمة العليا حكما لصالح **البرنامج** قضت فيه بتحويل قرار التحكيم إلى أمر قضائي. وأصبح الحكم نهائيا الآن.

210- وفي ديسمبر/كانون الأول 2012، صدر حكم بشأن الإجراءات الجنائية بإدانة المدعي عليهما بجميع تهم الاختلاس، وفي 30 أغسطس/آب 2013، أصدرت المحكمة حكما تراكميا على كل منها بالسجن لمدة 25 سنة. وفي 31 أكتوبر/تشرين الأول 2013، رفضت المحكمة طلبي المدعى عليهما بالطعن في الإدانة والحكم. وأعلن المدعى عليهما أنهما سيقدمان التماسا إلى المحكمة العليا في جنوب أفريقيا للطعن في الحكم. ومن المنتظر أن تنتهي عملية الاستئناف في غضون 12 إلى 18 شهرا بعد الحكم.

211- ولا يجري إنفاذ حكم التحكيم إلا بعد اختتام الإجراءات الجنائية بما في ذلك عملية الاستئناف. وفي تلك المرحلة، سيتدخل **البرنامج** بموجب الأقسام ذات الصلة من قانون منع الجريمة المنظمة لاسترداد حقه.

المذكرة 9: الخسائر، ومدفوعات الإكراميات، والمبالغ المشطوبة

212- تنص المادة 12-3 من النظام المالي على ما يلي: "للمدير التنفيذي أن يصدق بصرف *إكراميات* إذا رأى أن في ذلك مصلحة **للبرنامج**. ويبلغ المدير التنفيذي المجلس بجميع هذه المدفوعات مع الكشوف المالية." كما تنص المادة 12-4 على أن: "للمدير التنفيذي، بعد إجراء التحقيق الشامل، أن يصدق بشطب الخسائر التي تحققت في الأموال والسلع وغيرها من الأصول، على أن يقدم بيانا بجميع تلك الخسائر المشطوبة كتابة إلى المراجع الخارجي مع الكشوف المالية."

213- ويتضمن الجدول التالي تفاصيل مدفوعات *الإكراميات* والخسائر في المبالغ النقدية والسلع الغذائية والأصول الأخرى في عام 2013.

	2013	2012
	بملايين الدولارات الأمريكية	
مدفوعات *الإكراميات*	0.1	0.1
المساهمات المستحقة القبض	0.5	0.4
خسائر السلع الغذائية	18.7	12.3
خسائر المواد غير الغذائية	-	0.4
خسائر في الأصول وخسائر نقدية أخرى	-	0.6
	بالأطنان المترية	
خسائر السلع (الكمية)	25,054	16 407

214- وتتعلق مدفوعات *الإكراميات* أساسا بمطالبات حالات الطوارئ الميدانية. وتتعلق المساهمات المستحقة القبض بشطب المبالغ من الجهات المانحة. وحدثت خسائر السلع الغذائية بعد وصول الأغذية ذات الصلة إلى البلد المتلقي. أما خسائر المواد غير الغذائية، فتتعلق أساسا بخسائر المخازن. وتتعلق الخسائر في الأصول والخسائر النقدية الأخرى أساسا بشطب ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض وغيرها من المبالغ المستحقة القبض من العملاء وموردي الخدمات.

215- وتشمل حالات التدليس في عام 2013 الغش من جانب بائعين، وسرقة واختلاس المواد الغذائية والمواد غير الغذائية، والنقدية، وقد تورط فيها موظفو البرنامج وأطراف ثالثة، وبلغت قيمتها 349 440 دولارا أمريكيا، استعيد منها 382 4 دولارا أمريكيا (533 99 دولارا أمريكيا في عام 2012).

المذكرة 10: الوضع المالي للأطراف ذات الصلة وموظفي الإدارة العليا الآخرين

المذكرة 10-1: موظفو الإدارة الرئيسيون

	عدد الأفراد	عدد الوظائف	التعويضات وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات والمزايا	خطتا التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجور	السلف المعلقة على الاستحقاقات	القروض المعلقة
			بملايين الدولارات الأمريكية					
موظفو الإدارة الرئيسيون في 2013	7	6	1.1	0.7	0.2	2.0	-	-
موظفو الإدارة الرئيسيون في 2012	7	6	1.1	0.6	0.2	1.9	0.2	-

216- وموظفو الإدارة الرئيسيون هم المدير التنفيذي ونواب المدير التنفيذي ومساعدو المدير التنفيذي، وهؤلاء يتمتعون بسلطة تخطيط وتوجيه ومراقبة أنشطة **البرنامج** ويتحملون المسؤولية عن ذلك.

217- ويبين الجدول أعلاه بالتفصيل عدد وظائف الإدارة الرئيسية وعدد موظفي الإدارة الذين شغلوا هذه الوظائف خلال السنة. ويضم المجلس التنفيذي 36 دولة عضوا دون تحديد التعيينات بأشخاص.

218- ويشمل مجمل الأجر المدفوع لموظفي الإدارة الرئيسيين ما يلي: صافي المرتبات وتسوية مقر العمل والبدلات من قبيل بدل التمثيل وغيره ومنحة الانتداب وغيرها وإعانة الإيجار وتكاليف شحن المتعلقات الشخصية واستحقاقات نهاية الخدمة وغيرها من الاستحقاقات طويلة الأجل للموظفين ومساهمات رب العمل في دفعات المعاش التقاعدي ومساهمات التأمين الصحي الحالي.

219- وموظفو الإدارة الرئيسيون مؤهلون للحصول على استحقاقات نهاية الخدمة وغيرها من الاستحقاقات طويلة الأجل للموظفين بنفس مستوى الموظفين الآخرين. والافتراضات الاكتوارية المطبقة لقياس استحقاقات الموظفين هذه ترد في المذكرة 11-2. وموظفو الإدارة الرئيسيون يشاركون كأعضاء عاديين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

المذكرة 10-2: موظفو الإدارة العليا الآخرون

	عدد الأفراد	عدد الوظائف	التعويضات وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات والمزايا	خطتا التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجور	السلف المعلقة على الاستحقاقات	القروض المعلقة
			بملايين الدولارات الأمريكية					
موظفو الإدارة العليا الآخرون في 2013	33	27	4.9	2.4	1.1	8.4	0.8	-
موظفو الإدارة العليا الآخرون في 2012	31	27	4.4	2	1	7.4	0.7	-

220- وبالإضافة إلى موظفي الإدارة الرئيسيين الذين يقضي المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 20 بالكشف عن أجرهم والسلف والقروض التي يتلقونها، يتم الكشف أيضا عن الوضع المالي لموظفي الإدارة العليا الآخرين **بالبرنامج** توخيا للشمول والشفافية. ويدخل في عداد موظفي الإدارة العليا الآخرين المديرون الإقليميون ومديرو الشُعب في المقر.

221- ويبين الجدول أعلاه بالتفصيل عدد وظائف الإدارة العليا الأخرى وعدد موظفي الإدارة العليا الآخرين الذين شغلوا هذه الوظائف خلال السنة.

222- وخلال عام 2013، قدمت تعويضات لأفراد مقربين من أسر موظفي الإدارة العليا بلغت قيمتها 0.6 مليون دولار أمريكي (0.3 مليون دولار أمريكي في عام 2012).

223- والمقصود بالسلف هو المدفوعات المقدمة على حساب الاستحقاقات بموجب النظامين الإداري والأساسي لشؤون الموظفين.

224- والمقصود بالقروض التي يتلقاها موظفو الإدارة العليا الآخرون تلك القروض الممنوحة بموجب النظامين الإداري والأساسي للموظفين، بما في ذلك قروض شراء السيارات وسلف استئجار البيوت والقروض على المرتبات. وتُمنح هذه القروض بدون فوائد وتُسترد كمبلغ إجمالي أو كأقساط تُقتطع من المرتب.

225- والسلف المقدمة على حساب الاستحقاقات متاحة على نطاق واسع لجميع موظفي **البرنامج**.

المذكرة 11: الاتفاقات مع أطراف ثالثة

تسوية الاتفاقات المبرمة مع أطراف ثالثة	2013		2012	
	بملايين الدولارات الأمريكية			
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني		**27.2**		**16.3**
تعديلات: مخصصات للحسابات المشكوك فيها		0.3		0.3
اتفاقات جديدة مع أطراف ثالثة في السنة	84.9		67.4	
مطروحا منها: متحصلات/إضافات خلال السنة	(74.7)	10.2	(57.6)	9.8
اتفاقات مستحقة الدفع مع أطراف ثالثة أثناء السنة	(76.1)		(82.2)	
مطروحا منها: الصرف/الخصم خلال السنة	60.3	(15.8)	83.3	1.1
اتفاقات أطراف ثالثة مستحقة القبض (المذكرة 2-5)		21.9		27.5
مخصص الحسابات المشكوك فيها		(0.3)		(0.3)
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول		**21.6**		**27.2**

226- ويمثل "الاتفاق مع طرف ثالث" عقدا ملزما قانونا بين **البرنامج** وطرف آخر يقوم فيه **البرنامج** بدور الوكيل لتقديم سلع أو خدمات بسعر متفق عليه. وترد المعاملات المتعلقة باتفاقات مع طرف ثالث كبنود مستحقة القبض ومستحقة الدفع في كشف المركز المالي. وتسجل بنود الاتفاقات مع أطراف ثالثة المستحقة القبض والمستحقة السداد بشكل متقابل بحيث تعبر عن الحصيلة الصافية مع أطراف ثالثة.

227- ويبين الجدول أعلاه تحركات معاملات الاتفاقات المبرمة مع أطراف ثالثة خلال 2013، ويُظهر مبلغا صافيا مستحقا من الغير قدره 21.6 مليون دولار أمريكي (27.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012).

المذكرة 12: الوقائع الجارية بعد تاريخ الإبلاغ

228- تاريخ الإبلاغ لدى **البرنامج** هو 31 ديســـمبر/كانون الأول 2013. ولم تحدث في تاريخ توقيع المراجع الخارجي على هذه الحسابات أية وقائع مادية إيجابية أو سلبية مستحقة بين تاريخ بيان الميزانية وتاريخ الإذن بإصدار الكشوف المالية بما يؤثر على هذه الكشوف.

الملحق الأول

	الاسم	العنوان
برنامج الأغذية العالمي	World Food Programme	Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de' Medici 00148 Rome, Italy
المستشار العام ومدير مكتب الشؤون القانونية	Bartolomeo Migone	Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de' Medici 00148 Rome, Italy
الخبراء الاكتواريون	AON Hewitt Associates	45 Glover Avenue Norwalk Connecticut 06850 United States of America
المصارف الرئيسية	Citibank N.A.	Via dei Mercanti, 12 20121 Milan, Italy
	Standard Chartered Plc	6th Floor, 1 Basinghall Avenue London, EC2V 5DD, U.K.
مُراجع الحسابات	Office of the Comptroller and Auditor General of India	9, Deen Dayal Upadhyay Marg, New Delhi 110124, India

القسم الثاني

المراقب المالي والمراجع العام للهند

Shashi Kant Sharma

رقم: 271-IR/16-2013

4 أبريل/نيسان 2014

إلى عناية المدير التنفيذي،

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013

يشرفني أن أبعث إليكم بالكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 التي قدِّمت إلي بموجب المادة 13 – 3 من النظام المالي. وقد قمت بمراجعة هذه الكشوف وأعربت عن رأيي فيها. وتجدون مرفقا بهذه الرسالة تقرير المراجعة راجيا إحالته إلى المجلس التنفيذي.

وأود أن أعرب عن تقديري لما تلقيته من تعاون ومساعدة في هذا الصدد.

مع خالص الاحترام

Shashi Kant Sharma
المراقب المالي والمراجع العام للهند
مراجع الحسابات الخارجي

السيدة إرثارين كازين
المديرة التنفيذية
برنامج الأغذية العالمي
Via Cesare Giulio Viola, 68/70
00148 Rome,
Italy

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى
المجلس التنفيذي
لبرنامج الأغذية العالمي

تقرير عن الكشوف المالية

قمنا بمراجعة الكشوف المالية المرفقة لبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**)، التي تشمل كشف المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، وكشف الأداء المالي، وكشف التغيُّرات في الأصول الصافية، وكشف التدفقات النقدية، وكشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، والمذكرات على الكشوف المالية.

مسؤولية الإدارة عن الكشوف المالية

الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه الكشوف المالية وعرضها بأمانة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل هذه المسؤولية: تصميم نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه والحفاظ عليه فيما يتعلق بإعداد الكشوف المالية وعرضها بأمانة مع خلوها من أي بيانات غير صحيحة ماديا، سواء وردت بسبب التدليس أو الخطأ؛ واختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها؛ ووضع تقديرات محاسبية معقولة في ضوء الظروف المحيطة بها.

مسؤولية مراجع الحسابات

تتعلق مسؤوليتنا بإبداء رأينا في هذه الكشوف المالية بناء على مراجعتنا للحسابات. وقد أجرينا عملية المراجعة وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتتطلب هذه المعايير أن نلتزم بالمقتضيات الأخلاقية وأن نخطط عملية المراجعة ونجريها على النحو الذي يسمح لنا بالتوصل إلى تأكيدات معقولة بشأن خلو الكشوف المالية من أي بيانات غير صحيحة ماديا.

وتشمل المراجعة القيام بإجراءات بقصد الحصول على أدلة بشأن المبالغ والبيانات المفصح عنها في الكشوف المالية. وتتوقف الإجراءات المختارة على تقدير مراجع الحسابات، بما في ذلك تقدير مخاطر البيانات غير الصحيحة ماديا في الكشوف المالية، سواء أكانت صادرة عن تدليس أو خطأ. ويضع مراجع الحسابات في اعتباره عند إجراء هذه التقديرات ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد الكشوف المالية للكيان المعني وعرضها بأمانة من أجل تصميم إجراءات المراجعة في ضوء الظروف المحيطة بها، ولكن ليس لغرض إبداء رأي

عن فعالية الرقابة الداخلية. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي وضعتها الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للكشوف المالية.

ونعتقد أن الأدلة التي توصلنا إليها كافية وملائمة لتوفير أساس يستند إليه رأينا في الحسابات.

الرأي

نرى أن هذه الكشوف المالية تعبِّر بأمانة من جميع الجوانب المادية عن المركز المالي لبرنامج الأغذية العالمي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

تقرير عن المقتضيات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ما سبق، نرى أن معاملات برنامج الأغذية العالمي التي اطلعنا عليها أو التي اختبرناها في إطار مراجعتنا للحسابات قد أُجريت من كافة الجوانب المهمة وفقا للنظام المالي **للبرنامج**.

ووفقا للمادة 14-4 من النظام المالي، أصدرنا أيضا تقريرا مطولا عن مراجعتنا لحسابات برنامج الأغذية العالمي.

Shashi Kant Sharma
المراقب المالي والمراجع العام للهند
مراجع الحسابات الخارجي

نيودلهي، الهند
4 أبريل/نيسان 2014

عُين المراقب المالي والمراجع العام للهند مراجعاً خارجياً لحسابات برنامج الأغذية العالمي للفترة الممتدة من يوليو/تموز 2010 إلى يونيو/حزيران 2016 .

تقرير مراجع الحسابات الخارجي

عن الكشوف المالية

لبرنامج الأغذية العالمي

عن السنة المنتهية في ديسمبر/كانون الأول 2013

وتهدف المراجعة التي يجريها المراقب المالي والمراجع العام إلى تزويد البرنامج بضمان مستقل وإضافة قيمة إلى إدارة البرنامج عن طريق تقديم توصيات بناءة.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيدة:
Alka Rehani Bhardwaj
مديرة المراجعة الخارجية للحسابات
برنامج الأغذية العالمي
Via Cesare Giulio Viola, 68/70
00148 Rome,
Italy
هاتف: **0039-06-65133071**
بريد إلكتروني: *alka.bhardwaj@wfp.org*

نتائج مراجعة الحسابات

1- راجعنا الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 وفقا لنظامه المالي وبما يتفق مع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

2- ولاحظنا أن الكشوف المالية تعبر بأمانة من جميع الجوانب المادية عن المركز المالي **للبرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، وعن أدائه المالي خلال الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2013 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013. وقد التزم **البرنامج** بأحكام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إعداد وعرض الكشوف المالية.

برنامج عملنا

3- عُرض برنامج عملنا للفترة 2013-2014 على المجلس التنفيذي (المجلس) في دورته التي عُقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2013. وفيما يلي التقريران اللذان يوجزان عملنا في مراجعة الأداء:

- تقرير عن مشتريات الأغذية في **البرنامج**
- تقرير عن مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية

4- وأُعد هذان التقريران لدورة المجلس التنفيذي المنعقدة في يونيو/حزيران 2014 حسب ما قررته خطة العمل.

5- وعلاوة على هذين التقريرين المتعلقين بمراجعة الأداء، شمل برنامج عملنا زيارات ميدانية إلى ستة مكاتب قطرية وثلاثة مكاتب إقليمية تابعة **للبرنامج**.[1] واستعرضنا العمليات في هذه المكاتب الميدانية، وأجرينا أيضا اختبارات موضوعية لعينات من المعاملات على أساس تقييم المخاطر في كل عملية من عمليات المراجعة الميدانية. وقدمنا إلى الأمانة في نهاية كل عملية مراجعة خطابات إدارية تتضمن استنتاجاتنا وتوصياتنا.

[1] *المكاتب القطرية التي شملتها المراجعة هي: إثيوبيا، وبوركينا فاسو، ومالي، والسلفادور، وهندوراس، واليمن. وشملت مراجعتنا الميدانية أيضا ثلاثة مكاتب إقليمية في داكار، ونيروبي، وبنما.*

التقرير الحالي

6- يتعلق هذا التقرير بأعمال المراجعة المالية التي أُجريت في مقر **البرنامج**. ويتضمن تقريرنا ما يلي: أ) تقييم أداء **البرنامج** على أساس المؤشرات التشغيلية والمالية الرئيسية؛ ب) التعليقات على الكشوف المالية. وقدمنا خمس توصيات في هذا التقرير. واستعرضنا أيضا التقدم المُحرز في تنفيذ توصياتنا عن المراجعة المالية في السنوات الثلاث السابقة.

موجز التوصيات

1- الميزانية

يمكن الإفصاح بصورة ملائمة عن المعلومات الخاصة بالأموال الفعلية المتاحة خلال السنة من أجل تحسين فهم الميزانية وإمكانية استخدامها.

2- إثبات المصروفات

يوجد نظام أقوى للمعاينات الإجرائية والضوابط المحاسبية من أجل ما يلي: (أ) تحسين التسجيل الناجز، بما في ذلك تحسين دقة تسويات الاستحقاقات الختامية، (ب) تحسين دقة تسجيل التاريخ في خانة التاريخ بالوثيقة.

3- المخزونات: المطابقة بين نظام ساب ونظام تحليل وإدارة حركة السلع (كومباس)

يلزم تعزيز المطابقة التي جرت بين نظامي ساب وكومباس، خاصة فيما يتعلق بمطابقة الأصناف الناشئة عن المشاريع المقفلة.

4- العقارات والمنشآت والمعدات

فيما يتعلق بإدارة الأصول، ينبغي تعزيز الضوابط المتعلقة بما يلي: أ) تحديد فئات الأصول، ب) الالتزام بحد ثابت لرسملة الأصول، ج) دقة البيانات المدرجة في خانة تاريخ الاستهلاك.

5- الصناديق الاستئمانية

يلزم تبسيط وتوحيد إدارة الصناديق الاستئمانية في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية بموجب توجيه مؤسسي.

أولا - مقدمة

7- أُسندت مراجعة حسابات برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) إلى المراقب المالي والمراجع العام للهند في الفترة من يوليو/تموز 2010 حتى يونيو/حزيران 2016 وفقا للمادة 14 -1 من النظام المالي، والصلاحيات الإضافية لتنظيم المراجعة الخارجية على نحو ما ورد في ملحق النظام المالي. ويجوز للمراقب المالي والمراجع العام للهند أن يبدي ملاحظات بشأن كفاءة الإجراءات المالية، ونظام المحاسبة، والرقابة المالية الداخلية، وبصفة عامة، بشأن ما يتصل بالإدارة والتسيير في **البرنامج** وفقا للمادة 14-4 من النظام المالي.

8- وتتمثل الأهداف الرئيسية لعملية مراجعة الحسابات في التحقق من أن الكشوف المالية السنوية

- تعرض بأمانة من جميع الجوانب المادية المركز المالي **للبرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 وأداءه المالي خلال عام 2013؛
- أُعدت وفقا للنظام المالي **للبرنامج** وسياساته المحاسبية؛
- تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

9- وشملت عملية المراجعة فحص الكشوف المالية باستخدام الوثائق المؤيدة والمعلومات المتاحة في اثنين من نظم تكنولوجيا المعلومات، وهما:

- الصيغة الثانية من شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات (نظام وينجز 2)، وتطبيقات نظام ساب باستخدام تكنولوجيا المعلومات في الأغراض المحاسبية؛
- نظام تحليل وإدارة حركة السلع (كومباس)، وهو تطبيق لتكنولوجيا المعلومات في تتبع المخزونات.

10- وشملت عملية المراجعة التي أجريناها عقد اجتماعات مع الإدارة العليا في بداية وختام المراجعة، إلى جانب مناقشات واجتماعات استعراضية مع المسؤولين في إدارة تسيير الموارد والمساءلة في **البرنامج**.

11- وتناولت المراجعة أيضا النتائج الهامة التي لوحظت أثناء عمليات المراجعة الميدانية في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية التابعة **للبرنامج**. وروعيت عند وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير آراء الإدارة التي تلقيناها في مختلف مراحل عملية المراجعة.

ثانيا - المسؤولية عن الكشوف المالية

12- تقع على **البرنامج** مسؤولية إعداد الكشوف المالية وعرضها بأمانة وفقا لدليل التوجيهات السياسية الخاصة **بالبرنامج** استنادا إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل هذه المسؤولية تصميم الضوابط الداخلية وتنفيذها والحفاظ عليها فيما يتعلق بإعداد الكشوف المالية وعرضها بأمانة، مع خلوها من أي بيانات غير صحيحة ماديا، سواء بسبب الاختلاس أو الخطأ؛ واختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها؛ ووضع تقديرات محاسبية معقولة على ضوء الظروف السائدة.

ثالثا - مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي

13- مسؤوليتنا كمراجعين خارجيين للحسابات هي إبداء رأينا في هذه الكشوف المالية بعد فحص السجلات والمعلومات المقدمة من إدارة **البرنامج**. وقد أجرينا مراجعتنا وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتتطلب هذه المعايير أن نمتثل للمقتضيات الأخلاقية وأن نخطط عملية المراجعة ونجريها للتوصل إلى تأكيدات معقولة تؤيد خلو الكشوف المالية من أي بيانات غير صحيحة ماديا. وروعيت عند إجراء عملية المراجعة اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي المنصوص عليها في النظام المالي **للبرنامج**.

رابعا- رأي مراجع الحسابات في الكشوف المالية لعام 2013

14- لم تكشف عملية مراجعة الكشوف المالية للفترة المالية 2013 عن أي ثغرات أو أخطاء يمكن أن تؤثر ماديا على دقة واكتمال وصحة الكشوف المالية ككل. وبناء على ذلك، فقد أبديتُ رأياً غير مشوب بأي تحفظات على الكشوف المالية **للبرنامج** عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013.

خامسا – الأداء على أساس المؤشرات الرئيسية

الإيرادات والمصروفات

15- تأتي إيرادات **البرنامج** من المساهمات النقدية والعينية المقدمة من الجهات المانحة، والتي شكلت معا 96.6 في المائة من مجموع إيرادات **البرنامج** خلال عام 2013 (96 في المائة في عام 2012) وتأتي بقية الإيرادات من فروق أسعار الصرف، وعائد الاستثمارات، والإيرادات المتولدة من تقديم السلع والخدمات، ومن مصادر أخرى مثل عائدات بيع السلع التالفة وغير ذلك. وكانت إيرادات المساهمات النقدية تشكل 88 في المائة من مجموع المساهمات في عام 2013 (82.5 في المائة في عام 2012).

الرسم البياني 1

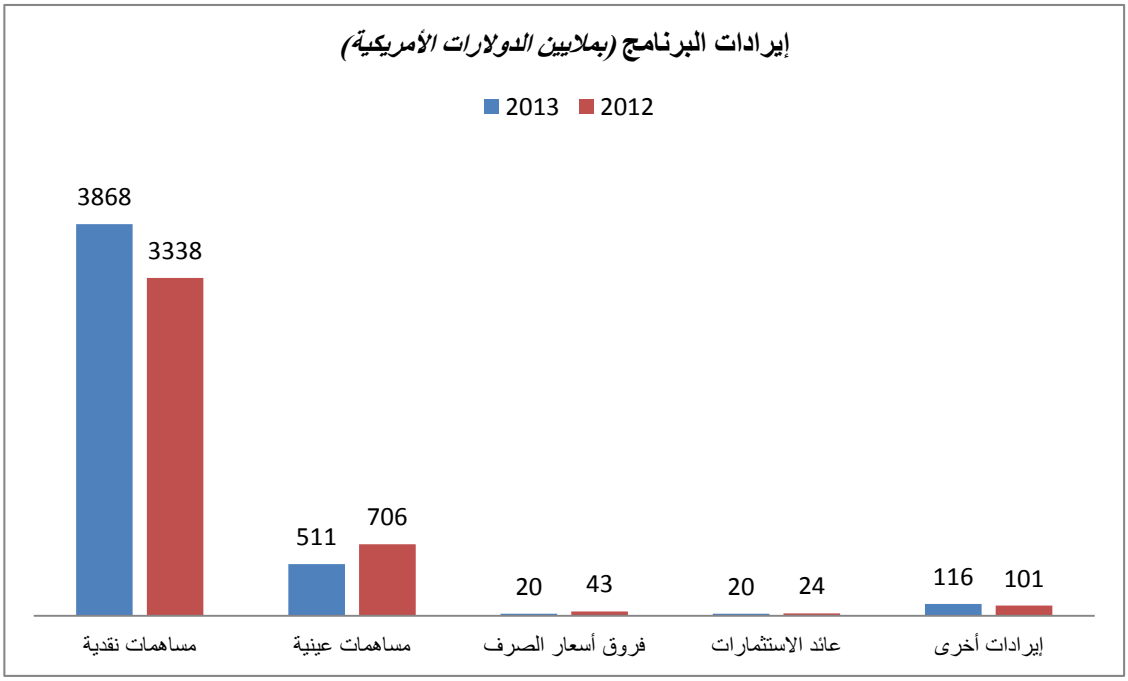

16- وكان عنصر المعونة – السلع الغذائية وكذلك النقد والقسائم – والذي بلغ 2551.5 2 مليون دولار أمريكي يمثل 56.5 في المائة من مصروفات **البرنامج** في عام 2013 (55.9 في المائة في عام 2012)، تليه تكاليف الموظفين التي كانت تمثل 15.9 في المائة من مصروفاته

خلال السنة (15.7 في المائة في عام 2012). ومثل التوزيع والخدمات ذات الصلة 12.8 في المائة من مجموع المصروفات (13.7 في المائة في عام 2012) بينما مثلت الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى 9 في المائة من المصروفات، وهي نفس النسبة تقريبا في السنة السابقة. وكانت بقية المصروفات تتعلق بالإمدادات، والمواد الاستهلاكية، وغير ذلك من التكاليف الجارية (3.5 في المائة)، ومصروفات أخرى، مثل التدريبات وما يتصل به من تكاليف، ومخصصات لحسابات مشكوك فيها، وصيانة المرافق، والخدمات، والتامين، وتكاليف مالية وغيرها. وترد مقارنة الإيرادات والمصروفات خلال عامي 2012 – 2013 في الرسم البياني 1 والرسم البياني 2 على الترتيب.

الرسم البياني 2

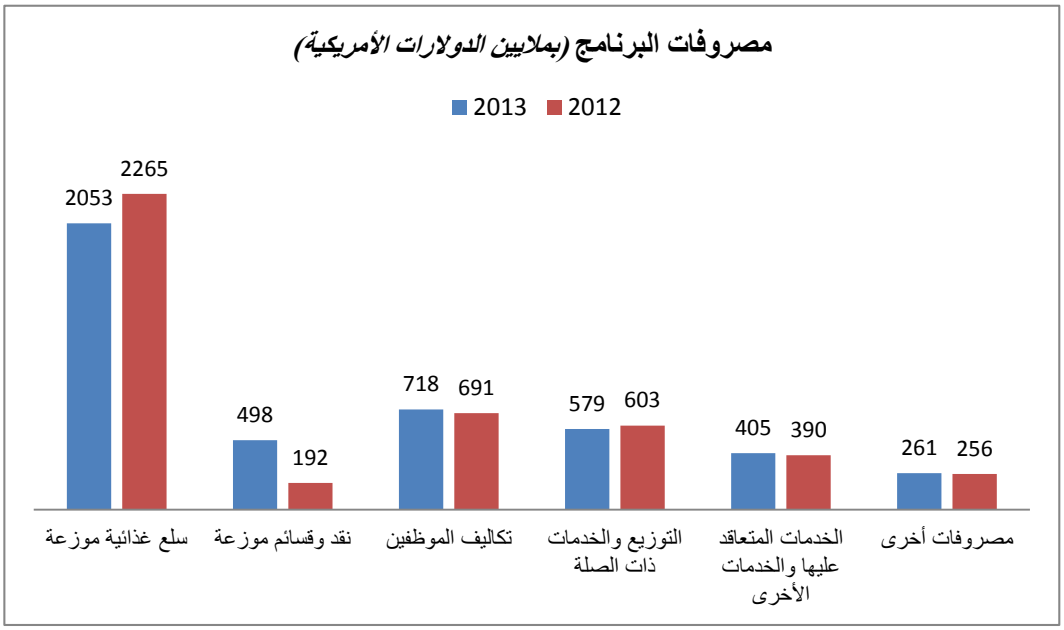

17- ومن بين المصروفات، لوحظ توسع في استخدام النقد والقسائم الموزعة، ونتيجة لذلك، بينما انخفضت المصروفات على السلع الغذائية الموزعة بمقدار 211.2 مليون دولار أمريكي (9.3 في المائة) خلال السنة السابقة، تم تعويض هذا الانخفاض بل وتجاوزه عن طريق زيادة قدرها 306.3 مليون دولار أمريكي (160 في المائة) في النقد والقسائم الموزعة خلال السنة. وفي حين ظلت المصروفات على نفس مستوى السنة السابقة من الناحية العملية فيما يتعلق بالإمدادات والمواد المستهلكة والتكاليف الجارية (159 مليون دولار أمريكي)، وأظهرت المصروفات فيما يتعلق بالخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى (405.3 مليون دولار أمريكي) زيادة طفيفة فقط خلال السنة السابقة (389.7 مليون دولار أمريكي)، زادت المصروفات فيما يتعلق بالأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين، وتكاليف الموظفين الأخرى بمقدار 26.7 مليون دولار أمريكي (3.9 في المائة). ولم يكن هناك تغيير واضح فيما يتعلق ببنود المصروفات الأخرى.

18- وفيما يتعلق بالإيرادات، بينما زادت المساهمات النقدية بمقدار 530.4 مليون دولار أمريكي (15.9 في المائة)، انخفضت المساهمات العينية بمقدار 195.1 مليون دولار أمريكي (27.6 في المائة)، وهو ما عكس نفس اتجاه التوسع في استخدام النقدية والقسائم. وفي حين أظهرت الإيرادات الأخرى تحسنا هامشيا بمقدار 15.8 مليون دولار أمريكي عن مستوى السنة السابقة الذي بلغ 100.5 مليون دولار أمريكي، أظهر عائد الاستثمارات انخفاضا هامشيا قدره 3.9 مليون دولار أمريكي عن مستوى العام السابق الذي بلغ 24 مليون دولار أمريكي.

الفائض/العجز التشغيلي

19- طبقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يقوم **البرنامج** بإثبات المساهمات على أنها جزء من الإيرادات عندما تؤكدها الجهات المانحة كتابة. ويتم إثبات المصروفات عند تلقي السلع والخدمات، أو عند تسليم السلع الغذائية إلى الشركاء المتعاونين لغرض التوزيع.

20- والفائض/العجز هو الفرق بين إيرادات **البرنامج** ومصروفاته خلال العام. وقد شهد عام 2013 تحسنا في اتجاه الهبوط الذي لوحظ في العجز التشغيلي في عام 2012. وكان هناك فائض تشغيلي صافٍ قدره 21 مليون دولار أمريكي في عام 2013 مقابل عجز بلغ 184.3 مليون دولار أمريكي في عام 2012. وكان هذا التغيير نتيجة صافية لما يلي: 1) زيادة في إيرادات المساهمات قدرها 335.3 مليون دولار (من 4 044.3 مليون دولار أمريكي في عام 2012 إلى 4 379.6 مليون دولار أمريكي في عام 2013، أي بنسبة 8.3 في المائة)، 2) زيادة عامة في الإنفاق بمبلغ 119.1 مليون دولار أمريكي (من 4 395.7 مليون دولار أمريكي في عام 2012 إلى 4 514.8 مليون دولار أمريكي في عام 2013، أي بنسبة 2.7 في المائة). ويرد مركز الفائض/العجز في الرسم البياني 3 والرسم البياني 4.

21- ويرد في الجدول 1 تحليل للعجز بين مختلف الشرائح. وكان هناك تحسن كبير في مركز العجز في حسابات فئات البرامج في عام 2013، وهو ما يتناقض مع اتجاه حالات العجز المستمرة التي لوحظت خلال السنوات السابقة. ويعزى هذا التحول في اتجاه حالات العجز المتزايدة بصورة أساسية إلى زيادة في الإيرادات (527.5 مليون دولار أمريكي أو 16.3 في المائة) بمبلغ تجاوز كثيرا الزيادة في المصروفات (59.3 مليون دولار أمريكي أو 1.5 في المائة) عن العام السابق.

الجدول 1: الأداء المالي على نطاق الشرائح: 2009-2013

(الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية)

الشرائح	2009	2010	2011		2012	2013
أولاً- حسابات فئات البرامج						
الإيرادات	3556	3577	2894		3236	3763.5
المصروفات	3692	3729	3459		3853	3912.3
العجز	(-)136	(-)152	(-)565		(-) 617	(-) 148.8
الفائض/العجز في الشرائح الأخرى						
ثانيًا – الحساب العام والحسابات الخاصة	315	65	362		388	211.1
ثالثًا - العمليات الثنائية والصناديق الاستئمانية	(-)34	116	(-)77.9		44.8	(-) 41.3
مجموع الفائض/العجز	145	29	(-)281		(-)184.3	21.0

22- وقد تمت تغطية العجز في حسابات فئات البرامج والعمليات الثنائية والصناديق الاستئمانية معا عن طريق الفائض في الحساب العام والحسابات الخاصة ليتحقق فائض صافٍ قدره 21 مليون دولار أمريكي مقابل عجز عام بلغ 184.3 مليون دولار أمريكي في عام 2012. وخلال عامي 2011 و2012، سجلت عمليات **البرنامج** مستويات عجز عالية، وكانت استعادة التوازن بين المصروفات والإيرادات في عام 2013 بمثابة تطور جدير بالترحيب.

الرسم البياني 3

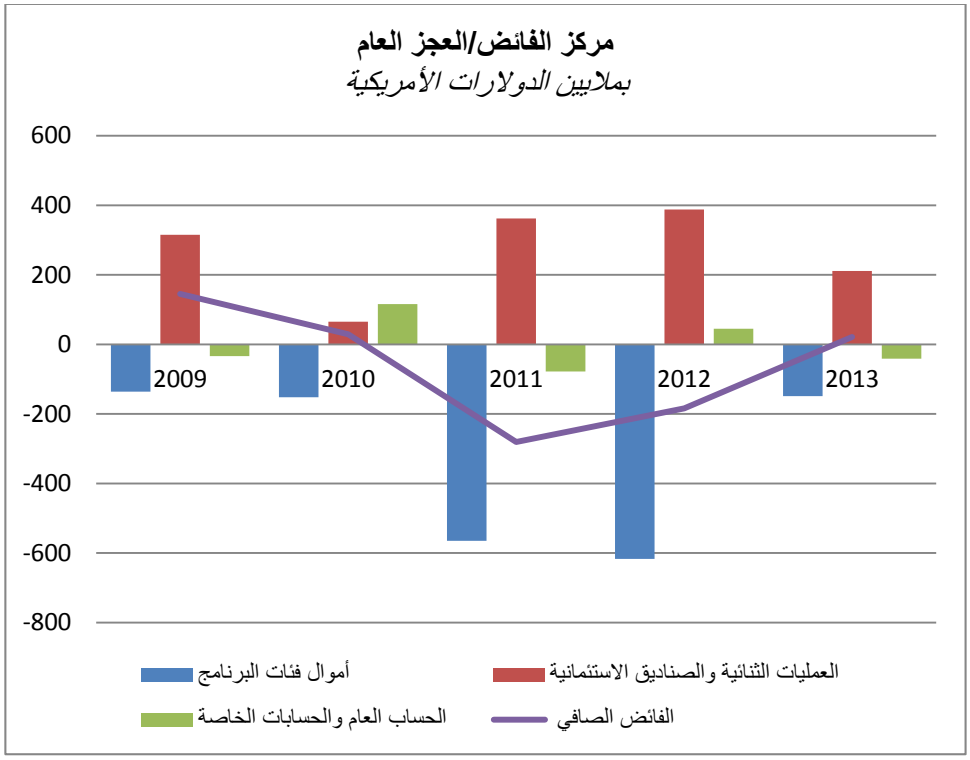

الإيرادات والمصروفات والفائض/العجز على نطاق الشرائح

23- من بين الشرائح الثلاث لأنشطة **البرنامج** - أي حسابات فئات البرامج، والحساب العام والحسابات الخاصة، والعمليات الثنائية والصناديق الاستئمانية - زاد مجموع المساهمات بالنسبة لحسابات فئات البرامج، بينما انخفضت المساهمات بالنسبة للشريحتين الأخريين – النقدية والعينية – عن مستوى السنة السابقة (18.3 في المائة) للحساب العام والحسابات الخاصة، و28 في المائة للعمليات الثنائية والصناديق الاستئمانية) وانخفضت المساهمات العينية في الواقع إلى 0.6 مليون دولار أمريكي فقط من 11.3 مليون دولار أمريكي وردت في عام 2012 فيما يتعلق بالعمليات الثنائية والصناديق الاستئمانية.

الرسم البياني 4

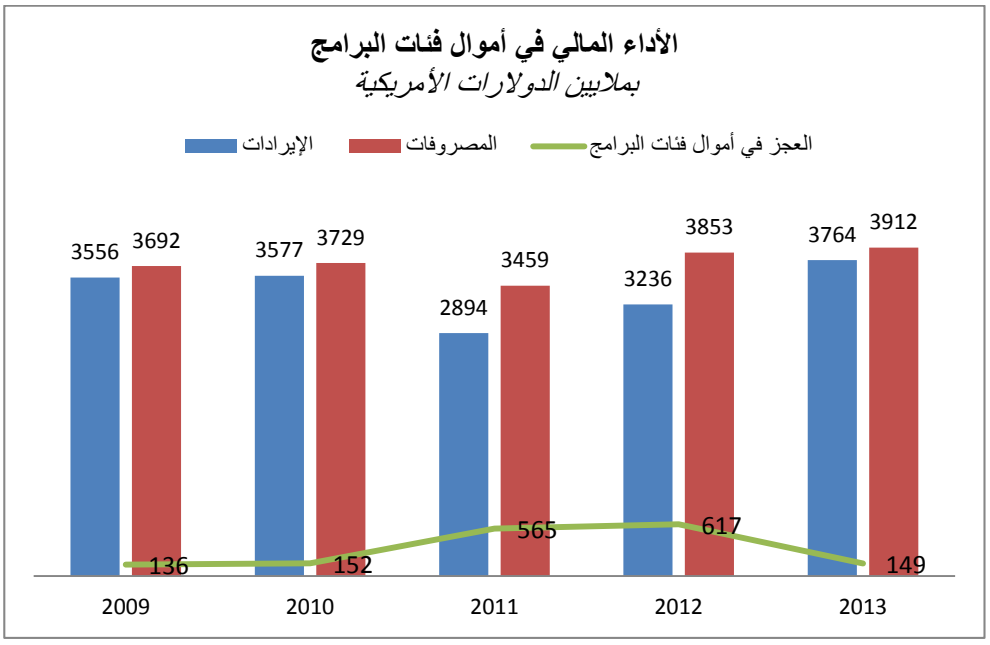

24- وفيما يتعلق حسابات فئات البرامج، ارتفع عائد المساهمات (النقدية والعينية) من 3 164.7 مليون دولار أمريكي في عام 2012 إلى 3 679 مليون دولار أمريكي في عام 2013. وجاءت الزيادة في المساهمات أساسا نتيجة لاستجابة الجهات المانحة للأزمة في سورية. ووصل مجموع الإيرادات في عام 2013 إلى 4 535.8 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 7.7 في المائة مقارنة بعام 2012 (4 211.4 مليون دولار أمريكي). وأظهرت المساهمات العينية انخفاضا بنسبة 27.6 في المائة من 706.3 مليون دولار أمريكي وردت في عام 2012.

25- وارتفعت الإيرادات فيما يتعلق بالحساب العام والحسابات الخاصة بمقدار 60.6 مليون دولار أمريكي في عام 2013، وهذا يُعزى أساسا إلى زيادة قدرها 227.6 مليون دولار أمريكي من إيرادات أخرى برغم حدوث انخفاض في المساهمات بمقدار 126.1 مليون دولار أمريكي. وسجلت العمليات الثنائية والصناديق الاستئمانية انخفاضا في مجموع الإيرادات بمقدار 52 مليون دولار أمريكي بسبب انخفاض في المساهمات.

26- وارتفعت المصروفات فيما يتعلق بالحساب العام والحسابات الخاصة بمقدار 237.5 مليون دولار أمريكي، وتُعزى أساسا إلى زيادة كبيرة في تكلفة السلع الغذائية الموزعة، من 22.2 مليون دولار أمريكي إلى 215.7 مليون دولار أمريكي. وتتعلق السلع الغذائية الموزعة في شريحة الحساب العام والحسابات الخاصة بأنشطة خمسة حسابات خاصة **للبرنامج**، اشترى منها الحساب الخاص لمرفق الشراء الآجل سلعا غذائية لمواصلة استخدامها في مشاريع **البرنامج**. ويتم بيع السلع المشتراة للمشاريع.

27- وانخفض الفائض أيضا من 388 مليون دولار أمريكي في عام 2012 إلى 211.1 مليون دولار أمريكي في عام 2013 في شريحة الحساب العام والحسابات الخاصة. وزادت المصروفات بالنسبة للعمليات الثنائية والصناديق الاستئمانية بصورة معتدلة بمقدار 34.1 مليون دولار في عام 2013 من 143.2 مليون دولار منذ عام، بينما سجلت العمليات الصافية في هذه الشريحة عجزا مقداره 41.3 مليون دولار أمريكي، بدلا من الفائض الذي بلغ 44.8 مليون دولار أمريكي في عام 2012.

الأصول والخصوم

28- زاد مجموع الأصول بمقدار 187 مليون دولار أمريكي خلال عام 2013، من 4 545.4 مليون دولار أمريكي في عام 2012 إلى 4 732.4 مليون دولار أمريكي في عام 2013. ولوحظت الزيادات الكبيرة في النقدية ومعادلات النقد (بمقدار 214.2 مليون دولار)، والاستثمارات الطويلة الأجل (74.8 مليون دولار أمريكي)، والجزء الجاري من المساهمات المستحقة القبض (50.2 مليون دولار أمريكي)، بينما كانت هناك انخفاضات معتدلة في الاستثمارات القصيرة الأجل (52 مليون دولار أمريكي)، والمخزونات (45 مليون دولار أمريكي)، والجزء غير الجاري من المساهمات المستحقة القبض (36.7 مليون دولار أمريكي). وكانت المساهمات المستحقة القبض، الجارية وغير الجارية تُشكل 41 في المائة من الأصول، تليها الاستثمارات، القصيرة الأجل والطويلة الأجل على حدٍ سواء، والتي تُمثل 25.6 في المائة من مجموع الأصول.

29- وزاد مجموع الأصول بمقدار 138.6 مليون دولار أمريكي من 921.1 مليون دولار أمريكي في عام 2012 إلى 1059.7 مليون دولار أمريكي خلال سنة، وهذا يُعزى أساسا إلى زيادات في الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات (83.8 مليون دولار أمريكي) واستحقاقات الموظفين (37.2 مليون دولار أمريكي). ومن مجموع خصوم استحقاقات الموظفين البالغة 421.8 مليون دولار أمريكي، تم تحميل 301.7

مليون دولار أمريكي (71.5 في المائة) على الصناديق ذات الصلة، وتم تخصيص الرصيد البالغ 120.1 مليون دولار أمريكي من الحساب العام. وكان 47 في المائة من مجموع الخصوم يتعلق بالحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات، بينما كان 39.8 في المائة من الخصوم يتعلق باستحقاقات الموظفين. وبلغت الأصول الصافية **للبرنامج** بعد تسوية الخصوم 672.7 3 مليون دولار أمريكي، في نهاية عام 2013، لتسجل زيادة قدرها 48.4 مليون دولار أمريكي فقط (1.3 في المائة) عن السنة السابقة. وترد خصوم وأصول **البرنامج** عن عامي 2012 و2013 في الرسم البياني 5 والرسم البياني 6 على الترتيب.

الرسم البياني 5

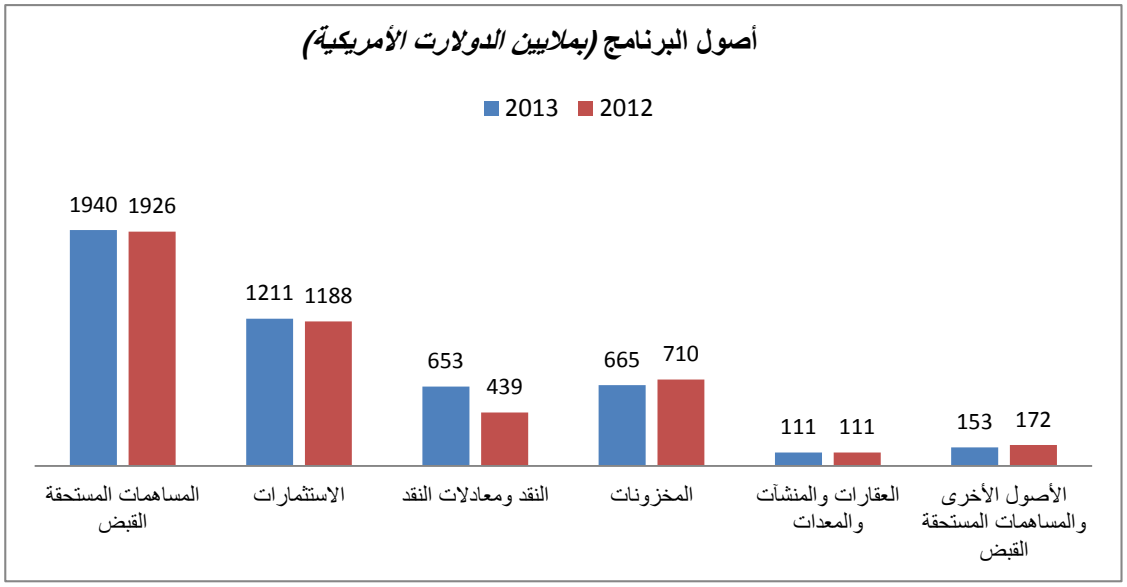

الرسم البياني 6

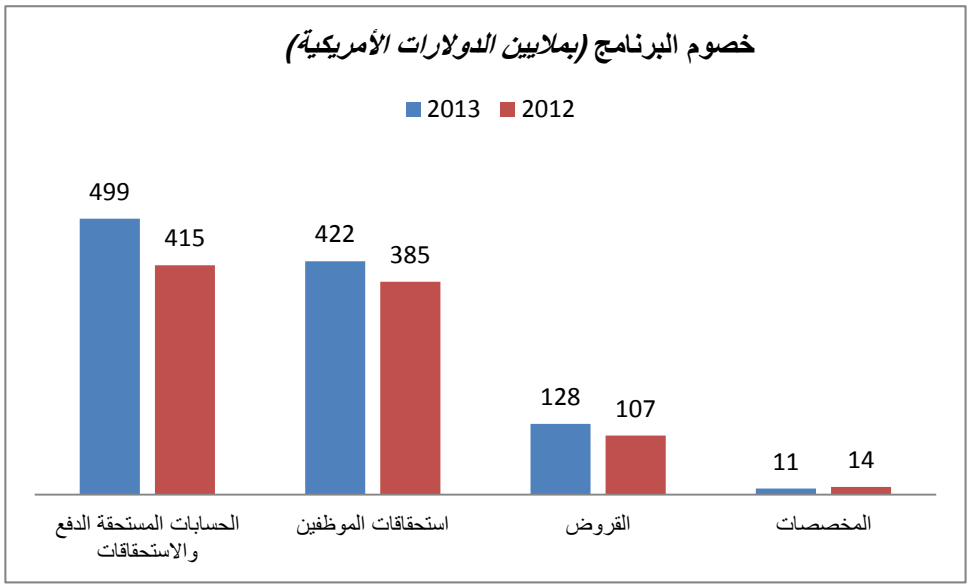

الاستثمارات والعائدات

30- بلغ مجموع استثمارات **البرنامج** 211 1 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2013 (188.2 1 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2012). وترد الاستثمارات وعائداتها في الرسم البياني 7 والرسم البياني 8 على الترتيب. وقد تم تعويض النقص في الاستثمار القصير الأجل خلال السنة بصورة أو بأخرى عن طريق الزيادة في الاستثمارات الطويلة الأجل. وانخفض عائد الاستثمارات بمقدار 3.9 مليون دولار أمريكي، وكان هذا العائد بنسبة 1.66 في المائة في عام 2013 (2.02 في المائة في عام 2012).

الرسم البياني 7

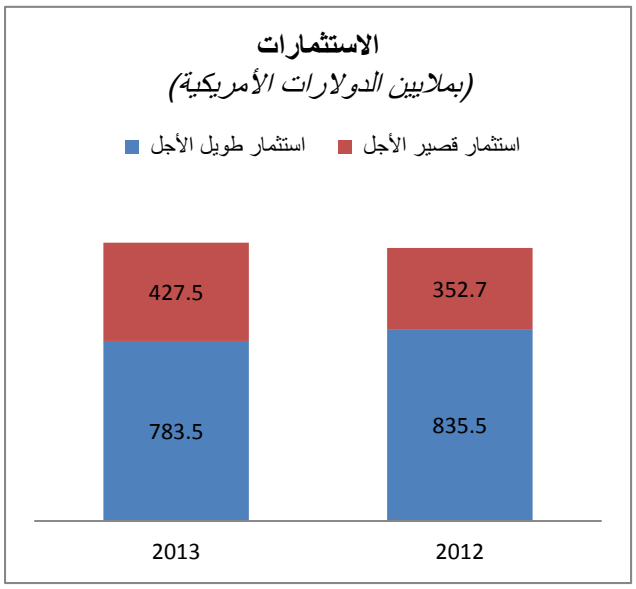

الرسم البياني 8

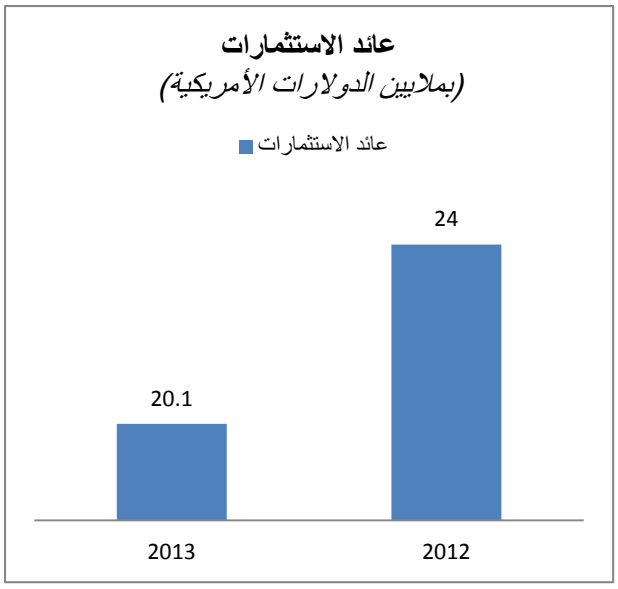

عمليات البرنامج

31- تتعلق عمليات **البرنامج** بتوزيع المعونة إما عن طريق الأغذية أو عن طريق النقد والقسائم. ويرد في الرسم البياني 9 توزيع المعونة عن طريق هاتين الأداتين – توزيع الأغذية وتوزيع النقد والقسائم – خلال فترة الخمس سنوات 2009 – 2013، ويتضح من الرسم أن **البرنامج** قد توسع في استخدام أداة النقد والقسائم، ونتيجة لذلك، انخفض حجم الأغذية الموزعة، بينما زادت المعونة الغذائية التي استمرت عن طريق النقد والقسائم خلال السنوات الأخيرة. وانخفضت أيضا كمية الأغذية الموزعة وعدد المستفيدين خلال هذه السنوات كما يتضح من الرسم البياني 10.

الرسم البياني 9

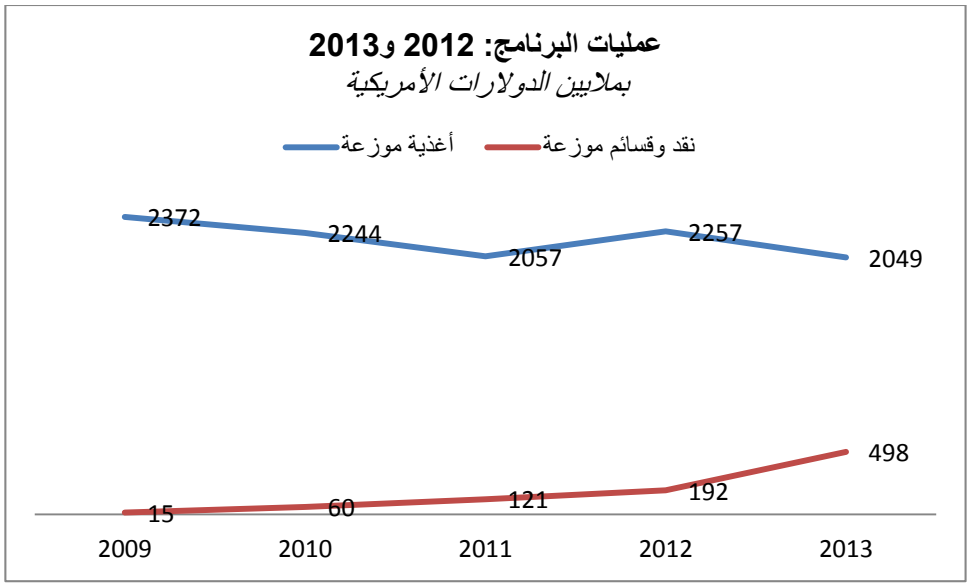

الرسم البياني 10

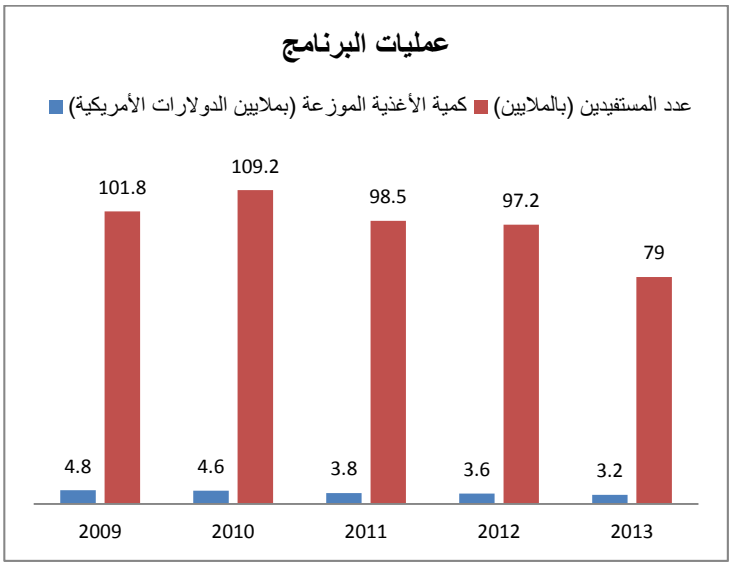

أرصدة الصناديق والاحتياطيات

32- بلغت احتياطيات **البرنامج** 272.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، وهو من الناحية العملية نفس مستوى العام السابق (273.1 مليون دولار أمريكي). وتمثل أرصدة الصناديق الجزء غير المنفق من المساهمات التي توجه لتلبية احتياجات **البرنامج** التشغيلية في المستقبل. وهذه فوائد متبقية لدى **البرنامج** في أصول **البرنامج** بعد اقتطاع جميع الخصوم. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013،

بلغت أرصدة الصناديق والاحتياطيات 672.7 3 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة عن الأرصدة التي بلغت 624.3 3 مليون دولار أمريكي في عام 2012.

استخدام الميزانية

33- تنطوي عملية ميزنة **البرنامج** على عنصر عدم يقين في التمويل من جانب المساهمين. وربما كان لعدم اليقين في التمويل أثر تمثل في الاستخدام المنخفض أو غير المثالي لمخصصات الميزانية، كما يتضح من الجدول 2 خلال السنة المالية 2013. فقد بلغت الميزانية النهائية **للبرنامج** 545.5 6 مليون دولار أمريكي بالنسبة لعام 2013. ويتضح من الجدول 2 الذي يبين استخدام عناصر الميزانية المختلفة أنه، باستثناء ميزانية دعم البرامج والإدارة التي تغطي تكاليف الدعم غير المباشرة **للبرنامج** والتي لا ترتبط بأي عملية خاصة، كان الاستخدام منخفضا فيما يتعلق بجميع العناصر الأخرى. وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بميزانية الأغذية، بلغ الاستخدام 59 في المائة فقط، وفيما يتعلق بالنقد والقسائم، بلغت النسبة 67.2 في المائة، وفيما يتعلق بمجموع تكاليف المشاريع المباشرة، بلغت النسبة 62.2 في المائة فقط. وبلغ مجموع نسبة استخدام الميزانية النهائية 63.7 في المائة. ولم تكن أرقام الاستخدام بالنسبة لعام 2013 مختلفة بصورة مادية عن الأرقام المسجلة في السنوات السابقة أيضا.

34- ولوحظ أيضا أنه بالنسبة لتكاليف المشاريع المباشرة، كانت الميزانية الأصلية البالغة 969.2 4 مليون دولار أمريكي ستكفي الإنفاق الفعلي البالغ 909.3 3 مليون دولار أمريكي على النحو المسجل في الكشوف المالية (الكشف الخامس)، ولكن الميزانية الأصلية زادت إلى 276 6 مليون دولار أمريكي، لم يتسن استخدام سوى 62.2 في المائة منها فقط. وهكذا يبدو من الظاهر أنه لم يكن هناك دافع لزيادة الميزانية نظرا لأن مستوى الإنفاق المبين في الميزانية الأصلية قد تعذر إنفاقه.

الجدول 2: استخدام الميزانية في عام 2013

العناصر	الميزانية الأصلية (بملايين الدولارات الأمريكية)	الميزانية النهائية (بملايين الدولارات الأمريكية)	الاستخدام – 2013 (*نسبة مئوية*)	الاستخدام – 2012 (*نسبة مئوية*)
ميزانية الأغذية	**3543.6**	**4286.5**	**59.0**	**58.7**
تحويلات الأغذية	2153.7	2644.5	59.2	58.3
النقل الخارجي	296.7	317.9	45.9	47.9
النقل البري والتخزين والمناولة	897.6	1031.5	62.6	65.7
تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى	195.6	292.6	58.3	51.0
النقد والقسائم	**464.4**	**903.4**	**67.2**	**54.9**
تحويلات النقد والقسائم	409.8	834.2	68.3	54.3
نقد وقسائم أخرى	35.3	69.2	46.2	48.5
تسليم النقد والقسائم	19.3	0	---	----
تنمية القدرات وزيادتها	**303.7**	**318.1**	**74.1**	**61.5**
تكاليف التشغيل المباشرة	**4311.7**	**5508.0**	**61.2**	**58.6**
تكاليف الدعم المباشرة	**657.5**	**768.0**	**69.2**	**67.7**
مجموع تكاليف المشاريع المباشرة	**4969.2**	**6276.0**	**62.2**	**59.7**
التكاليف العادية لدعم البرامج والإدارة	**249.1**	**249.1**	**99.3**	**99.2**
الصناديق الرأسمالية وصناديق القدرات	**20.4**	**20.4**	**95.1**	**95.2**
مجموع التكاليف غير المباشرة	**269.5**	**269.5**	**99.0**	**98.8**
المجموع	**5238.7**	**6545.5**	**63.7**	**61.3**

35- وقد أوضحت الإدارة أن استخدام الميزانية كان مقيدا خلال العام بحجم المساهمات المؤكدة، وتوقيتها، والقدرة على التنبؤ بها، فضلا عن القيود التشغيلية المتأصلة. ويؤكد بيان المدير التنفيذي أيضا أن الفجوة بين الميزانية النهائية لتكاليف المشاريع واستخدام الميزانية تعكس هذه القيود.

سادسا – نتائج المراجعة

1- الميزانية

36- يقدم كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (الكشف الخامس) من الكشوف المالية **للبرنامج** لمحة عامة عن الميزانية الأصلية والميزانية النهائية **للبرنامج**، والإنفاق الفعلي على أساس مقارن خلال السنة المالية، وتعد الميزانية الأصلية على أساس الاحتياجات، وتتم تسويتها وتعديلها بعد ذلك على أساس المشاريع الجديدة، وتنقيحات الميزانية على المشاريع المعتمدة خلال العام، والتغيرات المعتمدة في دعم البرامج والتكاليف الإدارية والرأسمالية للوصول إلى أرقام الميزانية النهائية.

37- ولاحظنا أن أرقام الميزانية النهائية، كما يتضح من الكشف الخامس، لا تعكس المبالغ الفعلية المتاحة **للبرنامج** من أجل تنفيذ الأنشطة المحددة في الميزانية. ولا تعكس المقارنة بين أرقام الميزانية النهائية والإنفاق الفعلي هذا الواقع على أساس مقارن كما يتضح من الكشف الخامس، نظراً لأن المقارنة تمت على أساس الاحتياجات، وليس على أساس الأموال المتاحة بالفعل للإنفاق.

38- كذلك فإن استخدام الميزانية، كما تم حسابها وإبلاغها في بيان المدير التنفيذي الذي يعد جزءاً من مجموعة الكشوف المالية، لا يعكس الاستخدام الفعلي للموارد. وهكذا فإنه على الرغم من أن الكشوف المالية **للبرنامج** تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإننا نرى أن هناك مجالا لمزيد من الإفصاح فيما يتعلق بتوفر الأموال على أساس المبالغ المرصودة في الميزانية على النحو المبين في الكشف الخامس.

39- وقد اتفقت الإدارة على أنه سيكون من المُجدي توفير معلومات إضافية في الكشف الخامس عن مبلغ المساهمات المؤكدة في سنة الميزانية والمتاحة **للبرنامج** من أجل تنفيذ مشاريعه. وعن طريق تقديم مثل هذه المعلومات، فإن أي فروق مادية بين المبالغ الفعلية ومبالغ الميزانية ستنقسم إلى مجالين رئيسيين: أ) أداء التمويل في مواجهة متطلبات الميزانية، ب) الأداء التشغيلي بالنسبة للموارد المتاحة. ومن شأن هذا التوزيع للفروق المادية بين المبالغ الفعلية ومبالغ الميزانية أن يُمكّن مستخدمي الكشف المالي من إجراء تحديد أفضل يوضح ما إذا كان قد تم الحصول على الموارد واستخدامها وفقا للميزانية المعتمدة. وفي مارس/آذار 2012، أوصت لجنة المراجعة أيضا بأنه يمكن تحسين الإبلاغ المالي، خاصة فيما يتعلق بالكشف الخامس، ليشمل الإيرادات المتوقعة والفعلية والإنفاق.

40- وأعلنت الإدارة أيضا أنها كانت تستعرض كيفية تحسين الإفصاح عن العلاقة بين الميزانية القائمة على الاحتياجات والإيرادات الفعلية والإنفاق. وعلى وجه الخصوص احتمال إضافة عمود جديد في الكشف الخامس للمساهمات المؤكدة، وأنها قد أبلغت لجنة المراجعة بالفعل في مارس/آذار 2013 بأن موعد التنفيذ الأقرب سيكون بالنسبة لسنة الإبلاغ في عام 2014 نظرا لوجود أولويات أخرى في عام 2013، وتحديدا تنفيذ استعراض الإطار المالي.

التوصية 1

نوصي بأنه يمكن الإفصاح بصورة ملائمة عن المعلومات الخاصة بالأموال الفعلية المتاحة خلال السنة من أجل تحسين فهم الميزانية وإمكانية استخدامها.

41- وقد أحاطت الإدارة علما بهذه الملاحظة وأكدت أنه يجري حاليا هذا الاستعراض مع توقع التنفيذ في عام 2014.

2- إثبات الإنفاق

تلقي السلع الغذائية

42- تطلب الفقرة 3-2-5 من دليل **البرنامج** التوجيهي للسياسات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بمشتريات السلع والخدمات ضرورة إثبات الرصيد أو الإنفاق عند نقطة تلقي السلع أو الخدمات. وعلى ذلك فإن نقطة الإثبات تتمثل في التاريخ الذي يتلقى فيه **البرنامج** السلع أو الخدمات على النحو المسجل في خانة "تاريخ الوثيقة" في نظام ساب الخاص **بالبرنامج** (نظام وينجز 2) – أي التاريخ الذي صدرت فيه الوثيقة التي تؤكد تلقيه السلع والخدمات (وهي عادة مذكرة تسليم السلع). ولاحظنا عند تدقيق بيانات "تاريخ الوثيقة" في نظم وينجز 2 أن السلع الغذائية المتلقاة خلال عام 2013 تضمنت أيضا سلعا غذائية تم تلقيها في عام 2012. وبلغ مجموع السلع الغذائية التي لا تتعلق بعام 2013 ولكن أدرجت في قائمة السلع الغذائية المتلقاة خلال عام 2013 نحو 425 1 طنا متريا قيمتها 0.586 مليون دولار أمريكي.

43- وأعلنت الإدارة أنه "لا يمكن توفير ضمان مطلق" بالنسبة للبيان الصحيح عن تاريخ الوثيقة في النظام نظرا لأن هذه البيانات يسجلها المستخدمون. وأعلنت كذلك أنه بُذلت جهود كبيرة لضمان إدراج سياسة إثبات المصروفات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في العمليات التشغيلية اليومية التي تتولاها المكاتب القُطرية **للبرنامج** وشُعب المقر.

تسويات ما بعد الإقفال فيما يتعلق بالسلع الغذائية

44- لاحظنا أن سلعا غذائية قيمتها 6.3 مليون دولار أمريكي قد تم تلقيها بالفعل في عام 2013 ولكنها لم يتم إثباتها في ذلك العام. وكانت هناك أيضا حالات تأخير امتدت إلى 372 يوما في إثبات الكمية.

45- وأوضحت الإدارة أنه فيما يتعلق بالسلع الغذائية، يجري حصر مادي للمخزون بصورة دورية، تليه مطابقة مفصلة للأطنان المترية، وتمتد فترة الإقفال حتى يوم 15 يناير/ كانون الثاني لضمان قيام جميع المكاتب القُطرية ووحدة المقر باستعراض التزاماتها المعلقة بإثبات المصروفات بالنسبة للسلع أو الخدمات المسلّمة في الفترة المنتهية في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2013. وأُجريت استعراضات إضافية بعد الإقفال بالنسبة للفترة حتى 24 يناير/ كانون الثاني لتحديد وتقدير الأخطاء المحتملة لتاريخ الإقفال. وأوضحت الإدارة كذلك أنه خلال الفترة من 25 يناير/كانون الثاني إلى 21 فبراير/شباط 2014، كانت هناك حالتان من أخطاء تاريخ الإقفال، حيث لم ترد الوثائق إلا في نهاية ديسمبر/كانون الأول، وتعذر إثباتها في حينها، ومن ثم تأخر تسجيل هاتين المعاملتين. واعتبرت الإدارة هذه الحالات استثنائية، وقد بلغت كمياتها معا 820 15 طنا متريا قيمتها 5.2 مليون دولار أمريكي. وتضمن المبلغ المتبقي غير المثبت وقدره 1.1 مليون دولار أمريكي إيصالات سلع وتسويات لمذكرات خاصة بإيصالات السلع مجموعها 625.66 طن متري.

46- ونعتقد أن مبلغ 6.3 مليون دولار أمريكي يمثل 1 في المائة من مجموع قيمة المخزونات البالغة 664.9 مليون دولار أمريكي، ولا يمكن اعتباره مبلغا ضئيلا. كما أنه يسلط الضوء على الحاجة إلى مراجعات أكثر دقة لتسويات ما بعد الإقفال.

تسويات ما بعد الإقفال: السلع والخدمات غير الغذائية

47- لاحظنا، كما في حالة السلع الغذائية، أن سلعا وخدمات غير غذائية قيمتها 2.3 مليون دولار أمريكي قد سُلمت بالفعل في عام 2013 ولكن لم يتم إثباتها في ذلك العام. وأجابت الأمانة بأنه فيما يتعلق بالأصناف غير الغذائية، تم إرسال بيانات تسوية ما بعد الإقفال على شكل قسائم يومية بمبلغ إجمالي قدره 15.69 مليون دولار أمريكي فيما يتعلق بعام 2013.

48- وأعلنت الإدارة كذلك أنه بالنسبة لمبلغ 15.69 مليون دولار أمريكي، لم تكن هناك إشارات إلى أمر الشراء فيما يتعلق بمبلغ 4.63 مليون دولار أمريكي في نظام وينجز 2. وقد وفر هذا المبلغ (4.63 مليون دولار أمريكي) تغطية وافية دون أي مخاطرة بحدوث عرض مادي ناقص للإنفاق. فخطأ الإقفال المحتمل لمبلغ 2.3 مليون دولار أمريكي كان يمثل جزءا يسيرا (0.05 في المائة) من إنفاق عام 2013 البالغ 4 518.8 مليون دولار أمريكي.

49- ونعتقد أن تسويات ما بعد الإقفال في **البرنامج** بحاجة إلى مزيد من تعزيز المراجعات والضوابط لتدنية خطر زحف الأخطاء المادية إلى البيانات التي لا توجد لها إشارات خاصة بأمر الشراء. وينبغي تجنب إرسال القسائم اليومية بدون أي إشارات لأمر الشراء في نظام وينجز قدر المستطاع، ويتعين وضع ضوابط محاسبية صحيحة حتى يمكن مضاهاة البيانات في نظام وينجز، وهو ما لا يتسنى إلا عندما تتوفر جميع الإشارات الصحيحة.

التوصية 2

نوصي بوضع نظام أقوى للمراجعات الإجرائية والضوابط المحاسبية من أجل ما يلي: أ) تحسين التسجيل الحسن التوقيت، بما في ذلك النهوض بدقة تسويات الاستحقاقات الختامية، ب) تحسين دقة تسجيل البيانات في خانة التاريخ بالوثيقة.

3- المخزونات

مطابقة نظام ساب – نظام كومباس

50- يسجل نظام وينجز 2 التابع **للبرنامج** المعاملات الخاصة بمخزونات السلع الغذائية حتى مرحلة تصريف المخزونات، بينما يسجل نظام كومباس المعلومات المتعلقة بحركة المخزونات. ولا يتبع النظامان نفس الطريقة، ولديهما قواعد اعتماد متباينة مع مراجعات مختلفة لجودة البيانات. ويتيسر ترحيل البيانات بين النظامين المذكورين بفضل تطبيق بيني لإدارة السلع الغذائية أُدخل في عام 2009 كحل مؤقت. وتجري شعبة اللوجستيات في مقر **البرنامج** مطابقة على الحصر المادي بين نظام كومباس ونظام وينجز على أساس سنوي بالنسبة لحجم مخزونات الأغذية. وبعد ذلك تجهز شعبة الحسابات العامة يدويا تعديلا لقسيمة اليومية لمواءمة أرصدة نظام وينجز والحصر المادي على أساس التقرير الصادر عن شعبة اللوجستيات.

51- ولاحظنا أن فرق رصيد المخزونات بين نظامي ساب وكومباس كان يتزايد كما يتضح من الجدول أدناه:

2011	2012	2013
4 898 طنا متريا	8 634 طنا متريا	13 669 طنا متريا

52- ولوحظ كذلك أن الفرق نشأ أساسا بالنسبة لمطابقة الأصناف المتعلقة بمشاريع مقفلة.[2] وفي عام 2013، كان 39 في المائة من الفرق البالغ 966 13 طنا متريا يعزى إلى أصناف في المخزونات تتعلق بمشاريع مقفلة.

53- وأعلنت الإدارة أن سلسلة من التدابير والمبادئ التوجيهية قد استُهلت للحد من مثل هذه الفروق، و"للتخفيف من خطر الإبلاغ غير الدقيق عن المخزونات في الكشوف المالية".

التوصية 3

نوصي بأنه يلزم تعزيز المطابقة بين نظام ساب ونظام كومباس، خاصة فيما يتعلق بمطابقة الأصناف الناشئة عن المشاريع المقفلة.

54- وأفادت الإدارة بأن الحل المؤقت للمطابقة بين نظامي ساب وكومباس سيظل يواجه حالات عدم مواءمة إلى أن يتم التنفيذ الكامل لنظام دعم تنفيذ اللوجستيات.

خسائر ما بعد التسليم

55- بلغت خسائر ما بعد التسليم 18.7 مليون دولار أمريكي في عام 2013 (12.3 مليون دولار أمريكي في عام 2012). ولاحظنا في الكشوف المالية لعام 2013 أنه كان هناك 698 صنفاً منفصلا بمبلغ 0.5 مليون دولار أمريكي تتعلق بخسائر ما بعد التسليم حيث كان التاريخ المسجل في الوثيقة يخص فترات قبل عام 2013.

56- وقد أثيرت نفس المسألة أثناء مراجعة الكشوف المالية لعام 2012، وقدمت توصيات بإنشاء نظام لضمان تسجيل خسائر ما بعد التسجيل في السنة التي تقع فيها تلك الخسائر. ويسعدني أن ألاحظ أن مبالغ وأعداد مثل هذه الأصناف قد انخفضت بدرجة كبيرة في عام 2013 (من 1.2 مليون دولار أمريكي لأصناف عددها 953 صنفا إلى 0.5 مليون دولار أمريكي لأصناف عددها 698 صنفا)، مع أنه لا يزال هناك مجال لإجراء المزيد من التحسينات في هذا الصدد.

57- ولاحظنا أيضا أن مجموع خسائر ما بعد التسليم المسجلة في العام الجاري قد زادت بنسبة 52 في المائة عن الخسائر التي تم الإبلاغ عنها في عام 2012، وهو ما يتطلب ضوابط أفضل في هذا المجال.

[2] وهذه تشمل أصنافا في تقارير المشاريع الموحدة النهائية الصادرة، والمشاريع المقفلة ماليا، والمشاريع المقفلة.

4- العقارات والمنشآت والمعدات

عرض خاطئ لقواعد العمل التجاري في نظام ساب بالنسبة لفئات الأصول

58- يقدم المعيار 17 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام توجيها يتعلق برسلمة العقارات والمنشآت والمعدات، وتسجيلها، وصيانتها، والتخلص منها، والإفصاح عنها. وإلى جانب ذلك، وضع **البرنامج** مجموعة توجيهات خاصة به استنادا إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لغرض المحاسبة الصحيحة للأصول الثابتة.

59- وقدم **البرنامج** تفاصيل عن العقارات والمنشآت والمعدات في سجل الأصول الرئيسي المأخوذ من نظام وينجز 2. ويتضمن سجل الأصول الرئيسي 381 9 سجلا لها أرقام أصول منفصلة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013. وتبين من فحص سجل الأصول الرئيسي والتقارير المختلفة لنظام ساب في نظام وينجز 2 وجود التباينات/أوجه القصور التالية في تسجيل ومحاسبة الأصول الفردية، وكذلك أوجه قصور في ضوابط تكنولوجيا المعلومات، وتقدير مالي غير صحيح في النظام.

60- ويخصص كل أصل من الأصول في سجل الأصول الرئيسي لفئة أصول واحدة. وقد ذُكرت الأعمار المفيدة التقديرية لمختلف فئات الأصول في المذكرة 1، والفقرة 21 عن العقارات والمنشآت والمعدات ضمن مذكرات الحسابات. وتبين من فحص سجل الأصول الرئيسي والتقارير ذات الصلة في نظام وينجز 2 أنه من بين جميع الأصول المسجلة في النظام، لم توضح الأعمار المفيدة بطريقة صحيحة بالنسبة لـ 32 أصلا فيما يتعلق بفئات أصول كل منها، مما أدى إلى محاسبة غير صحيحة للأصول. ومع أن الأثر على الكشوف المالية بسبب هذه البيانات الخاطئة قُدر فقط بمبلغ 705 70 دولارات أمريكية في حالة الاستهلاك، فإن هذا يشير إلى أن متطلبات المحاسبة لم توضح في النظام على النحو الصحيح.

61- وقد وافقت الإدارة على أن 32 أصلا لم توضح بصورة صحيحة ولكنها أعلنت أن معدل الخطأ الناتج كان أقل من 0.4 في المائة من مجموع البنود، ومن ثم فقد رأت أن هذا لا يمثل نقطة ضعف رئيسية تطلب تعديل النظام والضوابط الحالية التي ترى أنها فعالة. ونحن نتفق على أن معدل الخطأ ليس كبيرا ولكننا نرى أنه ليس هناك بديل عن توضيح تفاصيل فئات الأصول بالشكل الصحيح في التطبيقات الخاصة بالأعمال التجارية.

الرسملة غير الصحيحة للأصناف

62- طبقا للمذكرات الخاصة بالكشوف المالية، تتم رسملة العقارات والمنشآت والمعدات إذا كانت تكلفتها أكبر من 000 5 دولار أمريكي أو مساوية لهذا المبلغ. وهذا يعني وجوب تسجيل المشتريات التي تقل قيمتها عن 000 5 دولار أمريكي كمصروفات. غير أن فحص سجل الأصول الرئيسي أوضح أن أصولا كثيرة بلغت 25 أصلا تقل تكلفة الواحد منها عن 000 5 دولار أمريكي قد تمت رسملتها بدلا من ذلك. وهذا يشير إلى أن النظام لم يطبق عادة، وأن عملية اعتماد البيانات لم تكن قوية بما فيه الكفاية لملاحظة تسجيل مثل هذه الأصناف ذات القيمة الضئيلة في قاعدة بيانات الأصول. وقد أجابت الإدارة بأن بعض الأصناف قد سجلت على سبيل الخطأ، وفي حالات أخرى كانت التكلفة الأصلية للشراء/الحيازة/أمر الشراء أكبر من الحد المقرر وهو 000 5 دولار أمريكي للوحدة، ولكن التكلفة انخفضت بعد ذلك بسبب التقلبات في أسعار الصرف، أو الخصومات، أو المذكرات الائتمانية وغير ذلك. ولا يبدو أن هذه الحجة صحيحة، كما يُفهم من الممارسة المحاسبية، نظرا لأن المستوى المحدد ينبغي أن يوضح فيما يتعلق بتكلفة الحيازة الفعلية.

63- وأعلنت الإدارة كذلك أنه فيما يتعلق بهذه الأصناف، كان الفرق الفعلي عن حد الرسملة 347 دولارا فقط للصنف الواحد (653 4 دولارا أمريكيا بدلا من 000 5 دولار أمريكي)، ومن ثم فإنه لم يكن له تأثير مادي على سياسة الرسملة الخاصة **بالبرنامج**. وفيما يتعلق بأحد الأصناف المتبقية، وافقت الإدارة على إجراء التصويبات الضرورية. غير أننا لاحظنا أنه وفقا لسياسة **البرنامج** المحاسبية (الفقرتان 10-2-3 و10-2-6 من الدليل التوجيهي للسياسات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)، ينبغي أن يضع حد التكلفة في اعتباره جميع مثل هذه التقلبات أو الخصومات وغيرها، ويلزم الاستناد فقط إلى السعر النهائي المدفوع.

المحاسبة غير الصحيحة للاستهلاك

64- لاحظنا أنه فيما يتعلق بسجلات الأصول الرئيسية الخمسة المتضمنة لقيمة استهلاك قدرها 954 277 دولارا أمريكيا في عام 2013، وضع تاريخ بداية الاستهلاك بصورة خاطئة، مما أدى إلى حساب غير صحيح للاستهلاك وخطأ بمبلغ 603 15 دولارات أمريكية في قيمة الاستهلاك. وبينما اعترفت الإدارة بهذا الاستهلاك المُفرط، فقد أعلنت أن هذه الأخطاء حدثت قبل عام 2011، ولم يكن لها أثرٌ مادي يُذكر على الكشوف المالية، ومن ثم فإنها لم تشكل ثغرة في الرقابة.

65- ونحن نتفق على أن الأثر لم يكن ملموسا على الكشوف المالية، ولكننا نرى أن تاريخ بدء الاستهلاك يمثل خانة رئيسية، وينبغي أن تتضمن آليات الرقابة الصحيحة عملية خاصة بإدخال التاريخ في هذه الخانة.

التوصية 4

نوصي بأنه فيما يتعلق بإدارة الأصول، ينبغي تعزيز الضوابط المتعلقة بما يلي: أ) تحديد فئات الأصول، ب) الالتزام بحد ثابت لرسملة الأصول، ج) دقة البيانات المدرجة في خانة تاريخ الاستهلاك.

5- الصناديق الاستئمانية

66- تشمل موارد **البرنامج** الخارجة عن الميزانية صناديق استئمانية مركزية، وصناديق استئمانية لبلدان محددة، وحسابات خاصة. وتشكل الصناديق الاستئمانية عناصر هامة بالنسبة لمجموع أنشطة وعمليات **البرنامج**. وتُعد هذه الصناديق أقساما فرعية من صندوق **البرنامج** الذي أُنشئ للمساهمات الخاصة، ويتسق غرضها، ونطاقها، ومتطلبات الإبلاغ عنها مع أهداف **البرنامج**، وإن كان يتم خارج إطار البرامج العادية التابعة **للبرنامج**. وتتيح الصناديق الاستئمانية المركزية **للبرنامج** الاستثمار في البحوث، وفي مشاريع جديدة، وتحسين القُدرة المؤسسية، وتمول عن طريق مساهمات مباشرة من الجهات المانحة، ومخصصات متعددة الأطراف. وحتى ديسمبر/كانون الأول 2013، كان يجري تشغيل 180 صندوقا استئمانيا بلغت قيمتها 986 مليون دولار أمريكي. وفي عام 2013، تم إنشاء 42 صندوقا استئمانيا.

إقفال المشاريع

67- اتخذ المكتب الإقليمي في بنما مبادرة لإعداد "دليل الصناديق الاستئمانية" بالتنسيق مع المقر لإدارة الصناديق الاستئمانية على نطاق المكاتب القُطرية في الإقليم. ووجدنا أن المبادئ التوجيهية لم تتضمن تعليمات عن إقفال الصناديق الاستئمانية وإعداد تقرير ختامي.

68- وفي المكتب القُطري في مالي، أُنشئ صندوق استئماني لإدارة برنامج مشترك عن "تحسين التغذية وسلامة الأغذية للأطفال في بلديات مالي الأكثر تعرضا" للفترة من ديسمبر/كانون الأول 2009 إلى 30 يونيو/حزيران 2013. وقد أُجري تقييم نهائي **للبرنامج**، وأُقفل الصندوق الاستئماني في يونيو/حزيران 2013. ومع أنه يتعين، طبقا لشروط الصندوق الاستئماني، إعادة أي رصيد لم ينفق إلى الجهات المانحة، فقد لوحظ أن رصيدا لم ينفق قدره 903 147 دولارات أمريكية موجود لدى المكتب القُطري منذ فبراير/شباط 2014. وردا على ذلك، أعلن المكتب القُطري أنه قد بُذلت جميع الجهود لتمديد موعد استهلاك الرصيد، ولكن هذه الجهود لم تنجح، وأن التأخير في إعادة الرصيد كان يُعزى إلى قصور في موارد الموظفين. وأكد مع ذلك أنه ستُتخذ الخطوات اللازمة لإعادة الأموال إلى الجهة المانحة، نظرا لأن المشروع قد أقفل بالفعل.

69- وأعلنت الإدارة أيضا (مارس/آذار 2014) أنه تم إدراج الحاجة إلى توحيد الإجراءات الخاصة بالصناديق الاستئمانية لبلدان محددة باعتبارها أحد المشاريع الرئيسية لعملية استعراض إجراءات العمل. وعلى هذا النحو، فإنه سيتم تعديل هياكل الصناديق الاستئمانية التقنية في نظام وينجز 2 لإتاحة الإقفال التقني للصناديق الاستئمانية، مع مبادئ توجيهية خاصة بإشراف المكتب الإقليمي المعني.

استخدام أموال من منحة أخرى بدون موافقة الجهة المانحة

70- في المكتب الإقليمي في داكار، فحصنا الصندوق الاستئماني المعنون "تعزيز وحدة التغذية التابعة للمكتب الإقليمي دعما للاستجابة التغذوية لحالة الطوارئ في منطقة الساحل" والذي يتولى المكتب الإقليمي في داكار تنفيذه (يناير/كانون الثاني 2012 – يونيو/حزيران 2013) استجابة لأزمة الأمن الغذائي والتغذية في منطقة الساحل في عام 2011. ولاحظنا أن منحة الصندوق الاستئماني قد اعتُمدت في يناير/كانون الثاني 2012. ونظرا لأن الأموال المقدمة من الجهة المانحة قد سلمت في حدود شهر إبريل/نيسان، وافق المكتب الإقليمي على استخدام أموال من منحة صندوق استئماني آخر في بداية السنة دون تصريح من المقر أو الجهة المانحة. ومع أن المبلغ قد أُعيد من منحة الصندوق الاستئماني إلى المنحة الأولى، فإننا نرى أنه يلزم الحصول على تصريح من المقر أو الجهة المانحة قبل استخدام أموال من منح أخرى. وأعلن المكتب الإقليمي أنه نظرا لوجود حالة ملحة، كانت هناك حاجة إلى دعم فوري للقدرة في إطار المكتب الإقليمي، وإلى قيام المكتب القُطري باستجابة حسنة التوقيت وفعالة. ومن ثم وافقت إدارة المكتب الإقليمي على الاستخدام، وعلى التماس موافقة الجهة المانحة على هذا النوع من الإقراض في المستقبل.

مذكرة التفاهم قبل مذكرة القرار

71- طبقا للتوجيه القائم، بالنسبة لفتح كل صندوق استئماني، يتعين أن تسبق مذكرة قرار المدير التنفيذي/المدير الإقليمي توقيع مذكرة تفاهم. وتعد مذكرة القرار اقتراحا داخليا يجب صياغته والموافقة عليه وفقا للعمليات التي حددتها إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية في **البرنامج** بموجب تعميم المدير التنفيذي ED2006/007. وتعد مذكرة التفاهم وثيقة خارجية، وهي تمثل الاتفاق الموقع مع الجهة المانحة. وفي المكتب القُطري لهندوراس، وفي أكبر صندوق استئماني يرمي إلى التوسع في برنامج التغذية المدرسية الوطنية، عقد **البرنامج** اتفاقات مع حكومة هندوراس. ولاحظنا في هذه الحالة أن مذكرة التفاهم قد وقعت قبل مذكرة القرار، طبقا للتفاصيل أدناه:

مسلسل	تاريخ الموافقة على مذكرة القرار	تاريخ توقيع مذكرة التفاهم
1	11 يونيو/حزيران 2012	30 أبريل/نيسان 2012
2	16 مايو/أيار 2010	31 مارس/آذار 2010

72- وأفاد المكتب القطري بأن الاتفاق اعتبر استمرارا لاتفاق سابق، ولكنه وافق (في مارس/آذار 2014) على الالتزام بالمبادئ التوجيهية لخاصة بالصندوق الاستئماني الجديد.

التوصية 5

نوصي بأن الحاجة تدعو إلى تبسيط وتوحيد إدارة الصناديق الاستئمانية في المكاتب الإقليمية والمكاتب القُطرية بموجب توجيه مؤسسي.

سابعا- الاختلاس والاختلاس المفترض

73- لاحظنا أن الاختلاس الذي أُبلغ لمكتب التفتيش والتحقيقات في عام 2013 تضمن الغش من جانب بائعين، والسرقة، واختلاس المواد الغذائية والمواد غير الغذائية، والنقدية، وقد تورط فيها موظفو **البرنامج** وأطراف ثالثة، وبلغت قيمتها 349 440 دولارا أمريكيا، استعيد منها 382 4 دولارا أمريكيا (533 99 دولارا أمريكيا في عام 2012).

ثامنا- الخسائر، ومدفوعات الإكراميات والمبالغ المشطوبة

74- لاحظنا أن مجموع الخسائر والمبالغ المشطوبة بلغت 19.3 مليون دولار أمريكي في عام 2013. وشملت هذه المبالغ مدفوعات إكراميات قيمتها 605.98 122 دولار أمريكي لموظفين، كمطالبات لحالات طوارئ ميدانية؛ ومساهمات مستحقة القبض قدرها 289.72 467 دولار أمريكي تتعلق بمبالغ مشطوبة مستحقة القبض من جهات مانحة؛ وخسائر سلع غذائية قيمتها 819.53 664 18 دولار أمريكي شملت 46.054 25 طن متري تمت بعد وصول الأغذية ذات الصلة إلى البلد المتلقي.

تاسعا- الضوابط الداخلية

75- نعرب عن ارتياحنا إزاء عملية إعداد بيان الرقابة الداخلية التي استهلها **البرنامج** منذ عام 2011، والتي تسنى من خلالها تجميع ضمانات كافية من الإدارة العليا (140 من كبار المديرين في عام 2013) والمفتش العام (استنادا إلى نتائج المراجعة الداخلية وعمليات التفتيش والتحقيق) لتأكيد فعالية تطبيق الضوابط الداخلية **للبرنامج** خلال السنة.

عاشرا- التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي

76- استعرضنا التقدم العام الذي أحرزته الأمانة في الاستجابة لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي والتي عرضت على المجلس التنفيذي في تقريرنا عن الكشوف المالية للسنوات 2010 و2011 و2012.

77- ويسعدنا أن نلاحظ أن الإدارة، كما أوصينا، قد وضعت خطة تنفيذ خاصة بنظام دعم تنفيذ اللوجستيات (الحسابات السنوية لعام 2010)؛ ووضعت في نظام واحد كافة التوصيات المتدفقة من مختلف قنوات المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية، وتقارير التقييم؛ واتخذت مبادرة لإدماج خطة الموارد في عمليات التخطيط، بما في ذلك خطة الإدارة، وربما تخطيط المشاريع (الحسابات السنوية لعام 2011).

حادي عشر- شكر وتقدير

78- نود أن نسجل تقديرنا لإدارة **البرنامج** وموظفيه على تعاونهم معنا في إجراء هذه المراجعة.

Shashi Kant Sharma
المراقب المالي والمراجع العام للهند
مراجع الحسابات الخارجي
4 أبريل/نيسان 2014